المحاضرة الأولى

مفاهيم اقتصادية أساسية

Basic Economic Concepts

س/ إلى ماذا تنقسم العلوم ؟

العلم ينقسم إلى قسمين :

١ – **العلم الشرعي** : يتعلق بعلوم الكتاب والسنة .

٢ – **علوم كونية [وضعية]** : يتعلق بعلوم الكون ؛ والتي بدورها تنقسم إلى قسمين :

- **العلوم الطبيعية** : تتعامل في دراستها وفي موضوع بحثها مع المادة والتي إذا كانت على شكلها الطبيعي مثل [علم الجيلوجيا ، علم الفلك ، علم البحار ، علم الكواكب] ، أو أن هذه المادة تتعلق بتحويلاتها المختلفة مثل [علم الميكانيكا ، علم الرياضيات ، علم الفيزياء ، علم الكيمياء ...] فهي علوم توصف بأنها علوم طبيعيه وتشترك في أن قواعدها ونظرياتها وأفكارها وكل ما جاء به علمائها هي نظريات وقواعد وحسابات وكذالك هي عبارة عن مفاهيم أساسيه طبيعيه مطلقه .
- **العلوم الاجتماعية** : موضوع دراستها هو المجتمع وأول وحدة بشريه في دراسة هذا المجتمع هو الإنسان وعليه فأن الإنسان يختلف من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى ومن فترة زمنيه إلى أخرى وعليه جاءت العلوم الاجتماعية غير متفقه في أفكارها وغير متحدة في مناهجها وغير مجتمعه في ما يخص النظريات والقواعد والأفكار والمذاهب التي ذهبت إليها .

علم الاقتصاد : ينتمي إلى العلوم الاجتماعية التي تدرس السلوك الإنساني ، فهناك سلوك إنساني نفسي يأتي [علم النفس] لدراسته وهناك سلوك إنساني اجتماعي يأتي [علم الاجتماع] لدراسته وهناك سلوك إنساني متعلق بالتاريخ يأتي [علم التاريخ] لدراسته وهناك سلوك متعلقة بالأحاسيس والوجدانيات والروحانيات والتعابير يأتي [علم الأدب] لدراسته والشعر .. الخ ، وهناك سلوك اقتصادي للإنسان يأتي [علم الاقتصاد] لدراسته .

س / ما هي الموارد ؟

الموارد : هي كل ما يستخدم في إنتاج شتى أنواع السلع و الخدمات .

الموارد الطبيعية : تشمل كل ما تجود بها الطبيعة كالأرض وما تحمل على سطحها من غابات وأحجار وما تحويه في باطنها من مختلف المعادن و نفط وغاز وما يجري على ظهرها من أنهار وبحار ومحيطات بما فيها من موارد مائية وثروات سمكية وشلالات لتوليد الكهرباء .

الموارد البشرية : تتمثل في القوى العاملة ، وما تملكه من معارف ومهارات [رأس المال البشري] في اتجاهين :

- كمي : تزيد نتيجة للنمو السكاني .
- نوعي : تزيد عن طريق التعليم والتدريب والتقدم التقني .

الوقت : يعتبر الوقت من الموارد الهامة ، فيجب توفر الوقت ، مع توفر بقية الموارد الأخرى ، لإنتاج أي سلعة .

س / ما هي المشكلة الاقتصادية ؟

علم الاقتصاد نشأ كحال جميع العلوم الاجتماعية ، نتيجة وجود مشكلة اقتصادية متعددة ومتطورة للبشرية ، لذا جاء علم الاقتصاد لحل هذه المشكلة وأهتم بأكثر السبل نجاحاً لاستغلال هذه الموارد [المحدودة] في صالح البشر ، وذلك لتلبية الحاجات غير المحدودة لتلك المجتمعات البشرية وهذا مفهوم ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة [الندرة] Scarcity .

س / ماذا يقصد بالندرة ؟

الندرة هي مقياس نسبي ، فندرة الموارد لا تعني قلة الموارد وإلا لقلنا شح الموارد ، بل تعني قلة الموارد المتاحة أو المعروضة بالنسبة للطلب عليها أو الحاجة إليها ، فهناك ندرة بالنسبة للموارد [التي أشرنا إليها أعلاه] على مستوى العالم بأسره ، فالكرة الأرضية في النهاية محدودة الموارد .

س / هل يوجد هناك خيار آخر ؟

وفي ظل محدودية الموارد وفي ظل تعدد الحاجات والرغبات كان لا بد من المفاضلة دائماً بين البدائل المتنافسة على هذه الموارد واتخاذ قرارات الاختيار ، بأن يفاضل دائماً بين الحاجات البديلة والحاجات المتنافسة على الموارد المحدودة ليختار من بينها ما يحق أعلى مستوى من الرفاهية في حدود الموارد المتاحة .

تعريف علم الاقتصاد : هو العلم الاجتماعي الذي يدرس السلوك الاقتصادي للإنسان للفرد أو الأسرة أو المجتمع أو الدولة ، أو أكثر من ذلك ، ليدرس السلوك الاقتصادي للدول على المستوى العالمي .

فهو العلم الذي يصف الطريقة المثلى لاستغلال الموارد النادرة بحيث يتم تحقيق أكبر قدر من حاجات المجتمع ، أي تحقيق أعلى مستوى من رفاهية المجتمع .

ما هو وصف الاقتصاد ؟ هل هو علم ، أم أنه فن ، وهل هناك اختلاف بينهما ؟

العلم هو عبارة : العلم له قواعد ونظريات ومنطق ومصطلحات ومبادئ اختلفت في بعضها واتفقت في بعضها الآخر

الفن هو عبارة : عن فن وخروج عن الموضوع وخروج عن المألوف و عدم التقيد بالقواعد ، مثل الشعر والأدب والرواية

- لذلك سمي الاقتصاد بأنه [علم] لديه قواعد ونظريات وأفكار ومدارس ومذاهب تحدد كلها منطق هذا العلم
- علم الاقتصاد يبحث عن [ألطريقه المثلى] فهناك سبل وطرق عديدة للتعامل مع الموارد البشرية ، علينا اختيار أفضل الطرق المتاحة .
- [ندرة الموارد البشرية] لا يعني هذا أنها قليله ولكن مقارنة بحاجات المجتمع تعتبر نادرة .
- الغاية التي يبحث عنها علم الاقتصاد : رفاهية المستهلك بان يكون هناك قطاعات اقتصاديه لتلبية حاجات ورغبات الإنسان تكفيه لمعيشة يومه في كافة مجالات الحياة ، وهي توصف بالعقلانية الرشيدة وهي بعيد كل البعد عن الإسراف .

فما هو السلوك الاقتصادي للإنسان ؟

عندما تأخذ مبلغ من الأموال لتشتري سلعة فإن ذالك سلوك اقتصادي وعندما تريد أن تغير جوالك أو تشتري سيارة جديدة أو تغير الأثاث في البيت فهذا كله سلوك اقتصادي يسمى [الشراء] ، عندما يطلب منك صديقك إعطائه مال يسمى هذا سلوك اقتصادي وهو [الإقراض] .

المحاضرة الثانية

نشوء وتطور علم الاقتصاد

تطور علم الاقتصاد مع تطور البشرية على مر العصور ، حتى وصل إلينا بهذا الشكل ، وحدث ذلك بتطور مذاهبه ومدارسه التي بدورها تختلف باختلاف [المجتمع] والتي ظهرت لحل المشاكل التي عايشتها تلك المجتمعات في تلك الفترة ، ومع أن النظريات وضعت لحل المشكلات ، إلا أنها خلقت مشكلات أخرى ..

المدرسة الكلاسيكية

- المؤسس : آدم سميث وديفيد ريكاردو ، والذي يعتبر من أوائل مؤسسي علم الاقتصاد الحديث كعلم مستقل بذاته .
- السنة : عام [١٧٧٦ م] وهو نفس العام الذي طرح فيه كتابه [ثروة الأمم] والذي يعتبر اللبنة الأولى.
- وتقوم على أساس [التوازن] ويتلخص فكرها في :
  - ظواهر الثروة في المجتمع ترجع إلى أصل واحد هو رغبة الفرد في تحسين ظروفه المعيشية .
  - دافع المصلحة الشخصية أو اليد الخفية [الأسعار] وهي التي تحرك النشاط الاقتصادي ، بفرض أن عملية التوازن عملية حتمية .
  - تلقائية النظم الاقتصادية [قانون ساي Say Law] ومضمونها [كل منتج مباع] الذي يستند إلى المنافسة الكاملة التي تضمن الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية ، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال آلية السوق .
  - عدم ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وذلك لتحقيق كفاءة الإنتاج والتوزيع وتحقيق التوازن الاقتصادي في السوق [دعه يعمل ، دعه يمر ، ما لم يضر]
  - حدد مجالات الدولة في [التشريع ، وضع القوانين ، ضمان تطبيقها ونفاذها ، عدالة التوزيع وتوفير السلع التي يحجم القطاع الخاص عن إنتاجها لصعوبة تحقيق الأرباح من إنتاجها] مثل الكهرباء .
- أزماتها : [التضخم] تعرض الاقتصاد الكلاسيكي إلى تحديات كثيرة في مجال التطبيق العملي ، كان أبرزها [حدوث الكساد الكبير] خلال الفترة [١٩٢٩ – ١٩٣٣ م] والذي أدى إلى تراجع الإنتاج العالمي وتعرض النظام الرأس مالي بأكمله للخطر ، وصل بهم الأمر إلى إلقاء المنتجات في البحار حتى ترتفع الأسعار في ظل عدم امتلاك الناس إلى الأموال [الحلقة المفرغة] .

المدرسة الماركسية

❖ **المؤسس :** كارل ماركس .

❖ **السنة :** عام [١٨٦٧ م] وكتابه الشهير ، رأس المال [Capital] .

❖ **وتقوم حول :** حتمية انهيار الرأسمالية وحلول الاشتراكية محلها .

- تحليل الجوانب التكوينية والوظيفية للنظام الرأسمالي .
- سيطرة رأس المال على العمال في تنظيم الإنتاج تؤدي إلى استغلال الطبقة العاملة .
- استحواذ الطبقة الرأسمالية على ما أطلق عليه ماركس بـ [فائض القيمة Surplus Value]
- فائض القيمة : الفرق بين قيمة مساهمة العامل في الانتاج وبين ما يحصل عليه من أجر .
- تؤدي عملية الاستغلال إلى زيادة حدة الصراع بين الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج [الطبقة الرأسمالية] وبين الطبقة المحرومة من وسائل الإنتاج [طبقة العمال] .
- حدوث أزمات وفرة الإنتاج وعدم كفاية الاستهلاك ، وبالتالي انهيار النظام الرأسمالي .
- ماركس أقام نظريته في الاشتراكية على أساس من التحليل [العلمي] للرأسمالية ، وهي عبارة عن دراسة تحليلية و تطويرية للنظام الرأسمالي الذي كان قائماً في زمانه .

المدرسة الكينزية

- يطلق عليها [النظرية الاقتصادية الكلية] .
- المؤسس : جون مينارد كينز عام [١٩٣٦] .
- أتت لمعالجة المشكلات الاقتصادية [التضخم] التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير خلال الفترة [١٩٢٩ – ١٩٣٣] والتي كادت تعرض النظام الرأسمالي إلى الانهيار ، حتى تدخل كينز بنظريته .
- أبرز مقترحاتها :
  - توازن الاقتصاد [العرض والطلب] عند مستوى أقل من التوظيف الكامل في حالة الكسار .
  - ضرورة تدخل الحكومية في الاقتصاد لضبط التوازن الاقتصادي في الأمد القصير ، ولكن لا تصل إلى الأمور المتعلقة بحرية العمل في السوق .
- شاعت آراء كينز في جميع الأقطار الغربية ، وخاصة في الأوساط الأكاديمية ، واتسع نطاق استخدامها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحقق نتائج إيجابية ملحوظة .
- هذا الانتشار دعا الرئيس الأمريكي الجديد [روزفلت] إلى تطبيق هذه النظريات عام ١٩٣٣ م في أمريكا عن طريق برنامج [دلوني جلوسي] والتي أتت نتائج طيبة ومن ثم الخروج من الأزمة والحصول على التوازن الاقتصادي الجديد ، أطلق عليه [سياسة العهد الجديد] .

- ماذا فعل الرئيس الأمريكي [روزفلت] ؟

قام بإعطاء دولارات إلى العاطلين عن العمل ، بمقابل حفر حفرة في النهار ، ثم تقوم الحكومة بردمها في المساء ، وذلك بهدف أن يتعلموا الناس مبدأ اقتصادي هام وهو [أن كل مردود يقابله مجهود] .

- أزماتها : [التضخم والبطالة] مع استمرار نفس النهج [بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية] أدى في نهاية المطاف إلى ظهور التضخم والبطالة في نفس الوقت الأمر الذي أدى في الخمسينات والستينات إلى ظهور مدرسة جديدة .

المدرسة النقدية الحديثة

- المؤسس : ميلتون فريدمان [١٩٥٧ م] .
- المدرسة النقدية ، امتداد حديث للمدرسة الكلاسيكية .
- تعتبر أن التضخم ظاهرة نقدية بالأساس ، أي أن السبب الوحيد الذي أدى ظهورها هو ارتفاع الأسعار المتواصل ، فمعدل عرض الكتلة النقدية في السوق هو العامل المؤثر والفعال والمحدد لمعدل نمو [مستوى الأسعار] أي معدل التضخم ، الذي يعمل على امتصاص جميع الموارد المالية المضافة للأفراد من الشركات والزيادات ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية ، وبالتالي انخفاض مستوى الرفاهية ، التي تعد ، هي الهدف من السلوك الاقتصادي و النظرية الاقتصادية .
- اعتبر ميلتون فريدمان ، أن التوظيف الكامل ، تتأثر متغيراته الحقيقية [الناتج الحقيقي ومعدل البطالة] بالتغير في عرض النقود فقط في المدى القصير ، أما على المدى الطويل فيعتبر محايداً .
- قلل ميلتون فيريدمان ، من فاعلية الحكومة في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية ، ما لم تكن مصحوبة ومدعومة بسياسة نقدية توسعية ، أي زيادة في عرض النقود .

مدرسة التوقعات الرشيدة

- المؤسس : روبرت لوكس + توماس سيرجنت [١٩٧٠ – ١٩٨٠ م] ، ويطلق عليها [المدرسة الحقيقية] :
- السياسات الغير متوقعه هي التي تؤثر في المغيرات الاقتصادية الحقيقة [الناتج الحقيقي ومعدل البطالة] ، فكلما زاد الناتج الحقيقي أنخفض معدل البطالة وكلما أرتفع معدل البطالة انخفض الناتج الحقيقي .
- أن المتغيرات الاقتصادية الحقيقية هي الأسعار الحقيقية والاستهلاك والإنتاج الحقيقي وهي كل ما يتعلق بالممارسات الاقتصادية على المستوى الوطني أو الجزئي أو الفرد والمجتمع فتعمل على ادخل تغيرات ايجابية أو سلبية على الناتج الحقيقي وعلى معدل البطالة .
- زيادة الناتج وخفض البطالة هي هدف كل الحكومات وهذان العنصران متعاكسان في الاتجاه ومختلفان بالسلبيات والايجابيات فكل ما زاد الناتج الحقيقي انخفضت البطالة والعكس فهي علاقة طردية .
- يوصف الناتج بالحقيقي ، أي أن العناصر التي يحويها هي عناصر حقيقية مبنية على القيمة المضافة الفعلية التي أضافتها الشركات وليس ذلك الناتج الذي عمل التضخم على تضخيمه وعملت الأسعار على زيادة قيمته ولذلك وصف بالحقيقي وهو الإنتاج في القطاع الحقيقي وليس وفي القطاع النقدي .

س/ ما هي أقسام علم الاقتصاد ؟

١ – **الاقتصاد الجزئي** : [Microeconomics] وهو المهتم بدراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخذا القرار أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة وكيف تتفاعل في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج .

- وحدة اتخاذ القرار هي عنصر أساسي في ممارسة سلوك الإنسان ، فعندما تذهب للسوق لشراء سيارة مثلاً ، فهي رغبة ، و هي عبارة عن اتخاذ قرار اقتصادي .

٢ – **الاقتصاد الكلي** : [Macroeconomics] وهو المهتم بدراسة الاقتصاد على المستوى الكلي [الصادرات والواردات] حيث ينصب الاهتمام على الطلب الكلي والناتج أو العرض الكلي والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي .

☒ المتغيرات الكلية في الاقتصاد تعتمد في تفسيرها على مفاهيم جزئية :

❶ مفهوم كسلوك المستهلك ومفاضلة الأفراد بين الدخل ووقت الفراغ ، وبين الاستهلاك الحاضر والمؤجل ، وبين الاستهلاك والادخار .

❷ نظرية المنشأة وكيفية تحديد المستوى الأمثل للإنتاج ، وتحديد المزيج الأمثل لعناصر الإنتاج .

٣ – **الاقتصاد الإيجابي** : [Positive Economics] وسمي كذلك لأنه يدرس الظواهر الاقتصادية ويضع نظريات لتفسيرها ويستخدم التحليل الإحصائي لاختبار صحتها .

- الظواهر الاقتصادية مثل [البطالة ، التضخم ، النمو ، التنمية ، التوازن ، اللاتوازن ...] ويجب على كل دولة أن تضع نظريات لدراسة هذه الظواهر عن طريق علماء الاقتصاد وتحديد ما إذا كانت مفيدة للمجتمع أو لا] .

٤ – **الاقتصاد المعياري** : [Normative Economics] هو الاقتصاد الذي يقدم مقترحات أو سياسات حول ما يجب أن يكون عليه الحال ، لتعكس قيم ومعتقدات تلك الاقتراحات ، وهذا الأمر غير قابل للاختبار أو الحكم على صحته ، لأنه يعتمد على قيم ومعايير شخصية .

❖ توجد هناك علاقة تبادلية بين الاقتصاد الإيجابي والاقتصاد المعياري كالتالي :

- **الاقتصاد الايجابي** : يدرس الظاهرة [هذا ما هو كائن الآن] .
- **الاقتصاد المعياري** : يقدم مقترحات وحلول [هذا ما يجب أن يكون في المستقبل] .

فيستنير مصممو الاقتصاد المعياري بالحقائق التي توصلت لها الدراسات في مجال الاقتصاد الايجابي [التي وضحت ما هو كائن الآن] ويمدونهم بالمقابل بالموضوعات التي تهم المجتمع وتحتاج للدراسة .

س/ ما هي سمات أو مميزات علم الاقتصاد ؟

١ – لعلم الاقتصاد مصطلحاته ولغته الخاصة به [المنفعة ، المرونة ، الطلب ، التضخم السعري ، تكلفة الفرص البديلة] .

٢ – يتبع في دراسته المنهج العلمي المتبع في باقي العلوم البحتة ، من حيث المشاهدة ثم وضع النظريات المفسرة للعلاقات بين المتغيرات .

٣ – الاقتصاد ليس علماً تجريبياً وإنما يعتمد على البيانات الفعلية المستمدة من سلاسل زمنية أو مسوحات مقطعية ، كما في علوم الفلك والتاريخ ، فيعتمد على دراسة زمنية تبحث في تطور شيئاً ما

٤ – يعتمد الاقتصاديون على تجريد الواقع عند وضع النظريات ، فيركز الباحث على تأثير عامل معين بينما يفترض ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة ، فمثلاً عندما يرتفع السعر ينخفض الطلب [قاعدة] لكن مع فرض ثبات بقية العناصر الأخرى المؤثرة في الطلب .

- حيث يعتمد الاقتصاديون ذات المنهج الموضوعي المتبع في البحث العلمي ، حيث يعتمد على المشاهدة ووضع النظرية التي تصف الواقع من حيث العوامل المؤثرة والنتائج .

س/ هل لعلم الاقتصاد علاقة مع باقي العلوم الأخرى ، وما هي ؟

نعم ، هناك علاقة قوية بينه وبين العلوم الأخرى فهو يهتم بدراسة سلوك الأفراد وكيفية إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات المختلفة في حدود المتاح من الموارد النادرة ، فهو علم يتصل بسلوكيات البشر مما يصعب معه إخضاع نظرياته إلى الفحص المخبري .

١ – **الاقتصاد والاجتماع** : بما أن الاقتصاد علم [سلوكي] وثيق الصلة بالسمات الاجتماعية ، فعليه يسعى للتعرف على التركيبة السكانية للمجتمع والديانات والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة ، والمستوى الثقافي ، قبل الإقدام على تقدير الطلب على السلع والخدمات أو رسم السياسات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة

٢ – **الاقتصاد والسياسة** : إن العلاقات السياسية بين الدول تقوم على المصلحة الاقتصادية ، فأي خلل فيها يؤدي إلى تدهور العلاقات التجارية والاقتصادية بينها .

٣ – **الاقتصاد والتاريخ** : يتطلب علم الاقتصاد صياغة التوقعات بالنسبة لبعض الظواهر الاقتصادية الرجوع إلى التجربة التاريخية ، لاتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة .

٤ – **الاقتصاد والرياضيات والإحصاء** : يعتمد الاقتصاديون على أساليب وأدوات التحليل الرياضي والإحصائي في دراسة وقياس العلاقات المفسرة للظواهر الاقتصادية

الأسئلة الاقتصادية الأساسية :

س ١ / ماذا يجب أن ننتج ، وبأي كمية ؟

- يتعلق هذا السؤال مباشرة بندرة الموارد الاقتصادية ، معايير تخصيص الموارد الاقتصادية بين استخدامات المختلفة للقطاعات الاقتصادية في المجتمع .
- تتم عملية تخصيص الموارد الاقتصادية في اقتصاد حر أو ما يطلق عليه [اقتصاد السوق Market Economy] ن طريق آلية السعر فالسلع التي يزيد الطلب عليه ترتفع أسعارها النسبية .
- الاقتصاد المخطط مركزياً يتم تحديد ما يجب إنتاجه حسب الأولويات التي تقررها الأجهزة المختصة بالتخطيط المركزي للدولة .

س ٢ / ما هي الطريقة المثلى للإنتاج ؟

ينصب هذا السؤال على اختيار تقنية الإنتاج المثلى ، أي الأكثر كفاءة التي يمكن بها الإنتاج بأقل تكلفة للوحدة ويتحدد ذلك عن طريق المنافسة في أسواق عناصر الإنتاج ، لضمان تحقيق أقصى المنافع الممكنة بأقل التكاليف ، وتعظيم أرباح المنتجين وذلك وفق أحد آليتين :

- أسلوب العمل الكثيف : [Labor-Intensive] استخدام عدد كبير من العمال ، وكميات قليلة من رأس المال .
- أسلوب رأس المال الكثيف : [Capital-Intensive] استخدام رأس المال بكميات كبيرة ، مع أعداد قليلة من العمال .

س ٣ / كيف يتم توزيع الإنتاج ؟

- ينصب هذا السؤال على مدى عدالة توزيع الدخل [الحقيقي] الذي يعتبر مؤشراً لما يتمتع به أفراد المجتمع من رفاهية ، وكيفية تحقيق العدالة في توزيع الدخل و الثروة .
- يقصد بتوزيع الإنتاج أي توزيع عوائد الإنتاج لكل المجتمع لأنه ساهم في الإنتاج .
- وتكمن أهمية السؤال في علاقته بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهد تحقيق عدالة توزيع الدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع .

الموارد الاقتصادية

تعريفها : هي الموارد المالية و البشرية من الناحيتين ، الكمية و النوعية ، المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ويطلق عليها [المدخلات Inputs] أو [عوام الإنتاج Factors of Production] ، وتضم أربعة عناصر هي [العمل ، الأرض ، رأس المال ، التنظيم] .

عناصر الموارد الاقتصادية :

١ – العمل : [Labor] هي القوى العاملة من جميع أفراد المجتمع من القادرين والراغبين في العمل وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية ، أو ما يطلق عليه رأس المال البشري ، ويقصد بها العمل التي تتمكن في الأيادي العاملة ، وتنقسم إلى قسمين :

- عمل عضلي : يقوم بالأعمال الإنتاجية المباشرة .
- عمل فكري : يقوم بالأعمال الإنتاجية والإشراف عليها بطريقة غير مباشرة .

❖ العمل مجهود إنساني يقوم به الفرد من أجل خلق سلعة أو القيام بخدمة ما ، ويتحصل مقابل هذا العمل على الأجر الذي يقوم من خلاله بشراء السلع والخدمات الموجودة بالسوق .

❖ يزيد العمل من الناحية الكمية : بواسطة زيادة عدد السكان .

❖ يزيد العمل من الناحية النوعية : بواسطة التدريب و التعليم واكتساب المهارات المفيدة .

❖ أصبح رأس المال البشري أكثر أهمية من رأس المال المادي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

٢ – الأرض : [Land] هي جميع الموارد الطبيعية من غابات وحياة بريه وبحار ومحيطات وانهار وما تحويه من ثروات [النفط والغاز والمعادن] والتي يسخرها الإنسان لخدمته .

٣ – رأس المال : [Capital] أو السلع الاستثمارية [Investment Goods] هي موارد [سلع] من صنع البشر تم إنتاجها لا للاستهلاك وإنما كي تستخدم في إنتاج سلع أخرى ، ويتمثل رأس المال في الآلات و المعدات والأدوات والخزين [المخزون السلعي] من السلع النصف مصنعة ، والأبنية و المنشآت والطرق و الموانئ والمطارات و وسائل النقل .

- سلع استهلاكية : [Consumer Goods] تلبي حاجات المستهلكين بصورة مباشرة .
- سلع استثمارية : تلبي حاجات المستهلكين بصورة غير مباشرة [تحتاج إلى تصنيع] .
- رأس المال الحقيقي: يعتبر مورداً اقتصادياً يسهم بخدماته في الإنتاج [آلات ومعدات ومواد خام]
- رأس لمال النقدي : هي سيولة على شكل [نقدي أو سندات] تعتبر مورد مالي ، لا يستخدم في الإنتاج بل يستخدم في تمويل شراء الموارد الاقتصادية التي تسهم وتشارك في الإنتاج .
- رأس لمال الأساسي : ويطلق عليه [رأس المال الحقيقي] هو رأس المال البشري [الأيدي العاملة]

٤- **التنظيم** : [Entrepreneurship] ، ويعتبر كعنصر منفصل عن عنصر العمل ، وذلك بسبب زيادة الحاجة لشخص أو مجموعة أشخاص للقيام بالمهام التالية :

- أخذ المبادرة بتنظيم العملية الإنتاجية باستخدام عوامل الإنتاج بما يضمن تحقيق نسبة مقبولة من الأرباح .
- اتخاذ القرارات غير التقليدية لتحديد نوعية وكمية السلع المطلوب إنتاجها ومعالجة المشكلات التي قد تنشأ خلال عمليات الإنتاج والتوزيع .
- ابتكار أساليب وطرق جديدة لتحسين الإنتاج وتقليل التكاليف وإنتاج سلع جديدة .
- تحمل المخاطرة [Risk] حيث لا توجد في اقتصاد السوق أي ضمانات لتحقيق الأرباح بصورة دائمة .

السياسة الاقتصادية :

يقصد بالسياسة الاقتصادية [مثل معالجة الفقر ، الوصول إلى أهداف اقتصادية محددة سلفاً] ، هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الحكومة [ضرائب ، الإنفاق ، الإعانات] يتم بها التأثير بطريقة غير مباشرة على سلوك وحدات صنع القرار بهدف تحقيق أهداف اقتصاديه معينه .

س / ما هو هدف السياسة الاقتصادية ؟

- محاربه الفقر ، حيث لابد لهه من سياسات لتوفير فرص العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمال
- هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي ، يحتاج إلى سياسات لتحفيز الاستثمار الحقيقي الاستثمار في البحوث والتطوير .
- خلاصة القول : أنها تسعى لتحقيق رفاهية الفرد وتعمل على توفير الشروط ليعيش الإنسان بسعادة من خلال استغلال المصادر المالية لتحقيق المنفعة للفرد نفسه وللمجتمع .

المحاضرة الثانية

المشكلة الاقتصادية [The Economic Problem]

جاء علم الاقتصاد لوضع حل للمشكلة الاقتصادية من خلال فكرة أساسية ، ألا وهي [فكرة الاختيار] ، ومعرفة الخيارات أو البدائل المتاحة أمر ضروري لاتخاذ القرار السليم .

س / ما معنى الاختيار ؟ وبين ماذا وماذا نختار ؟ ولماذا الاختيار ؟

- ❖ الاختيار هو المفاضلة بين البدائل من السلع الواجب إنتاجها ، واتخاذ قرار الاختيار كأمر حتمي في مواجهة مشكلة الندرة .
- ❖ استعان الاقتصاديون بأداة تحليلية بسيطة لعرض عملية الاختيار بين البدائل المختلفة في الإنتاج وتعرف بـ [نموذج منحنى إمكانيات الإنتاج] وتعتبر من أبسط وأقوى النماذج الاقتصادية .
- ❖ إذاً ، عملية الاختيار ، متعلقة أساساً بفكرة ، تكلفة الاختيار ، فما معنى تكلفة الاختيار ؟

تكلفة الاختيار : هي التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل وليكن [أ] هي بمقدار ما يضحى به من البديل الآخر [ب] في سبيل الحصول على البديل [أ]

- يعبر الاقتصاديون عن التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل ، بتكلفة الفرصة البديلة [Opportunity Cost] في حالة المفاضلة بين الاستخدامات البديلة لأحد الموارد .

كيف يمكن قياس تكلفة الفرصة البديلة ؟

يقاس تكلفة الفرص البديلة لأحد الموارد بالعائد الذي يمكن الحصول عليه من استغلال المورد المتاح في أفضل الاستخدامات البديلة .

تكلفة الفرصة البديلة للنمو الاقتصادي ، تتمثل في التضحية بالاستهلاك بالوقت الحاضر .

س/ ما هي قاعدة الاختيار ؟

يعتمد اتخاذ قرار الاختيار بين البدائل ، على مقارنة المنافع الحدية أو الإضافية [Marginal Benefit] المتوقعة من اتخاذ قرار الاختيار بالتكلفة الحديثة أو التضحية الحدية [Marginal Cost] .

- قرار التوسع في أي نشاط: إذا كانت المنافع الحدية المتوقعة أكبر من التكاليف الحدية المتوقعة .
- قرار التوقف عن التوسع في أي نشاط : متى ما تعادلت المنفعة الحدية المتوقعة مع التكاليف الحدية .

قاعدة الاختيار هي التي تفاضل بين البدائل معتمدة على تفسير هذه التعريفات :

ما معنى المنافع ؟ هي ما تمسى الإيرادات .

ما معنى التكاليف ؟ هي ما تصرفه من أجل أن تنتج شيء معين أو تستعمل خدمة معينه .

ما معنى المنفعة الحدية [الإيرادات] ؟ وهي المكاسب من آخر وحدة متحصل عليها .

ما معنى التكاليف الحدية [المصروفات] ؟ وهي تكلفة آخر وحدة مستعملة مضافة في الإنتاج .

متى نتوسع ؟ إذا فاقت [الإيرادات] المنفعة الحدية ، [المصروفات] التكاليف الحدية .

متى نتوقف أو نحجم العمل ؟ إذا تساوت التكاليف الحدية [المصروفات] بالمنافع الحدية [الإيرادات] .

- **الأفراد يستجيبون للمنافع ، لأنها تحسن من رفاهيتهم .**
- **الأفراد تردعهم التكاليف ، لأنها تؤثر سلباً على رفاهيتهم .**
- **أي تغيير في لمنافع أو التكاليف المرتبطة ببديل معين لابد أن تؤثر على قرارات أفراد المجتمع واختياراتهم**
- **السياسة الاقتصادية عادة ما تغير من التكاليف أو المنافع بقصد دفع الأفراد باتجاه خيار معين أو ردعهم عن خيارات أخرى .**

منحى إمكانيات الإنتاج [Production Possibilities Curve]

يعتبر منحنى إمكانيات الإنتاج [حدود إمكانيات الإنتاج الممكن] من أبسط وأهم النماذج الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون لتبسيط شرح وتفهم الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد المحدودة [النادرة] في الاقتصاد.

- **إن زيادة الإنتاج في أي فرع من فروع الإنتاج إنما يتم على حسب النقص في إنتاج بعض الفروع الأخرى .**
- **مثال : بفرض أنه كان عندنا مورد اقتصادي واحد هو [العمال] وليكن مثلاً ١٠٠ عامل ، وليس لدينا رأس مال وليس لدينا أرض . ولدينا سلعتين نستطيع إنتاجهما [الغذاء ، الملابس] فإلى أين سوف نوجه عنصر الإنتاج هذا ؟ مع صعوبة المقارنة بين أهمهما من ناحية الاستهلاك ، فكلاهما مهم !**

إذاً في النهاية ، علينا المفاضلة بينهما من الناحية الإنتاجية ، وليس من الناحية الاستهلاكية ، وهذا الاختيار يسمى [تكلفة الاختيار] ، والذي يتحمل صاحبه التكلفة [تكلفة الاختيار] .

الفروض الأساسية لنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج :

- **الاقتصاد ينتج سلعتين فقط الغذاء [F] و الكساء [C]**

[[وذلك تسهيلاً للمقارنة والقياس وتحديد تكلفة الفرصة البديلة]]

- **الاقتصاد يملك عدد ثابت من العمال وهو المورد الوحيد اللازم للإنتاج**

[[بهدف عمل توازن للاقتصاد عند مستوى أقل من التوظف الكامل في حالة الكساد]]

- **المستوى التقني ثابت لا يتغير أي ليس هناك أي تطور تقني**

[[كما ازداد التقدم والتطور التقني زادت الفرصة للجمع بين الاختيارين ، عمال وآلات]]

❖ مورد العمل يستخدم استخداما كاملا وكفؤ في الإنتاج.

[[مثل العمل لمدة ١٠ ساعات بجودة عالية ، ولكن الزيادة عن المعدل وسوء استخدام هذا المورد سيؤدي إلى إنتاج غير كفؤ وغير جيد]]

والشكل [٢ – ١] يصور إمكانيات الإنتاج في هذا الاقتصاد بيانيا بقياس الإنتاج من الغذاء [F] على المحور الأفقي والإنتاج من الكساء [C] على المحور الرأسي .

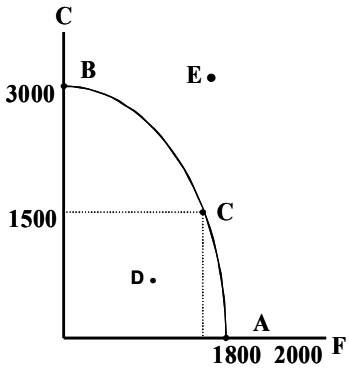

من الشكل نلاحظ أنه إذا وجهنا جميع العمال لإنتاج المأكولات سيتم إنتاج ٢٠٠٠ ريال من المأكولات وسيكون الملابس [صفر] ، أما إذا وجهنا جميع العمال في إنتاج الملابس سنحصل على ٣٠٠٠ ريال من الملابس و [صفر] من المأكولات وإذا وجهنا بعض العمال إلى صناعة الملابس وبعضهم إلى صناعة المأكولات ستنتج ١٨٠٠ ريال مأكولات و ١٥٠٠ ريال ملابس وعلى صاحب المؤسسة أن يختار الطريقة المناسبة والمثلى التي تناسبه وتناسب المستهلك .

*** منحنى إمكانيات الإنتاج ، يوضح التالي :**

- النقطة [A] تمثل أقصى إنتاج ممكن من الغذاء [F] .
- النقطة [B] تمثل أقصى إنتاج ممكن من الملابس [C] .
- النقطة [C] تشير إلى إنتاج ممكن وتتحقق معه الكفاءة في الإنتاج [إنتاج ممكن وكفء]

[بمعنى إيجاد توليفة معقولة تنتج بالتنازل عن قدرتنا في إنتاج بعض المأكولات ، مقابل الحصول على إنتاج من بعض الملبوسات] وبذلك فإننا حققنا ما يسمى الكفاءة ويوصف هذا الإنتاج انه كفؤ .

الدليل على تحقق الكفاءة في الإنتاج أن المجتمع في هذه الحالة غير قادر على إعادة تخصيص مورد العمل ليحصل على إنتاج أكبر من أحد السلعتين إلا إذا تم ذلك على حساب خفض إنتاج السلعة الأخرى [أي لن تتحصل على ملبوسات أكثر إلا إذا خفضنا إنتاج المأكولات ولن تتحصل على مأكولات أكثر ما لم نخفض إنتاج الملبوسات] .

- النقطة [D] تشير إلى توليفة إنتاجية ممكنه من السلعتين ، ولكنها لا تحقق الكفاءة في الإنتاج فعند [D] هناك وحدات عاطلة من مورد العمل أو أنها مستغله بالكامل ولكن بطريقه غير كفئة .

فالتكاسل في العمل الاقتصادي يكسب المؤسسة تكاليف إضافية ولن تنتج على حسب ما خططت له فعلى المؤسسة هنا أن تضع خطط جديدة وتعيد الإنتاج بطريقه كفئة .

- النقطة [E] تشير إلى مستويات من الإنتاج لا يمكن لهذا الاقتصاد تحقيقها في ظل فرضيه ثبات مورد العمل وثبات المستوى التقني .

وسبب تحدب منحنى إمكانيات الإنتاج هو اختلاف المهارات الإنتاجية للعمال !

❖ أي إذا وجهنا العمال إلى إنتاج المأكولات ستنتج ٢٠٠٠ ريال وإذا وجهنا العمال إلى إنتاج الملبوسات ستنتج ٣٠٠٠ ريال يعني سيكون إنتاج الملبوسات أكفأ من إنتاج المأكولات وهذا على حسب مهارات العمال .

❖ والجدول [٢ – ١] يوضح مفهوم تكلفة الفرص البديلة استناداً إلى بيانات افتراضية عن الخيارات المتاحة لإنتاج توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية .

❖ على المنشأة أن تعيد النظر دائماً فيما بين ما خطط وما نفذ والمقارنة ما بين المحقق والمخطط ، واكتشاف العيوب والخطأ لتتمكن المنشأة من إعادة التخطيط لتخفيض التكاليف التي سوف تعود بالنفع على المستهلك لأنه سوف يجد السلع التي يريدها بسعر أقل .

❖ منحنى إمكانات الإنتاج له انحدار سالب مما يدل على أن العلاقة عكسية بين إنتاج السلعتين ، فزيادة إنتاج الغذاء لا تتم إلا بخفض إنتاج الكساء .

الخيارات	وحدات من السلع الاستهلاكية	وحدات من السلع الإنتاجية
أ	٠	١٠
ب	١	٩
ج	٢	٧
د	٣	٤
م	٤	٠

جدول [٢ – ١] إمكانيات الإنتاج البديلة للسلع الاستهلاكية و الإنتاجية بالمليون وحدة

[أ] إذا اخترنا أن نوجه جميع الموارد الاقتصادية إلى إنتاج وحدات من السلع الإنتاجية فإننا ننتج ١٠ ملايين من السلع الإنتاجية وصفر مليون من السلع الاستهلاكية ، وذلك يعني اقتصاديا تنازلنا عن المنافع التي تحققها لنا السلع الاستهلاكية مقابل حصولنا على المنافع التي تحققها لنا السلع الإنتاجية .

يعني: بشرح اقتصادي أكثر تعمقا فإننا نضحي بالمكاسب المادية التي تحققها لنا عملية إنتاج سلعه استهلاكية مقابل استفادتنا بالمكاسب المالية التي تعود لنا من خلال إنتاجنا لسلعة إنتاجيه لكنه اختيار غير صائب لكنها مفاضلة غير صحيحة .

س/ أيعقل أن نوجهه جميع إنتاجنا إلى الآلات ونستغني عن إنتاج السلع الاستهلاكية التي نحتاجها يومياً وبالتالي الاختيار الأول غير عقلاني غير اقتصادي غير رشيد

[ب] تنازلنا عن بعض المنتجات الصناعية من أجل توفير منتجات استهلاكية فتحصلنا على ٩ ملايين من المنتجات الصناعية مقابل مليون واحد من المنتجات الاستهلاكية ، فأنظر كلما تنازلنا من منافع الاختيار الأول زادت منافع الاختيار الثاني ومنه كانت العلامة ٩ في السلع الإنتاجية و ١ في السلع الاستهلاكية ، ولكنه كذالك يوصف الاختيار بأنه غير اقتصادي .

[ج] زاد تنازلنا عن المكاسب التي تحققها لنا السلع الصناعية السلع الإنتاجية وتحصلنا على ٧ ملايين فقط وعوضنا ذالك بإنتاج أثنين مليون من السلع الاستهلاكية ، فهل وصلنا إلى المفاضلة ؟؟ هل وصلنا بما يسمى التركيبة المثلى والفضلى هل وصلنا إلى ما يسمى بالمزاوجة المثلى التي تحقق لنا ما نحتاجه من مكاسب في السلع الإنتاجية وما نحتاجه من مكاسب في السلع الاستهلاكية ؟؟ طبعاً لا

[د] نتنازل أكثر عن السلع الإنتاجية و نحصل على سلع استهلاكية أكثر حيث نحصل ع ٣ ملايين من السلع الاستهلاكية و ٤ ملايين من السلع الإنتاجية .

[م] فإنه غير عقلاني كذالك فإننا تحصلنا على ٤ ملايين من السلع الاستهلاكية وصفر مليون من السلع الإنتاجية وهو اختيار غير واقعي ومنه فإن الملايين تقاس من خلال عملية التنازل .

النمو الاقتصادي [Economic Growth] :

التنمية الاقتصادية : هي زيادة البنية التحتية مثل الطرق والمنشات والبنوك والإسكان وغيرها ، وهي كاملة لجميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلد معين .

- تنمية عددية : بزيادة عدد السكان واستصلاح الأراضي وزيادة إنتاج النفط مثلاً
- تنمية نوعية : التدريب والتطوير وإدخال النواحي الالكترونية والآلات .

النمو الاقتصادي : جزء من التنمية الاقتصادية ، وهو مبني على النمو في الناتج المحلي الاقتصادي ، ويوصف بأنه اقتصاد جزئي فرعي ، وهو المؤشر الكمي للتنمية إلا أنه غير كافٍ لتحقيق التنمية .

- ❖ تسعى المجتمعات إلى الارتقاء برفاهية أفرادها دوماً .
- ❖ تقاس الرفاهية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، أي من كميات السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد [الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ÷ عدد السكان] .
- ❖ يقاس النمو الاقتصادي الحقيقي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .
- ❖ إن الارتقاء الدائم برفاهية أفراد المجتمع لا يتحقق إلا إذا تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل النمو السكاني .
- ❖ مثال : الناتج المحلي الحقيقي نمى بمعدل ٤٪ ، ومعدل النمو السكاني هو ٣٪ ، فيكون هذا دليل على نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي ، أي تحسين رفاهية المجتمع .

إن استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من :

- ❖ تنمية الموارد الطبيعية [استصلاح الأراضي] و رأس المال البشري [التدريب و التطوير وإكساب المهارات] و المادي [تنمية الموارد النفطية] .
- ❖ التقدم التقني ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج ، أو تصميم آلات ومعدات أكثر كفاءة .

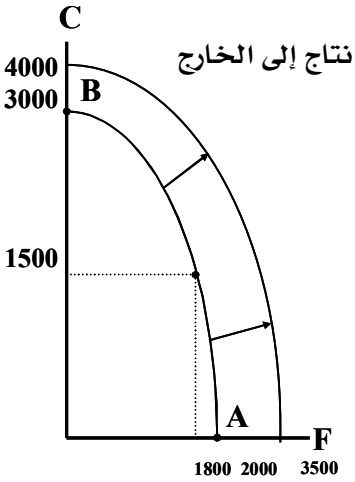

ويظهر الشكل [٢ – ٢] النمو الاقتصادي بيانيا بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج

- ❖ اتجاه منحنى الإنتاج إلى اليمين ، يعني الزيادة .
- ❖ اتجاه منحنى الإنتاج إلى اليسار ، يعني النقص .
- ❖ ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج [إلى جهة اليمين] في حالة النمو الاقتصادي الذي ينتج ع زيادة رصيد الاقتصاد من الموارد خاصة الرأسمالية أو التقدم التقني أو زيادة عدد العمال أو مهارة العمال أنفسهم .

التدفق الدائري للإنتاج والدخل :

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة : ❶ قطاع المستهلكين [الأسر] ❷ قطاع المنتجين [المؤسسات]

❸ القطاع الحكومي [البنوك] ❹ القطاع الخارجي [الحكومة الدولية]

ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قطاعين ، قطاع منتجين و قطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات ، بافتراض عدم الادخار [لأنها سوف تذهب إلى البنوك للادخار] ، وتمثيل عملية المبادلة هذه في الاقتصاد القومي أو [الوطني] كما يتضح من الشكل [٢ – ٣] .

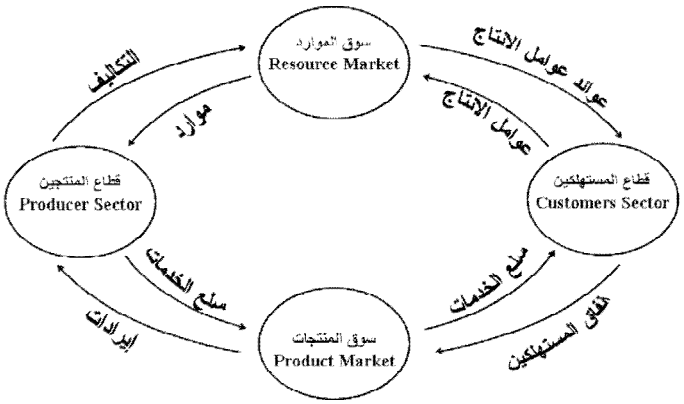

الشكل [٢ – ٣] التدفق الدائري للإنتاج والدخل حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي [عوائد عوامل الإنتاج] مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين ، وذلك طالما تم استبعاد الإدخار من النموذج

من الشكل السابق :

قطاع المستهلكين [الأسر] : يقدم الموارد البشرية ، ويحصل على الأجور ، ليستخدمها في اقتناء حاجاته المختلفة .

قطاع المنتجين [المؤسسات] : تقدم السلع والخدمات ، للحصول على الإيرادات بعد حساب التكاليف المدفوعة للموارد البشرية وعوامل الإنتاج الأخرى .

❖ زيادة مجموع الإنفاق [الطلب الكلي] يؤدي إلى

➢ زيادة مستوى الاستخدام والإنتاج [العرض الكلي] وذلك يؤدي إلى

➢ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وعودة الانتعاش الاقتصادي [Economic Recovery] .

❖ انخفاض الإنفاق [الطلب الكلي] يؤدي إلى

➢ انخفاض مستوى الاستخدام والإنتاج [العرض الكلي] وذلك يؤدي إلى

➢ هبوط معدل النمو الاقتصادي وحدوث الركود الاقتصادي [Economic Recession] .

حرية السوق و الكفاءة :

- عندما يكون السوق حر الحركة [Free Market] أي بعيداً عن التدخل من جانب الحكومة ، فإن آلية قوى العرض و الطلب هي التي تحدد كمية ونوعية السلع و الخدمات الواجب إنتاجها .
- يتصرف أصحاب القرار كل بدافع من مصلحته أو منفعته الخاصة ومن التكلفة التي عليه تحمله عند اختيار أي من البدائل المتاحة .
- أن تحقيق المصالح أو الأهداف الخاصة لهذه الأطراف يضمن تحقق المصلحة العامة للمجتمع أو للاقتصاد القومي .
- ووفق تصنيف آدم سميث [المدرسة الكلاسيكية] فإن هذه القوة الدافعة يطلق عليها [اليد الخفية Invisible Hand] فكيف يتم ذلك ؟

+ المستهلكون يسعون إلى إشباع رغباتهم التي تقاس بالمنفعة التي يحصلون عليها من الاستهلاك .

+ المنتجون يسعون إلى تحقيق الربح من إنتاج وبيع السلع والخدمات التي يطلبها المستهلكون .

+ الأسعار تحفز المنتجين على زيادة الإنتاج سعياً وراء الربح .

+ يقدم على شراء السلع والخدمات المستهلكون الذين لديهم الاستعداد لدفع السعر الأعلى .

+ الكفاءة في الإنتاج [Production Efficiency] : أن يحصل المجتمع على أقصى إنتاج ممكن من الكميات المحدودة من الموارد المتاحة ، ويكون ذلك بتحقيق كفاءة تخصيص الموارد [Allocative Efficiency] وبذلك تتحقق رفاهية المجتمع .

++ في حالة تدخل الحكومية الذي يحد من قدرة الأسواق على تحديد أسعار السلع و الخدمات [كما في حالة التسعير الإلزامي ، أو فرض الضرائب على الإنتاج] فإنها بذلك تبطل عمل اليد الخفية .

دور القطاع الحكومي [Government Sector] :

- يسري تأثير القطاع الحكومي في الاقتصاد بطريقة مباشرة من خلال تحصيل الضرائب والرسوم ، والإنفاقات التي تقوم بها الجهات الحكومية في مختلف المجالات وبطريقة غير مباشرة من خلال القوانين التي تسنها الدولة بهدف تنظيم الأنشطة الاقتصادية .
- تعتبر الضرائب والرسوم تسرب [Leakage] لجزء من الدخل الإجمالي من دورة الدخل والإنفاق .
- المصروفات الحكومية فلها تأثير إيجابي على أداء الاقتصاد .
- تتمثل المصروفات الحكومية بالدرجة الأولى في تقديم الخدمات العامة للمواطنين كالتعليم والصحة وإنشاء الطرق وتوفير الأمن والدفاع الوطني .

هناك حالات خاصة تفشل فيها آلية السوق الحرة في تحقيق بعض الأهداف ، الأمر الذي يستوجب التدخل الحكومي [Government Interference] ومنها :

١ - حالة السلع والخدمات العامة :

السلع العامة [Public Goods] هي تلك التي تستهلك جماعيا ، ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع بدون مقابل ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها ، مثل [الكهرباء ، المياه ، المطارات ، الموانئ ، القطارات ..] فالسوق الحر يفشل في تقديم السلع العامة ، ولابد من تدخل الحكومة لتقديمها لأنها قادرة على تحصيل القيمة من الجميع عن طريق فرض الضرائب .

٢ - حالة التأثيرات الخارجية :

هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها أثار خارجية :

- آثار خارجية نافعة [External Benefits] كما في حالة التعليم وما يترتب عليه من فوائد للمجتمع .
- آثار خارجية ضارة [External Costs] كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي ، الأمر الذي يحتاج إلى تدخل الحكومية عن طريق الضرائب على الإنتاج ، أو عن طريق اللوائح و القوانين للحد من نشاط مثل هذه الصناعة الملوثة للبيئة .

٣ - حالة الاحتكار الطبيعي :

هي حالة انفراد منشأة كبيره واحدة بالسوق وغياب المنافسين [مثل الكهرباء ، المياه والمجاري ، السكة الحديدية] نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج ، بما يكفي لتغطية جزء كبير نسبياً من طلب السوق ، ويحدث ذلك عادة عندما تشكل تكلفة الأصول الثابتة للمنشأة نسبة مرتفعة من جملة تكاليف الإنتاج .

مثل هذا الوضع تدخل الحكومية لوضع قيود على المنشأة في هذه الحالة لتحديد السعر العادل وحملها على الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق الكفاءة في الإنتاج ويعظم رفاهية المجتمع .

دور القطاع المالي :

- تمثل المدخرات المودعة في البنوك التجارية وغيرها من مؤسسات الادخار ، المصدر الرئيسي للإقراض في الاقتصاد .
- الجهاز المصرفي يقوم بدور الوسيط في الأسواق المالية [Financial Markets] وذلك بتجميع المدخرات وإعادة إقراضها .
- تخضع البنوك إلى قيود معينة يفرضها البنك المركزي لتنظيم أنشطتها بصورة تنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية .
- يعتبر الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك [أي الادخار] من أهم العوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي .
- يتسم الاقتصاد المتقدم بالتحول من المنشآت الفردية الصغيرة إلى المنشآت الكبيرة .
- يتم الاقتصاد المتطور ببروز ظاهرة التخصص وتقسيم العمل في الإنتاج [Specialization & Division of Labor] .
- الاقتصاد المتقدم أصبح يتسم بالتبادل الواسع في السلع و الخدمات .
- زيادة ظاهرة التخصص في العمليات الإنتاجية في الأقطار المتقدمة أدت إلى زيادة التبادل التجاري فيما بينها .

المحاضرة الثالثة

الحسابات القومية [National Accounts]

لما كانت التقلبات الاقتصادية من أهم السمات الملازمة لطبيعة اقتصاد السوق ، كان لا بد من إيجاد وسيلة إحصائية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وذلك من أجل تحديد جوانب القوة و الضعف في هذه القطاعات والتنبؤ باحتمالات تأثيراتها على الاتجاهات المستقبلية لأداء الاقتصاد القومي .

- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه .

الناتج المحلي الإجمالي [Gross Domestic Product – GDP] :

- يقصد به القيمة السوقية [بالأسعار الجارية] لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وخلال فترة زمنية معينة ، ويطلق عليه [الناتج المحلي النقدي ، أو الناتج المحلي الاسمي] المقوم بالأسعار الجارية .
- أي أن الناتج القومي الإجمالي يقيم بأسعار السلع و الخدمات السائدة في السوق [سعر البترول السائد في السوق] .
- لا يمكن تجميع كميات السلع والخدمات المنتجة بوحداتها الطبيعية ، بسبب عدم تجانس وحدات القياس وللتغلب على هذه المشكلة يتم أولاً قياس القيم السوقية .
- خلاصة القول ، الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن إجمالي الدخل

الدخل = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري [الادخار].

القيمة السوقية [Market Value] :

- يتم قياس القيم السوقية للإنتاج من كل سلعة أو خدمة وذلك بضرب الكمية المنتجة في سعرها الجاري في السوق ثم تجمع هذه القيم .
- يطلق على المجموع أو الناتج المقوم بالأسعار الجارية :

+ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية [Current Price Gross Domestic Product] .

+ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي [Nominal Gross Domestic Product] .

+ الناتج المحلي الإجمالي النقدي [Money Gross Domestic Product] .

- اختصار الناتج المحلي الإجمالي [Gross Domestic Product] هو [GDP] .

السلع و الخدمات النهائية [Final Goods and Services] وتظم كل من :

- السلع الاستهلاكية والصادرات [سواء نهائية أو وسيطة] .
- السلع الاستثمارية [آلات و معدات ومباني وطرق وسدود] .
- الزيادة في مخزون أو رصيد الاقتصاد مع السلع المختلفة تامة الصنع .

السلع الوسيطة [Intermediate Goods] :

هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى لاستخدامها كأحد عناصر مدخلات الإنتاج [Inputs] في إنتاج سلعة أخدمة نهائية .

- السلع التي يشتريها المستهلكون هي سلع نهائية .
- السلع التي تصدر لدول أخرى فتعتبر من السلع النهائية .
- السلع التي يشتريها المنتجون بغرض استخدامها في الإنتاج فهي سلع وسيطة .

❖ عند احتساب قيمة السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج السلع و النهائية في حساب الناتج المحلي الإجمالي [GPD] فمعنى ذلك أن تحتسب قيمة المدخلات الوسيطة مرتين [مرة كسلعة وسطية ، ومرة كجزء من قيمة السلعة النهائية] .

❖ يتسبب ذلك في ارتكاب خطأ ما يعرف بالاحتساب المزدوج [Double Counting] .

❖ يقود ذلك إلى تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي [GPD] بما يفوق حقيقته .

❖ لذلك السبب يتم قيام الناتج المحلي الإجمالي [GPD] بتجميع قيم السلع والخدمات النهائية دون السلع الوسطية .

❖ ولغرض تجنب الوقوع فيخطأ الاحتساب المزدوج لقيمة السلع الوسيطة عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي [GPD] يستخدم الخبراء ما يعرف بطريقة القيمة المضافة [Value Added] .

❖ القيمة المضافة [Value Added] يتم تجميع القيمة المضافة [قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة (وتعرف بعناصر الإنتاج)] في كل مرحلة من مراحل الإنتاج .

❖ القيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلع النهائية .

مراحل الإنتاج [١]	قيمة الإنتاج [٢]	القيمة المضافة [٣]	❖❖ ملاحظاتي الخاصة ❖❖ القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج
١- القمح	٢٠٠	٢٠٠	القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج = ٢٠٠ – صفر = ٢٠٠
٢- الطحين	٣٥٠	١٥٠	عند استخراج الطحين من القمح كان قيمته [٣٥٠] وبالتالي فالقيمة المضافة = قيمة إنتاج الطحين – قيمة إنتاج القمح = ٣٥٠ – ٢٠٠ = ١٥٠
٣- الخبز	٥٥٠	٢٠٠	عند إنتاج الخبز من الطحين كان قيمته [٥٥٠] القيمة المضافة = قيمة إنتاج الخبز – قيمة إنتاج الطحين = ٥٥٠ – ٣٥٠ = ٢٠٠
٤- المجموع	١.١٠٠	٥٥٠	مجموع القيم المضافة = ٢٠٠ + ١٥٠ +٢٠٠ = ٥٥٠

مثال لتوضيح الطريقة المضافة :

مراحل الإنتاج	القيمة البيعية	مستلزمات إنتاج	القيمة المضافة
قمح	٧٠٠	صفر	٧٠٠
دقيق	١٠٠٠	٧٠٠	٣٠٠
خبز	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
			٢٠٠٠

لاحظ في المثال السابق أن القيمة البيعية للقمح تساوي ٧٠٠ ريال ولم يدخل على هذه القيمة مستلزمات إنتاج، لذلك تكون القيمة المضافة هي ٧٠٠ ريال.
أما القيمة البيعية للدقيق فتساوي ١٠٠٠ ريال، ولتصنيع الدقيق استعنا بقمح بلغة قيمته ٧٠٠ ريال فهو بالتالي أي القمح أصبح مستلزم إنتاج للدقيق.
أي أن القيمة المضافة تساوي ٣٠٠ ريال.

[[هذا المثال مقتبس من ملخص الأستاذ / هاني عرب ، فشكراً له]]

السلع والخدمات المنتجة محلياً :

- يقاس الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة محلياً خلال فترة زمنية معنية وهي سنة عادة ، ويكون ذلك فقط داخل الحدود الجغرافية للدولة .
- مثلاً : شركة يابانية تنتج سيارات في الصين ، إذا قيمة هذا الإنتاج تدخل في احتساب الناتج المحلي للصين ولا تدخل في احتساب الناتج المحلي لليابان .
- عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة لا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية .
- قيمة خدمات متاجر بيع وشراء هذه السلع المستعملة فإنها تدخل في تقدير الناتج المحلي للسنة الحالية
- يمكن احتساب الناتج المحلي على أساس ربع سنوي ، وتسمى بالإحصاءات الفصلية للناتج المحلي الإجمالي ، وتكون أقل دقة من الإحصاءات السنوية .
- تستخدم الإحصاءات الفصلية لمتابعة تطور أداء الاقتصاد القومي في المدى القصير .
- تستخدم الإحصاءات السنوية لمتابعة تطور أداء الاقتصاد القومي لفترات طويلة .

التدفق الدائري للإنفاق والدخل :

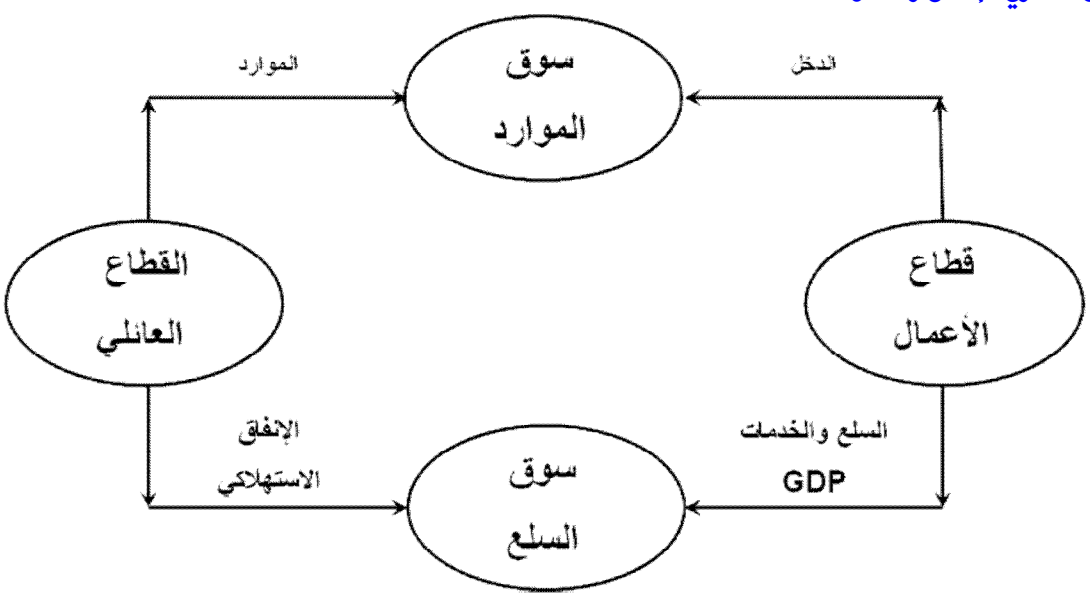

يوضح الشكل التدفق المالي للدخل من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي والإنفاق من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال، والتدفق المادي للناتج المحلي الإجمالي من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي وتدفق الموارد من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال.

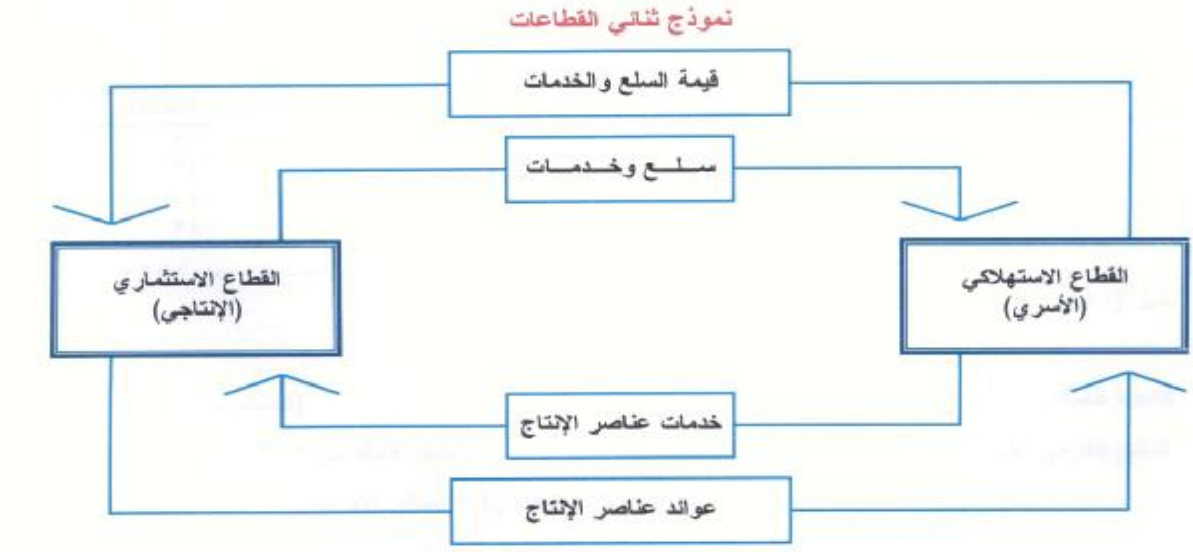

[[هذا المثال مقتبس من ملخص للعضو / الأعشي ، نقلاً عن أحد الأشخاص لوالدته ، فشكراً لهم]]

- هو عبارة عن نموذج مبسط لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين هما :

١- القطاع العائلي [Household Sector] ٢ - قطاع منشآت الأعمال [Business Sector]

- سوق عوامل الإنتاج أو الموارد [Factors Market] : يعرض القطاع العائلي ما يملك من موارد بشرية وطبيعية للبيع فيشتريها قطاع الأعمال لاستخدامها في الإنتاج ، ويدفع الأجور لقاء خدمات العمال .
- سوق السلع و الخدمات [Goods and Services Market] : يعرض قطاع الأعمال إنتاجه للبيع ليشتريه القطاع العائلي ويدفع في المقابل قيمة هذه المنتجات لقطاع الأعمال .
- جميع السلع و الخدمات في هذا النموذج يتم بيعها للمستهلكين فهي إذاً سلع وخدمات نهائية ، ومجموع قيمها يقيس الناتج المحلي الإجمالي [GDP] .
- في اقتصاد مكون من قطاعين بفرض عدم وجود ادخار يكون : الإنفاق [C] = الدخل [Y]

شرط توازن الاقتصاد الكلي :

- التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار ، حيث تنعدم فيه القوى الداخلية الدافعة للتغيير .
- يتحقق توازن الاقتصاد الكلي [في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق المكون من قطاعين فقط] عندما يتعادل الدخل [Y] مع الإنفاق الذي يقتصر في هذا النموذج على الإنفاق الاستهلاكي [C] .
- يكون الاقتصاد في حالة توازن دائم نتيجة لافتراض عدم وجود المدخرات .
- في حال وجود الادخار [S] فإنها ستكون متاحة عن طريق القطاع المالي [البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة] لقطاع الأعمال لتمويل الاستثمار [I] وفي هذه الحالي يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عندما يتعادل الدخل مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري .
- الدخل [Y] = الإنفاق الاستهلاكي [C] + الإنفاق الاستثماري [I] .
- يكون ذلك لأن الدخل إما يستهلك أو يدخر ويكون ذلك كالاستثمار .
- يمكن إعادة ترتيب الحدود لنتمكن من الحصول على أي عنصر مفقود من العناصر السابقة ، مثل :

الإنفاق الاستثماري [I] = الدخل [Y] – الإنفاق الاستهلاكي [C]

- الإنفاق الاستثماري [I] = قيمة المبالغ المدخرة من الدخل و تسمى الادخار [S] .
- الإنفاق الاستثماري المخطط [I] = الادخار المخطط [S] .
- خلاصة التوازن في قطاع ثنائي مكون من قطاعين فقط تكون هذه هي شروط التوازن :

Y=C	I=S	Y=C+I
الإنفاق الاستهلاكي = الدخل [بفرض عدم وجود ادخار]	الادخار = الاستثمار	الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري = الدخل

❖ في اقتصاد أكثر واقعية يتكون من أربعة قطاعات :

[[القطاع الحكومي و القطاع الخارجي بالإضافة إلى القطاع العائلي وقطاع الأعمال]] .

الإنفاق الحكومي :

- يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي .
- ويقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين [إنفاق جاري ، إنفاق استثماري] :

+ الإنفاق الجاري [Current Expenditure] : تمثل الرواتب والأجور التي تدفعها الحكومية للعمال مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية .

+ الإنفاق الاستثماري [Investment Expenditure] : هو الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية [Infrastructure] كالمباني و الطرق و السدود و الآليات و المصانع التي تملكها الدولة وكافة المشروعات الإنمائية .

- الإنفاق الحكومي على مستلزمات أو مدخلات الإنتاج والتي تعتبر سلع وخدمات وسيطة فلا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي تفادياً لمشكلة الحساب المزدوج .
- المدفوعات التحويلية [Transfer Payments] وتشمل المصروفات الحكومية على إعانات الأسر الفقيرة وتأمينات البطالة والعجز ومدفوعات التأمينات الاجتماعية ومعاشات المتقاعدين ، لا تحسب في تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، لأنها تمثل مدفوعات من جانب واحد [Unilateral Payments] وليست في مقابل سلع و خدمات تشتريها الحكومة .

صافي الصادرات [التعامل الخارجي] من السلع والخدمات :

- الصادرات [Exports] : ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلى الأقطار الأخرى .
- الواردات [Imports] : هي السلع والخدمات التي يتم جلبها من الخارج .
- صافي الصادرات [Net Exports] = الميزان التجاري [Balance of Trade]
- صافي الصادرات [Net Exports] = الصادرات [X] – الواردات [M] .
- إذا كانت قيمة الصادرات ↑ أكبر من قيمة الواردات ، فذلك يدل على فائض تجاري [Trade Surplus]
- إذا كانت قيمة الصادرات ↓ أقل من قيمة الواردات ، فذلك يدل على عجز تجاري [Trade Deficit]

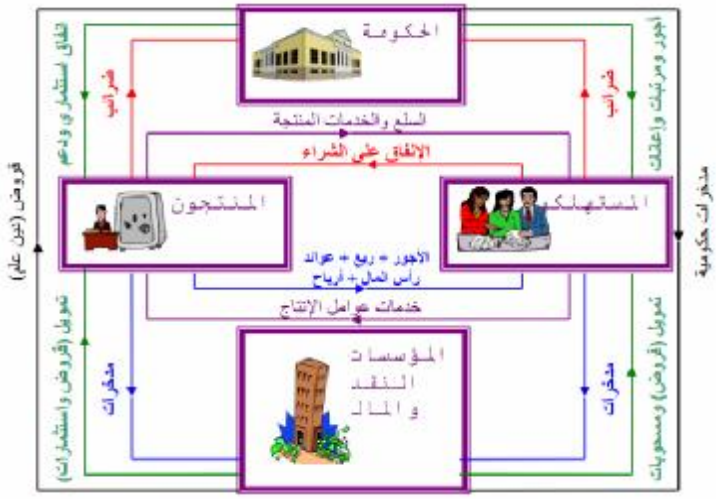

[[هذا المثال مقتبس من ملخص الأستاذ / هاني عرب ، فشكراً له]]

- في هذه الحالة يتحقق التوازن الكلي في حالة [الدخل الكلي = الإنفاق الكلي] أي [العرض الكلي = الطلب الكلي] .
- في نموذج رباعي القطاعات يصبح شرط توازن الاقتصاد الكلي على النحو التالي :

الدخل = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

$$Y = C + I + G + NX \quad (X-M)\text{ الفرق بين الصادرات وقيمة الواردات}$$

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي :

- يعزي الاهتمام الكبير بدراسة الناتج المحلي الإجمالي إلى كونه مؤشراً هاماً للأداء الاقتصادي ورفاهية المجتمع . لذلك أصبحت دراسة تقدير وتوزيع الناتج المحلي [أو الدخل المحلي] تحتل مركزاً بارزاً في الدراسات التطبيقية بالنسبة لجميع الأقطار .
- وفقاً لنموذج التدفق الدائري للإنفاق و الدخل [اقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين هما القطاع العائلي وقطاع منشآت الأعمال] ، فإن المنشآت تقوم ببيع الناتج المحلي الإجمالي [ما تنتجه من سلع وخدمات نهائية] للمستهلكين من خلال أسواق السلع . وينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شرائه ، ولما كان القطاع العائلي في هذا النموذج لا يدخر، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل.

أي أن كل دينار من الناتج يولد دخولاً تعادله لأفراد المجتمع ويؤدي إلى إنفاق إجمالي بمقدار الدينار أيضاً في غياب الادخار ، وبالتالي يكون :

الناتج المحلي الإجمالي [GDP] = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي

- لذا ، فإنه من الممكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي :

قياس الناتج المحلي الإجمالي [GDP]

طريقة الناتج	طريقة الإنفاق	طريقة الدخل
= مجموع [السعر P × الكمية Q] لجميع السلع والخدمات النهائية	= الإنفاق الاستهلاكي [C] + الإنفاق الاستثماري [I] + الأنفاق الحكومي على السلع والخدمات [G] + صافي التعاملات الخارجية (الصادرات [X] – الواردات [M])	= دخول العاملين + صافي الفوائد + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الضرائب غير المباشرة + الإهلاكات

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي :

أ) طريقة الناتج [Product Method] :

- يتم جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة
- يتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة .
- يرمز للكميات بالرمز [Q] و يرمز للأسعار بالرمز [P] .

❖ **الناتج المحلي الإجمالي [GDP] بطريقة الدخل**

= مجموع [السعر P × الكمية Q] لجميع السلع والخدمات النهائية .

مثال توضيحي (١):

مراحي الإنتاج	سعر البيع	المستلزمات	القيمة المضافة
قطن	٢٠	٠	٢٠
نسيج	٣٠	٢٠	١٠
ملابس	٥٠	٣٠	٢٠

القيمة المضافة ← ٥٠

مثال توضيحي (٢):

مراحي الإنتاج	سعر البيع	المستلزمات	القيمة المضافة
قمح	٧٠٠	٠	٧٠٠
دقيق	٩٥٠	٧٠٠	٢٥٠
خبز	٤٨٠	٣٣٠	١٥٠
بسكويت	٧٥٠	٤١٠	٣٤٠

القيمة المضافة ← ١٤٤٠

خبز (٤٨٠) + بسكويت (٧٥٠) + دقيق خام (٢١٠) = المنتج النهائي (١٤٤٠)

[[هذا المثال مقتبس من ملخص للعضو / الأعشي ، نقلاً عن أحد الأشخاص لوالدته ، فشكراً لهم]]

ب) طريقة الدخل [Income Method] : مهم جداً ...

- هو عبارة عن جمع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية .
- الضرائب غير المباشرة [Indirect Tax] :

+ من مشكلات تقدير الناتج المحلي بواسطة طريقة الدخل ، هي وجود الضرائب غير المباشرة [Indirect Taxes] مثل ضريبة الإنتاج التي تفرض على بعض السلع الاستهلاكية ، و ضريبة المبيعات [Sales Taxes] ، وضريبة القيمة المضافة [Value Added Tax – VAT] و ضريبة السلع و الخدمات [Goods & Services Tax – GST] ، لأنها تكون جزءاً من هذه تكاليف الإنتاج و تضاف إلى القيمة السوقية لهذه السلع و الخدمات ، إلا أنها لا تدخل ضمن دخول عوامل الإنتاج .

+ هذه الضرائب تحتسب كإيراد للدولة مقابل ما تقدمه لقطاع الأعمال من خدمات عامة كالطرق والصرف الصناعي والأمن و الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات في المناطق الصناعية .

+ يجب إضافة الضرائب غير المباشرة إلى مجموع دخول عناصر الإنتاج عند تقدير قيمة الناتج المحلي .

- إهلاك الأصول الثابتة [Capital Depreciation] .
- الإعانات الحكومية غير المباشرة [Indirect Government Subsidies] ، مثل دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية كالخبز من خلال توفير الطحين للمخابز بأسعار مخفضة ، لذا يجب استبعاد مثل هذا الدعم الغير مباشر عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل .
- صافي الفوائد = الفوائد المستلمة – الفوائد المدفوعة .
- صافي الضرائب غير المباشرة = الضرائب المدفوعة – الإعانات .
- المدفوعات التحويلية [Transfer Payments] :

+ مدفوعات تحويلية حكومية : تشمل المصروفات الحكومية على إعانات الأسر الفقيرة وتأمينات البطالة والعجز ومدفوعات التأمينات الاجتماعية ومعاشات المتقاعدين ، يتم استبعادها ، لا تحسب في تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، لماذا ؟ لأنها تمثل مدفوعات من جانب واحد [Unilateral Payments] وليست في مقابل سلع و خدمات تشتريها الحكومة .

+ مدفوعات تحويلية خاصة : تشمل هبات الأفراد لأقربائهم و التبرعات إلى الجهات الخيرية ، يتم استبعادها ، لا تحسب في تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، لماذا ؟ لأنه هذه الدخول قد سبق احتسابها ولم تدفع لقاء المساهمة في الإنتاج .

- يطلق على مجموع دخول عناصر الإنتاج ، الدخل المحلي الصافي أو الناتج المحلي الصافي [Net Domestic Product] أو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عناصر الإنتاج .

❖ الناتج المحلي الإجمالي [GDP] بطريقة الدخل

= دخول العاملين + صافي [العوائد] الفوائد + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الضرائب غير المباشرة + إهتلاك رأس المال .

جدول (١-٢) : الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل		
بنود الدخل	الدخل	GDP%
دخول العاملين	٤,٩٨١	٥٨,٥
+ صافي الفائدة	٤٤٩	٥,٣
+ دخل الإيجارات	١٦٣	١,٩
+ أرباح الشركات	٨٢٥	٩,٧
+ دخول المالكين للأعمال الصغيرة	٥٧٧	٦,٨
+ الضرائب غير المباشرة	٨٠٨	٩,٥
- الإعانات غير المباشرة	-٢٠٠	-٢,٣
+ إهلاكات الأصول الثابتة	٩٠٨	١٠,٦
= الناتج المحلي الإجمالي	٨,٥١١	١٠٠

ج) طريقة الإنفاق [Expenditure Method] :

- يوضح الجدول [١- ٣] كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق ، وتم ذلك بجمع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة أو الإنفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعادلة أدناه :

جدول (١-٣) : الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (الإنفاق بملايين الدينارات في سنة ٢٠٠٣)		
بنود الإنفاق	الإنفاق	GDP%
الانفاق الاستهلاكي	٥,٨٠٨	٦٨,٢
الاستثمار الخاص	١,٣٦٧	١٦,١
الانفاق الحكومي	١,٤٨٧	١٧,٥
صافي الصادرات	-١٥٢	-١,٨
الناتج المحلي الاجمالي	٨,٥١١	١٠٠,٠٠

GDP = C + I + G + X – M

الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الأنفاق الحكومي على السلع والخدمات + صافي التعاملات الخارجية
(الصادرات – الواردات)

GDP = C + I + G + (X – M)

الناتج القومي الإجمالي [Gross National Product – GNP] :

- الناتج القومي الإجمالي العربي يشمل على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات العربية ، سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج أقطار الوطن العربي .
- الأرباح المتحققة للاستثمارات العربية في الخارج جزء من الناتج القومي الإجمالي العربي .
- لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية جزءاً من الناتج القومي الإجمالي العربي .

❖ الناتج القومي الإجمالي [GNP] = الناتج المحلي الإجمالي [GDP] + صافي عوائد عناصر الإنتاج [NFI]

GNP = GDP + NFI

- صافي عوائد عناصر الإنتاج [Net Factor Income – NFI] =

= صافي دخل عوامل الإنتاج المتدفقة من الخارج – عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المتدفقة إلى الخارج

كيف يكون صافي عوائد عناصر الإنتاج ؟

سالب : إذا كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل (أكبر من) عوائد عناصر الإنتاج الوطنية في الخارج

موجب : إذا كانت دخول عناصر الإنتاج الوطنية في الخارج (أكبر من) عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل

الناتج القومي الصافي [Net National Product - NNP] :

- الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي [GNP] – إهلاكات الأصول الثابتة [D] .
- إهلاكات الأصول الثابتة [Depreciation – D] .
- صافي الضرائب غير المباشرة [Net Index Income – NDI] = الضرائب المدفوعة – الإعانات .

الدخل المحلي الصافي [Net Domestic Income - NDI] :

- هو مجموع دخول عناصر الإنتاج .
- الدخل القومي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي [GDP] – (صافي الضرائب غير المباشرة [NIT] + إهلاكات الأصول [D])
- NDI = GDP – (NIT + D)

الدخل الشخصي [Personal Income] :

- هو مجموع ما يحصل على أفراد المجتمع من دخول ، دون اعتبار لمشاركتهم أو عدم مشاركتهم في الناتج المحلي الإجمالي .
- هو مقياس الدخل ذو الصلة المباشرة بتغيرات الإنفاق الاستهلاكي .
- لأجل التوصل إلى الدخل الشخصي ، فيتم إجراء بعض التعديلات في الدخل المحلي الصافي [NDI]

الدخل القومي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي [GDP] – (صافي الضرائب غير المباشرة [NIT] + إهلاكات الأصول [D])

فإنه يجب ...

- ❖ استبعاد الأجزاء من الدخل التي لا تصل إلى أيدي الأشخاص مثل [الضرائب على أرباح الشركات ، الأرباح غير الموزعة] من إجمالي الأرباح .
- ❖ طرح استقطاعات الضمان الاجتماعي و التأمينات الاجتماعية و التقاعد .

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام).

- بمعنى أنه تسحب من دخل الفرد كل الخصوم على راتبه مثلاً التقاعد ، وتضيف له الموارد الإضافية مثل المساعدات الحكومية للأسر الفقيرة .

الدخل الشخصي المتاح [Disposable Personal Income] :

- هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار .

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

وبالتعبير الرياضي ...

الدخل الشخصي = الدخل الشخصي المتاح + الضرائب على الدخل الشخصي

ضريبة الدخل الشخصي = الدخل الشخصي – الدخل الشخصي المتاح

الجدول (١-٤): المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة ٢٠٠٤

الفقرة	مليار دولار أمريكي
١- الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية	٨٠٠
(NFI)+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج	١٠١
٢- الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	٨١٠
- إهلاك رأس المال الثابت	١٤-
٣- الناتج القومي الصافي	٧٩٦
- الضرائب غير المباشرة	٥٦-
٤- الدخل القومي	٧٤٠

تابع جدول (١-٤): المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة ٢٠٠٤	
الفقرة	مليار دولار أمريكي
٤- الدخل القومي	٧٤٠
- الضرائب على أرباح الشركات	١٥-
- الأرباح غير الموزعة	٢٠-
- استقطاعات الضمان الاجتماعي	٥-
- دخل الاستثمارات الحكومية	١٠٠-
+ المدفوعات التحويلية	٢٠+
+ الفوائد على الدين العام	٥+
٥- الدخل الشخصي	٦٢٥
- ضريبة الدخل الشخصي	٥٠-
٦- الدخل الشخصي المتاح	٥٧٥
- الإنفاق الاستهلاكي الشخصي	٤٠٠-
- الفوائد على القروض الاستهلاكية	٨-
- صافي تحويلات غير المقيمين	١٥-
٧- الادخار الشخصي	١٤٨

ويوضح الجدول (١- ٤) صيغة مبسطة لكيفية التوصل إلى مفاهيم الدخل المختلفة، ابتداء من الناتج المحلي الإجمالي وانتهاء بالدخل الشخصي المتاح، وتوزيعه بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، وذلك استناداً إلى بيانات تقديرية لاقتصاد الوطن العربي في سنة ٢٠٠٤.

تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي :

- إن التحليل الاقتصادي لا يقتصر على دراسة التغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، بل يتعداه إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى.
- ذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات.
- وذلك لتحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين .
- ولتحديد نسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

الناتج المحلي النقدي و الحقيقي [Nominal Gross Domestic Product – NGDP] :

- يطلق عليه الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الحالية .
- يعكس محصلة ما يطرأ من تغيرات حقيقية في الإنتاج وتغيرات نقدية في مستوى الأسعار .
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ما يتم احتسابه بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاهية المجتمع .

الرقم القياسي لأسعار المستهلك [Consumer Price Index – CPI] :

- هو رقم قياس لأسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية ولا يشمل أسعار باقي السلع و الخدمات الأخرى .
- السلة السوقية [Market Basket] : هي كميات معينة من مجموعة السلع والخدمات .
- سنة المقارنة [Current Year] : السنة الجارية .
- سنة الأساس [Base Year] : هي سنة تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار ويتم اختيارها كنقطة مرجعية .
- إذا وقع الاختيار مثلاً على سنة ١٩٩٢ كسنة أساس، أمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ٢٠٠٠ كالآتي :

$$\frac{\text{سنة المقارنة} \leftarrow \text{قيمة السلة السوقية في سنة [٢٠٠٠]}}{\text{سنة الأساس} \leftarrow \text{قيمة السلة السوقية في سنة [١٩٩٢]}} \times ١٠٠$$

مثال : بلغت قيمة السلة في سنة ٢٠٠٠ قد بلغت [٦٠٠] دينار ، بينما بلغت قيمة ذات السلة في سنة ١٩٩٢ [٤٠٠] دينار ، فكم يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة ٢٠٠٠ ؟

$$\frac{\text{سنة المقارنة} \leftarrow \text{قيمة السلة السوقية في سنة [٢٠٠٠]}}{\text{سنة الأساس} \leftarrow \text{قيمة السلة السوقية في سنة [١٩٩٢]}} \times ١٠٠ = \frac{٦٠٠}{٤٠٠} \times ١٠٠ = ١٥٠$$

- يطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك [CPI] ، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة
- يكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب ، خاصة في الأقطار المتقدمة. حيث تزيد الأجور بنسبة الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، حيث يتم حساب الأجر الحقيقي [Real Wages] باستخدام المعادلة التالية :

$$\frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقيم القياسي لأسعار المستهلك}} \times ١٠٠$$

- يعتبر مؤشراً هاماً لقياس نسبة التضخم ، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي [Real Income] أو القوة الشرائية [Purchasing Power] للدخل النقدي.
- كما يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم في الأسعار [The Inflation Rate] .
- إذا زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك [CPI] من ١٢٠ في سنة ١٩٩٠ إلى ١٥٠ في سنة ٢٠٠٠ يكون معدل التضخم [IR] في سنة ٢٠٠٠ كما يلي :

$$IR = \frac{CPI(2000) - CPI(1990)}{CPI(1990} \times 100 = \frac{150 - 120}{120} \times 100 = 25\ \%$$

- بالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية :

+ التغيرات في الأنماط الاستهلاكية

+ ظهور السلع والخدمات الجديدة

+ التحسن في نوعية المنتجات

+ تخفيضات الأسعار

مخفض الناتج المحلي الإجمالي [GDP Deflator] :

- هو رقم قياسي للأسعار المرجحة بكميات السلع والخدمات.
- يعتبر أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، لأنه لا يشتمل فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، بل يشتمل كذلك على أسعار السلع الاستثمارية، وأسعار السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة.
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هو عبارة عن قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة ، أي أنه عبارة عن حاصل ضرب كميات هذه السلع و الخدمات في أسعارها الجارية أو الحالية .

ويوضح الجدول (١- ٥) كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي عن طريق تقويم الكميات المنتجة من السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٩٢.

السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٢ (بالأسعار الجارية) ١٩٩٢ = سنة الأساس			الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٠ (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة ٢٠٠٠ (بالأسعار الثابتة)
	(١) الكمية	(٢) السعر	(٣) مجموع الإنفاق	(٤) الكمية	(٥) السعر	(٦) مجموع الإنفاق	(٧) = (٤) × (٢)
A	١٠	٣٠	٣٠٠	١٢	٣٥	٤٢٠	٣٦٠
B	٥	٢٠	١٠٠	٦	٣٠	١٨٠	١٢٠
			٤٠٠			٦٠٠	٤٨٠

- ويمكن تحويل الناتج المحلي الاسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

مثال : بلغ الناتج المحلي الأسمي في سنة ٢٠٠٠ [٦٠٠] مليون دولار ، وكان مخفض الناتج المحلي للسنة ذاتها [١٢٥] مليون دولار ، نجد أن :

الناتج المحلي الحقيقي لسنة ٢٠٠٠ = $\frac{٦٠٠}{١٢٥}$ × ١٠٠ = ٤٨٠ مليون دينار

النمو الاقتصادي [Economic Growth] :

- يقاس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى.
- يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية والتقنية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة .
- كلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة وأرتفع معدلات استغلالها أو تحسنت تقنيات الإنتاج زاد معدل النمو الاقتصادي .
- يمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي :

معدل النمو الاقتصادي في سنة ٢٠٠٤ = $\frac{\text{الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠٠٤ – الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠٠٣}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠٠٣}}$ × ١٠٠

مثال : إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العربي [٨٠٠] مليار دولار في سنة ٢٠٠٤ ، بينما كان [٧٥٠] مليار دولار في سنة ٢٠٠٣ ، يكون معد النمو في سنة ٢٠٠٤ هو :

معدل النمو الاقتصادي في سنة ٢٠٠٤ = $\frac{800 - 750}{750}$ x 100 = 6.7٪

- كما تستخدم أرقام الناتج الحقيقي في قياس الناتج الحقيقي للفرد [Per-Person RGDP] ، الذي يعتبر مؤشراً لمستوى رفاهية المجتمع .
- يقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية :

الناتج المحلي الحقيقي للفرد = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$

- تحقيق التحسن في رفاهية أفراد المجتمع ، أمر يتطلب أن ينمو الاقتصاد بمعدل يفوق معدل النمو السكاني .
- يطلق على الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي و معدل نمو السكان ...

معدل النمو الصافي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [Net Growth] =

معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي – معدل نمو السكان .

مآخذ على استخدام معدل الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية :

- إن الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها، لذا فإنه لا يشتمل على السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، كالخدمات المنزلية التي تؤديها الزوجة وأعمال الصيانة التي يؤديها الزوج.
- تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم.
- لا تعكس مقارنة الناتج المحلي للأقطار المختلفة صورة دقيقة لتباين مستويات الرفاهية الاجتماعية لسكان هذه الأقطار.
- لا تعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع.
- لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية.
- تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.
- لا يعكس تقدير الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية.
- إن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لم يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض المقارنات الدولية وذلك لاختلاف مستويات تكاليف المعيشة بين الدول.

المحاضرة الرابعة

البطالة و الدورة الاقتصادية [Unemployment and the Business Cycle] :

- الاستخدام الكامل [Full Employment] : يقصد به الحالة التي تتكون فيها جميع الموارد الاقتصادية وخاصة القوى العاملة في المجتمع مستغلة استغلالاً تاماً .
- هي الحالة التي تنعدم فيها البطالة الدورية بحيث تكون الكمية المعروضة من القوى العاملة مساوية للكمية المطلوبة .
- يعتبر تحقيق الاستخدام الكامل من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية .

أنواع البطالة : [بطالة احتكاكية ، بطالة هيكلية ، بطالة دورية] :

١ – البطالة الاحتكاكية [Frictional Unemployment] :

- تكون عادة قصيرة الأمد .
- تشمل الأشخاص العاطلين عن العمل بصورة مؤقتة أو موسمية بسبب تغير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل ، ولهذا يطلق عليها [البطالة الانتقالية Transitional Unemployment] .
- تعتبر هذه البطالة ظاهرة صحية في اقتصاد يتسم بالحركة والنمو .
- يعزي ظهورها إلى :
  + عملية بحث و انتقال العاملين بين جهات منشآت الأعمال للحصول على فرص عمل أفضل .
  + استغناء بعض منشآت الأعمال عن بعض العمال نتيجة لتدهور الأوضاع الداخلية للمنشأة أو شروعها في الخروج من سوق العمل .
- ما هي الأمور التي تساعد على زيادة البطالة الاحتكاكية ؟
  + عدم كفاءة سوق العمل
  + بطء حركة انتقال العمال ، نتيجة لعدم المعرفة التامة بفرص العامل المتاحة .
  + الطبيعة الموسمية لبعض الصناعات وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد على إيجاد الأعمال بصورة فورية التي تنسجم مع مؤهلات الأشخاص العاطلين .
- كيف يمكن خفض هذا النوع من البطالة ؟
  + طرح برامج لتسهيل و تعجيل حركة انتقال العمال .
  + نشر المعلومات الخاصة بفرص العمل المتاحة .
- كيف تتأثر مدة هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة ؟
  + تتأثر مدتها بمقدار تعويضات البطالة التي يحصل عليها العمال العاطلين .

+ كلما زادت قيمة التعويضات ، انخفضت تكلفة البحث عن العمل ، وصاحبها ازدياد في الفترة التي يقضيها العمال في البحث عن فرص العمل الأفضل .

٢ – البطالة الهيكلية [Structural Unemployment] :

- تكون هذه البطالة عادة أطول أمداً من البطالة الاحتكارية .
- يعزي ظهورها إلى :
  + عوامل اقتصادية واجتماعية تتعلق بطبيعة اقتصاد السوق الحر والانفتاح الاقتصادي .
  + التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة [Automation] .
  + التراجع في إنتاج بعض الصناعات ، بسبب المنافسة الدولية بين السلع و الخدمات المنتجة ← انخفاض في كمية التعاملات التجارية ← تسريح بعض العمالة للمحافظة على فرص المنشأة في المنافسة .
  + التغير في الهيكلة السكانية [العمر ، الجنس ، الموقع الجغرافي] وما يترتب عليها من زيادة معدل البطالة .

٣ – البطالة الدورية [Cyclical Unemployment] :

- هي البطالة الناتجة عن الدورات الاقتصادية(Business Cycles) .
- تنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) عن الناتج المحلي الحقيقي الممكن .
- الناتج المحلي الحقيقي الممكن [Potential RGDP] : هو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند التوظف الكامل للموارد الاقتصادية ، أي عند التوظف الكامل للقوى العاملة ، وهو ما ينتج في المجتمع إذا كانت جميع عناصر الإنتاج مستغلة بالكامل .
- يقاس الناتج المحلي الحقيقي [مجموع ما ينتج من سلع وخدمات × أسعارها] خلال فترة زمنية .
- يعزي ظهورها إلى :
  + تحدث بسبب فترات الانكماش الاقتصادي و الانتعاش الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد .

- ماذا يقصد بفترة الانكماش و الانتعاش الاقتصادي ؟

فترات الانكماش الاقتصادي : هي فترة يمر بها الاقتصاد ، حيث ينخفض الناتج الحقيقي الفعلي دون مستواه الممكن ، فتأخذ البطالة الدورية قيماً موجبة [تزداد البطالة] .

فترات الانتعاش الاقتصادي : هي فترة يمر بها الاقتصاد ، حيث يفوق الناتج الحقيقي الفعلي مستواه الممكن ، فيكون هناك توظف فوق كامل [Over Employment] فتأخذ البطالة قيماً سالبة [تنخفض البطالة] .

- كيف يمكن خفض هذا النوع من البطالة ؟

+ معالجة مشكلة الدورات الاقتصادية نفسها ، وذلك بتبني السياسات الاقتصادية [سياسة مالية ، سياسة نقدية] الهادفة إلى الاستقرار الاقتصادي .

+ هذه البطالة تنخفض خلال فترة الانتعاش الاقتصادي وترتفع خلال فترة الركود الاقتصادي ، لذلك يعتمد المدى الزمني لهذه البطالة على مدى فاعلية السياسة الاقتصادية في التعجيل بإعادة الاقتصاد إلى توازن المدى الطويل ، الذي يضمن التوظف الكامل للقوى العاملة .

تكاليف البطالة :

هناك نوعان لتكاليف البطالة [تكاليف اقتصادية ، تكاليف اجتماعية] .

١ - تكاليف البطالة الاقتصادية :

- فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو كانت القوى العاملة مستغلة بصورة كاملة .
- مهما تدنت نسبة البطالة في اقتصاد معين ، فإنها بلا شك تعني خسارة ملايين الدنانير بالسنة للمجتمع .
- تعتبر خسارة غير قابلة للتعويض لفوات الوقت اللازم للإنتاج وعدم إمكانية خزن أو استعادة استخدام هذه الوقت المنصرم .

٢ - تكاليف البطالة الاجتماعية :

- تدني المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخول أو فقدانها بالكامل.
- انتشار الفقر ، وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات الجريمة ، ونشوب الصراعات الطبقية وعدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي وتدني رفاهية المجتمع بصفة عامة .
- يعتبر قياس التكاليف الاجتماعية أكثر صعوبة من قياس التكاليف الاقتصادية .
- غالباً ما تتحمل الطبقات الفقيرة في المجتمع تكاليف البطالة الاجتماعية .

قياس البطالة :

- يمكن من خلال المسح السكاني [Population Survey] الذي تقوم بها الأجهزة الإحصائية في الدول تقسيم السكان إلى ثلاث مجموعات :

١) السكان في عمر العمل [Working Age Population] : الذين تتراوح أعمارهم بين [١٦ – ٦٥] سنة في معظم الدول ، ويستثنى من ذلك نزلاء السجون وأفراد الجيش و الشرطة .

❖ الأشخاص داخل قوة العمل الفاعلة [Active Labor Force] .

++ العاملون فعلاً ، سواءً بدوام كامل [Full Time Job] أو بدوام جزئي [Part Time Job]

++ العاطلون الجادون في البحث عن عمل ، وهم الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل و الذين يبحون بجدية عن عمل ولكن لا يجدون لهم فرصة عمل .

❖ الأشخاص خارج قوة العمل الفاعلة من غير الراغبين في العمل أو غير القادرين على العمل .

٢) السكان دون عمر العمل : وهم الأطفال والأشخاص البالغون تحت سن ١٦ سنة .

٣) السكان فوق عمر العمل : وهو المتقاعدون فوق ٦٥ سنة .

- يمكن توضيح كيفية قياس البطالة من خلال تتبع أرقام المثال الموضح في الجدول [٤ – ١] التالي :

الجدول رقم (4-1): عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين

	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل*	1.0	(7)-(6)=8

❖ عدد السكان في عمر العمل = عدد السكان – [السكان دون سن العمل + السكان فوق سن العمل] .

❖ قوة العمل الفاعلة = عدد السكان في عمر العمل – عدد المشاركين في القوى العاملة .

❖ عدد العاطلين عن العمل = قوة العمل الفاعلة – عدد العاملين فعلاً .

مؤشرات سوق العمل [Labor Market Indicators]

١ – نسبة البطالة [The Rate of Unemployment]

- ينظر إلى نسبة البطالة كمؤشر للتعرف على نسبة الأشخاص المشاركين في القوى العاملة لكنهم لا يجدون فرصاً للعمل .

$$\text{معدل نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين ويبحثون عن عمل بجدية}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times ١٠٠$$

ومن الأرقام الواردة في الجدول [٤ – ١] المدرج أعلاه ، فإن نسبة البطالة هي :

$$\text{معدل نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين ويبحثون عن عمل بجدية}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} = \frac{١}{٤,٥} \times ١٠٠ = ٢٢٪ \times ١٠٠$$

٢ – نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة [The Active Labor Force Participation Rate]

- تمثل نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة عدد الأشخاص الرغبين و القادرين على العمل ممن في عمر العمل ، [١٦ – ٦٥] سنة ، سواءً كانوا يعملون فعلاً أو عاطلون عن العمل يبحثون بجدية عن فرص للعمل .
- تمثل نسبة قوة العمل الفاعلة كنسبة من عدد السكان ممن هم في عمر العمل .

$$\text{معدل نسبة المشاركة في قوة العمل} = \frac{\text{قوة العامل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل [١٦ – ٦٥] سنة}} \times ١٠٠$$

ومن الأرقام الواردة في الجدول [٤ – ١] المدرج أعلاه ، فإن نسبة المشاركة في قوة العمل هي :

$$\text{معدل نسبة المشاركين في قوة العمل} = \frac{\text{قوة العامل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} = \frac{٤,٥}{٦} \times ١٠٠ = ٧٥٪ \times ١٠٠$$

ما هي أسباب انخفاض نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة ؟

- انتشار ظاهرة العمال المحبطين [Discouraged Workers] .
- وجود نسبة من العمال الراغبين في العمل إلا أنهم لم يبذلوا الجهد الكافي في البحث على فرص عمل بسبب ما أصابهم من إحباط نتيجة لطول الفترة التي قضوها في البحث دون جدوى عن فرص العمل .

٣ – نسبة الاستخدام إلى السكان [The Employment to Population Ratio] :

- تمثل القوة العاملة كعنصر من عناصر الإنتاج .
- تستخدم كمؤشر لمدى توفر فرص العمل وكذلك درجة التوافق بين مهارات العمال وفرص العمل المتاحة ، ويمكن التوصل إلى هذه النسبة من المعادلة التالية :

$$\text{معدل نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمل العمر}} \times ١٠٠$$

ومن الأرقام الواردة في الجدول [٤ – ١] المدرج أعلاه ، فإن نسبة المشاركة في قوة العمل هي :

$$\text{معدل نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times ١٠٠ = \frac{٣,٥}{٦} \times ١٠٠ = ٥٨,٣٣\ ٪$$

- تعكس هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لامتصاص النمو المتزايد للسكان الذين يبلغون عمر العمل ويبحثون عن فرص عمل جديدة .
- تتسم هذه النسبة بالتذبذب نتيجة للتقلبات الاقتصادية ، حيث تنخفض خلال فترة الركود الاقتصادي وتزداد خلال فترة الانتعاش الاقتصادي .

ما هي أهم أسباب ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة و بالتالي ارتفاع نسبة الاستخدام إلى السكان؟

- زيادة عدد الإناث في قوة العمل الفاعلة ، بسبب زيادة نسبة تعليم المرأة والتوسع في خلق فرص العمل المناسبة لها وخاصة في مجالات التعليم والصحة و غيرها .
- التقدم التقني ، لاسيما في مجال الاتصالات والمواصلات الذي وفر فرص عمل جديدة وشجع المرأة على المشاركة في قوة العمل الفاعلة في كثير من الدول .

ساعات العمل :

- لمؤشرات قياس البطالة دلالات مفيدة تعكس مدى سلامة الاقتصاد ، وتعكس بصورة مباشرة الاهتمام الكبير الذي يوليه الأشخاص في عمر العمل لأهمية الحصول على فرص للعمل .
- فرص العمل لا توضح كمية العمل المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات ، أو الناتج المحلي الإجمالي ، كما لا تغير كثيراً في قياس إنتاجية العمل [Labor Productivity] والتي تعد على جانب كبير من الأهمية بحكم تأثيرها على مستويات الأجور .
- سبب تعذر استخدام عدد الأشخاص العاملين لقياس كمية العمل المستخدمة ، فيعزى إلى أن فرص العمل ليست متماثلة من حيث عدد ساعات العمل ، لذلك تستخدم ساعات العمل الفعلية وليس عدد العاملين لتحديد كمية العمل المستخدمة لإنتاج الناتجة المحلي الإجمالي .
- تتأثر ساعات العمل طبقاً للتقلبات الاقتصادية ، حيث تزداد في فترات الانتعاش وتنخفض في فترات الركود .

معدلات الأجور :

- يقاس معدل الأجر الحقيقي [Real Wage Rate] بكمية السلع و الخدمات التي مكن شرائها بالأجر النقدي للعمل خلال فترة زمنية معينة .
- معدل الأجر الحقيقي = معدل الأجر النقدي ÷ مستوى الأسعار .
- يتسم معدل الأجر الحقيقي بأهمية اقتصادية كبيرة لأنه يقيس العائد الحقيقي على العمل ، ويعتبر مؤشراً للتغيرات في المستوى المعيشي للطبقة العاملة .

الدورات الاقتصادية :

- يعتبر التغير في الاستثمار من أهم أسباب حدوث الدورات الاقتصادية [Business Cycles] الملازمة لاقتصاد السوق .
- الاستثمار يؤثر في النمو الاقتصادي عن طريق تأثيره على الطلب الكلي في المدى القصير .
- الاستثمار يؤثر على المدى البعيد في قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع وذلك بتغيير كمية ونوعية السلع الرأسمالية أو الطاقات الإنتاجية للاقتصاد .
- نظرية النمو الاقتصادي ، ترتكز على أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، وتهتم بالتقلبات قصيرة الأمد التي يمكن أن ترافقها اتجاهات النمو في الأمد البعيد .
- نظرية التقلبات الاقتصادية [The Theory of Economic Fluctuations] تهتم بتفسير التقلبات التي تتميز بها اقتصاديات السوق .

أساب حدوث التقلبات الاقتصادية :

١ – التغير في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بزيادة أو انخفاض السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد .

٢ – التغير في معدلات البطالة ، أو الاستخدام .

٣ – التغير في المستوى العام للأسعار [التضخم] .

٤ – التغير في الطلب الكلي على السلع و الخدمات .

٥ – التغير في الإنتاج القطاعي [الصناعي و الزراعي و التجارة الخارجية] .

٥ – التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي .

٦ – التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي .

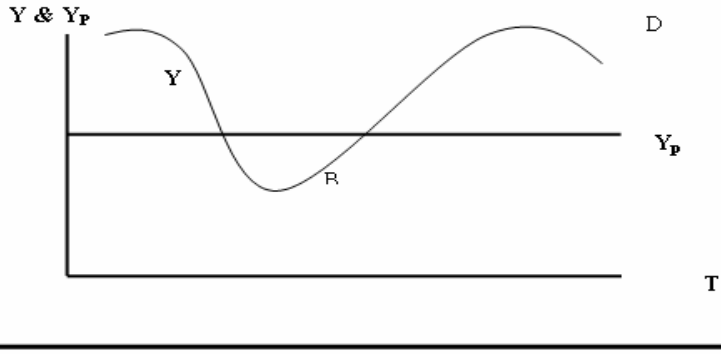

الشكل (4-1): يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P.

مراحل الدورات الاقتصادية

١ – مرحلة الركود ، أو الانكماش [Recession] :

+ تتميز هذه المرحلة بانخفاض في الناتج المحلي أو مستوى الدخول ، وزيادة معدل البطالة ، وانخفاض المستوى العام للأسعار ، كما هو الحال بين النقاط [A و C] في الشكل السابق .
+ يعتبر الكود الاقتصادي حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية ولا تقتصر على قطاع اقتصادي معين ، لذا فإن التغيرات الموسمية في الطلب الكلي التي تحدث عادة في بعض القطاعات لا تعتبر مؤشرات للدلالة على دخول الاقتصاد القومي مرحلة الركود ، مثل الانتاج الزراعي حيث يتم استبعاد تأثير هذه التغيرات ، والتركيز فقط على الاتجاه العام لمؤشرات النشاط الاقتصاد الكلي .

٢ – مرحلة الكساد [Depression] :

+ يدخل الاقتصاد مرحلة الكساد التي تتميز بانخفاض النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوياته ويطلق عليه [قاع الركود Bottom of Recession] في حالة غياب أي تدخل من جانب الحكومية لإيقاف الركود الاقتصادي ، كما هو الحال عند النقطة [B] من الشكل السابقة .

٣ – مرحلة الانتعاش [Recovery] :

+ يتميز الاقتصاد في مرحلة الانتعاش بارتفاع مستويات الدخل أو الناتج ، والاستخدام ، وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار و الاستهلاك وارتفاع مستوى الأسعار ، كما هو الحال بين النقطتين [B و D] في الشكل السابق .

٤ – مرحلة الازدهار أو الرخاء [Prosperity] :

+ تتميز هذه المرحلة بارتفاع مستوى الناتج المحلي إلى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش المستمر ، وانخفاض مستوى البطالة إلى أدنى مستوى ، مع ارتفاع مستوى الأسعار كما هو الحال عند النقطة [D] في الشكل السابق .

❖ الخصائص التي تتسم بها التقلبات الاقتصادية :

١ – عدم وجود أمد زمني محدد لكل مرحلة من مراحل التقلبات الاقتصادية .

٢ – ليس بالضرورة أن يمر الاقتصاد القومي بجميع المراحل .

٣ – تختلف كل مرحلة من مراحل التقلبات الاقتصادية من حيث الأسباب و النتائج عن مثيلاتها السابقة ، ويرجع ذلك لاختلاف مسببات الركود في كل حالة ، ودرجة تأثيرها على مستوى الإنتاج والبطالة والتضخم .

- السلع الرأسمالية و السلع الاستهلاكية المعمرة [Durable Goods] :

+ هي السلع التي يمكن تأجيل شرائها إلى فترة أخرى .

+ تتميز معظم الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة بقلة عدد المنتجين فيها ، وهو ما يسمى باحتكار القلة [Oligopoly] .

+ تتسم بتقلبات كبيرة نسبياً في الإنتاج و الاستخدام وتقلبات أقل نسبياً في الأسعار .

- السلع الاستهلاكية غير المعمرة [Non-Durable Goods] :

+ مثل السلع الغذائية والألبسة وبعض الخدمات .

+ يكون الطلب عليها أقل مرونة نسبياً لصعوبة تأجيل شرائها .

+ تغير الطلب على هذه السلع يكون أقل حدة .

+ تتسم بتقلبات كبيرة في الأسعار وتقلبات أقل نسبياً في الإنتاج والاستخدام .

- يعود أسباب اختلاف تقلبات الإنتاج والأسعار إلى مجموعتين من العوامل :

+ أولاً : طبيعة السلع : إذا كانت معمرة أو غير معمرة .

+ ثانياً : درجة المنافسة في أسواق السلع : بالنسبة للسلع المعمرة فإنها بحكم طبيعتها لا تتطلب الاستبدال بعد فترة قصيرة حيث يمكن إدامتها لفترة أطول إذا دعت الضرورة لذلك عن طريق الصيانة والتجديد مما يجعل الطلب عليها مرناً نسبياً .

- فترات الركود أو الكساد : تجدها المؤسسات عندما يكون الطلب ضعيفاً على منتجاتها .

❖ تواجه السلع الرأس مالية انخفاضاً حاداً في الطلب في مرحلة الركود أو الكساد ، لماذا ؟

+ ترى المؤسسات أن لديها طاقة إنتاجية غير مستغلة [Excess Capacity] ولا مبرر للاستثمار في السلع الرأسمالية

+ يرى للمستهلكين أن بإمكانهم الإبقاء على ما لديهم من السلع المعمرة بدلاً من شراء أخرى جديدة .

- فترات الانتعاش : يكون الطلب قوياً على جميع أنواع السلع المعمرة والاستهلاكية والرأسمالية

+ تكون المؤسسات و جمهور المستهلكين على استعداد لاستبدال السلع القديمة بأخرى جديدة .

+ زيادة الطلب بهدف زيادة المخزون ، لذلك يلاحظ ارتفاعاً كبيرة في الطلب على السلع المعمرة .

نظريات الدورات الاقتصادية

(١) النظرية الماركسية :

- تعتبر الدورات الاقتصادية من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي ، تمتد جذورها في أعماق علاقات الإنتاج ونظام التبادل في السوق الرأسمالي الحر .
- هذه الدورات الاقتصادية مرتبطة بالإنتاج والتبادل التجاري في الأسواق .
- هذه الدورات يعزى سببها أن الأرباح تكون منخفضة .
- يكون الاستهلاك لا يكفي لمواكبة النمو في الإنتاج .

(٢) نظرية تشومبيتر :

- فسرت الدورات الاقتصادية بنظرية الإبداعات (Innovations).
- ترى أن الإبداعات والمخترعات الجديدة تأتي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في المجتمع ، وتؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و الخدمات في المجتمع ، وتؤدي إلى حدوث تغيرات في الاقتصاد [تقلبات اقتصادية] في موجات متلاحقة على فترات تطول أحياناً لعدة سنوات ، سببها الإبداع .

(٣) النظرية الكينزية :

- تعتبر التوقعات (Expectations) هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية .
- تؤدي التوقعات إلى التغير في الطلب على المعدات و الأجهزة الرأسمالية ، الأمر الذي يؤدي إلى تغير في الإنتاج .
- تؤدي التوقعات إلى التغير في مستوى الاستثمار ، ومن ثم التقلبات الاقتصادية .

(٤) النظرية النقدية :

- يعتقد دعاة هذه النظرية ، وفي مقدمتهم ملتون فريدمان (Milton Friedman) ، أن التقلبات في كمية النقود هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية .
- تركز على التغيرات التي تحدث في كمية النقود ، وهي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية .
- ارتفاع معدل نمو النقود يؤدي إلى حدوث توسع في الاقتصاد [سعر الفائدة ينخفض ، الاستثمار يزداد ، يحدث توسع وانتعاش اقتصادي نتيجة زيادة الاستثمار] .
- انخفاض كمية النقود [زيادة معدل الفائدة ، انخفاض الاستثمار ، يؤدي إلى انكماش وركود اقتصادي]

(٥) نظرية التوقعات الرشيدة : [المرتبة بمستوى الأسعار]

- تركز على ما هو متاح من معلومات .
- يقصد بهذه النظرية إمكانية التنبؤ في ضوء المعلومات المتاحة.
- هذه النظرية يمكنها التمييز بين وجهتين :

+ وجهة النظر الكلاسيكية الجديدة : تستند إلى أن التقلبات [التوقعات] التي تحدث سببها الرئيسي التقلبات غير المتوقعة .

+ وجهة النظر الكينزية الجديدة : تستند إلى أن التقلبات [التوقعات] التي تحدث سببها الرئيسي التقلبات غير المتوقعة ، ولكنهم لا يستبعدون التوقعات المتوقعة في الطلب .

(٦) النظرية العامة للعرض الكلي والطلب الكلي :

- تعتبر النظريات الخمس السابقة حالات خاصة بالنسبة لنظرية أكثر شمولاً وهي نظرية التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي .
- حيث يمكن حدوث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض العرض الكلي ، الذي يحدث مثلاً إذا كانت هناك أزمات اقتصادية [الجفاف ، الفيضانات] الأمر الذي يؤدي انخفاض الإنتاج الكلي أي انخفاض العرض الكلي أي تذبذبات في الاقتصاد أي حدوث ركود اقتصادي .

المحاضرة الخامسة

العرض الكلي و الطلب الكلي في الاقتصاد

Aggregate Supply and Aggregate Demand

- العرض الكلي : هو جميع ما ينتج في المجتمع من سلع و خدمات في الاقتصاد المحلي ، خلال فترة زمنية محددة جرت العادة أن تكون سنة .
- الطلب الكلي : هو الطلب على هذه السلع و الخدمات التي تنتج في الاقتصاد خلال فترة زمنية محدد جرت العادة أن تكون سنة .
- الطلب الكلي و العرض الكلي يقيمان بالنقود وذلك بأخذ جميع السلع والخدمات × أسعارها .
- الطلب الكلي و العرض الكلي ، توضح العلاقة بينهما توضح كيف يحدث التوازن في الاقتصاد على المستوى الكلي ، وكيف نحافظ على الاستقرار الاقتصادي [تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي] بعد استبعاد أثر التغيرات التي تحدث في الأسعار باستخدام الأرقام القياسية .
- نحصل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = الناتج النقدي ÷ مخفض الناتج القومي الإجمالي .

العرض الكلي [Aggregate Supply] :

العوامل المحددة للعرض الكلي :

- يقيس العرض الكلي كمية الناتج المحلي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة ، وتحددها العوامل الثلاثة [عناصر الإنتاج] التالية :

١ – كمية العمل المتاحة في الاقتصاد بعدد العمل [القوة العاملة الموجودة في الاقتصاد].

٢ – كمية رأس المال الموجودة في الاقتصاد [الآلات و الأجهزة و المباني و الطرق] الرصيد الرأسمالي .

٣ – المستوى التقني السائد في الاقتصاد [التكنولوجيا ، التطورات التقنية ، الأساليب التي تستخدم في الإنتاج] .

- يمكن التعبير عنها بدالة الإنتاج الضمنية التالية :

الناتج المحلي الإجمالي = $Y = f(L,K,T)$

[L] كمية العمل

[K] كمية رأس المال [مع دمج مدخلات الإنتاج الأخرى عدا كمية العمل] .

[T] المستوى التقنية السائد في الاقتصاد .

- العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة [كمية العمل ، رأس المال ، المستوى التقني] و الناتج المحلي الإجمالي علاقة موجبة ، أي إذا زادت كمية العمل أو زادت كمية رأس المال ، أو زاد المستوى التقني ، إذاً الإنتاج في الاقتصاد سوف يزداد [السلع و الخدمات في الاقتصاد سوف تزداد] .

- يعتبر كمية رأس المال و المستوى التقني ثابت في المدى القريب ، إذ يحتاج تغيرهما إلى فترة زمنية طويلة نسبياً .
- يعتبر عنصر العمل المورد المتغير الوحيد في المدى القريب ، حيث تتغير كمية العمل المستخدمة في الإنتاج وفق ما يقرره المنتجون بشأن التوسع أو الانكماش في الإنتاج .
- حتى مع الاستخدام الكامل للاقتصاد ، نجد هناك نسبة من البطالة التي لا يمكن التخلص منها ويطلق عليها معدل البطالة الطبيعي [Natural Rate of Unemployment] .

العرض الكلي في الأمد البعيد :

- يقاس بكمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل.
- يعادل الناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن ، عند ثبات كل من كمية رأس المال ، والمستوى التقني.
- الناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار ، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة ، مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار . ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.
- منحى العرض الكلي ، يعكس العلاقة بين كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأمد البعيد عندما يتساوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع الناتج المحلي الإجمالي الممكن .
- يكون منحنى العرض الكلي ، خطاً عمودياً ، حيث يبقى الناتج الإجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن ، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار .
- ترجع عدم استجابة الناتج للتغير في مستوى الأسعار إلى تغير الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج بنسبة مماثلة لنسبة التغير في المستوى العام للأسعار .
- في الأمد البعيد ، يتمكن العمال من الحصول على المعلومات الكاملة عن أي زيادة في الأسعار ، مما يمكنهم من المطالبة بزيادة في الأجور وأسعار عناصر الإنتاج الأخرى ، بنسبة مماثلة لنسبة الزيادة في الأسعار .
- الزيادة في الإيراد الكلي نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار تصاحبها زيادة بالنسبة ذاتها في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج .
- تبقى الأرباح الحقيقية دون تغيير فلا يكون لدى المنتجين أي حافز لزيادة الإنتاج بالرغم من ارتفاع مستوى الأسعار .

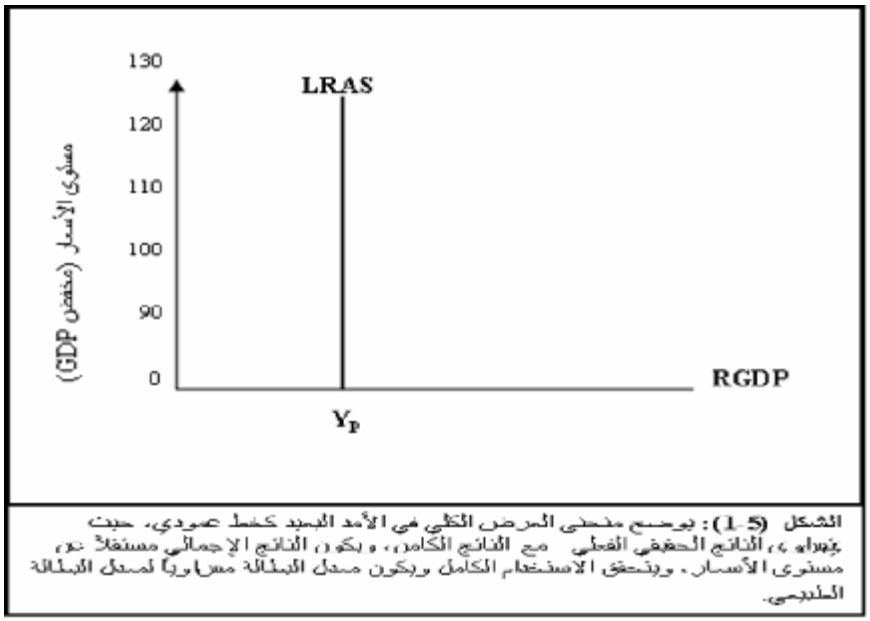

الشكل (5-1): يوضح منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد كخط عمودي، حيث يتساوى الناتج الحقيقي الفعلي مع الناتج الكامن، و يكون الناتج الإجمالي مستقلاً عن مستوى الأسعار. ويتحقق الاستخدام الكامل ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.

العرض الكلي في الأمد القريب :

- الأمد القريب هو الفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن .
- يفسر ذلك بتوفر المعلومات عن زيادة مستوى الأسعار للمنشآت، وعدم توفرها للعمال، فتزيد الأرباح الحقيقية ويزيد الناتج مع زيادة الأسعار، والعكس في حالة انخفاضها.
- في المدى القريب، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية.
- يمثل منحنى العرض الكلي في الأمد القريب ، يُمثل بمنحنى ذي انحدار موجب .

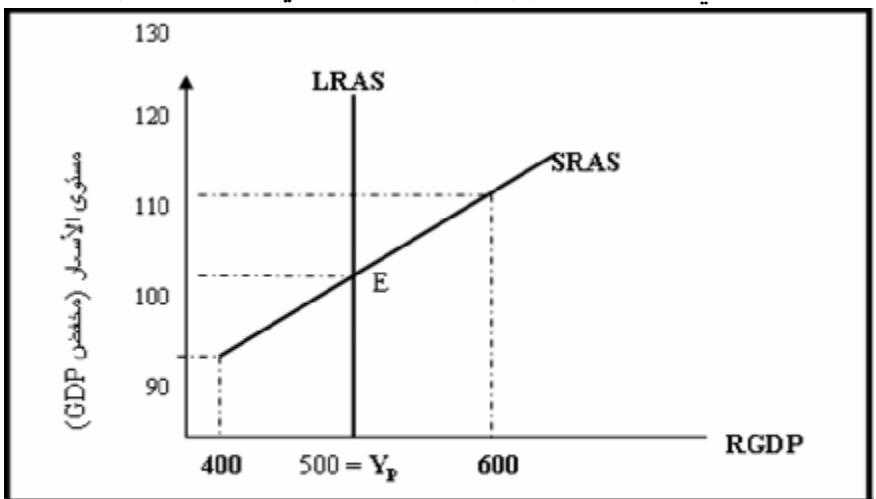

الشكل (5-2): يوضح الشكل منحنى العرض الكلي في المدى القريب الذي يعكس العلاقة الموجبة بين مستوى الأسعار والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عند ثبات الأجور النقدية وباقي أسعار عناصر الإنتاج.

- عند النقطة [E] على منحنى العرض الكلي قصير الأمد ، تعني الناتج المحلي الإجمالي في الأمد القصير = الناتج المحلي الممكن إنتاجه من السلع و الخدمات .
- يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي و الناتج الكامن في هذه الحالة [الفجوة التضخمية] .
- يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي والناتج الكامن في هذه الحالة [الفجوة الانكماشية] .
- عند ارتفاع مستوى الأسعار في المدى القريب تبقى الأجور النقدية و أسعار باقي الموارد ثابتة لعدم توفر المعلومات لدى العمال وملاك الموارد الأخرى عن الارتفاع في مستوى الأسعار وذلك يزيد الإيراد الكلي للمنتجين بما يفوق الزيادة في تكاليف الإنتاج . وبالتالي تزيد الأرباح الحقيقية ، الأمر الذي يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج .

الطلب الكلي

- المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي [GDP] عندما يقاس بطريقة الإنفاق هي :

+ الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)

+ الإنفاق الاستثماري الخاص (I)

+ الإنفاق الحكومي (G)

+ وصافي التعاملات الخارجية [الصادرات] (X- M).

؟! إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات ، كان هناك فائض في الميزان التجاري .

؟! إذا كانت الصادرات أقل من الواردات ، كان هناك عجز في الميزان التجاري .

- لذلك يمكن التعبير عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية : $Y= C +I + G + (X – M)$

- يعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته ، من أهمها :

١ – مستوى الأسعار .

٢ – التوقعات .

٣ – السياسات المالية والنقدية .

٤ – متغيرات الاقتصاد العالمي .

١ - مستوى الأسعار ، كمؤثر على الطلب الكلي :

- كلما ارتفع مستوى الأسعار ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، انخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة .
- وتعزى العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) ومستوى الأسعار إلى كل من:

(١) تأثير الثروة : إذا ارتفع المستوى العام للأسعار ، بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للثروة المجتمع [ما تستطيع الثروة أن تشتريه من سلع و خدمات] .

(٢) تأثير الإحلال : إذا ارتفع المستوى العام للأسعار ، معدلات الفائدة سوف ترتفع ، وبالتالي تأجيل العملية الاستثمارية من قبل الشركات العاملة في الاقتصاد لأن التكاليف مرتفعة ، وسوف تخفض من الطلب على السلع الاستثمارية ، ويؤثر على الاستهلاك والاستثمار في السلع و الخدمات المعمرة .

٢ - التوقعات ، كمؤثر على الطلب الكلي :

- تؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل إلى زيادة الرغبة في الإنفاق أي قلة الرغبة في الادخار في الوقت الحاضر ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي .
- يؤدي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في المستقبل إلى التعجيل بالشراء وزيادة الطلب الكلي في الوقت الحاضر .
- تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لمنشآتهم ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

٣ – السياسات الاقتصادية ، كمؤثر على الطلب الكلي :

أ) السياسة المالية :

أي تحكم الحكومة في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية .

- أدوات السياسة المالية :
  - ❖ الإنفاق الحكومي ، وتأثيره إيجابي على الطلب الكلي .
  - ❖ الضرائب ، وتأثيرها سلبي على الطلب الكلي .

ب) السياسة النقدية :

أي تحكم البنك المركزي في عرض النقود بقصد التأثير على الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد .

- أدوات السياسة النقدية :
  - ❖ كمية النقود في الاقتصاد ، وتأثيرها إيجابي على الطلب الكلي ، زيادة كمية النقود معناه أن الجهاز المصرفي سوف يتوسع في الإقراض للبنوك التجارية ، و بالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاك والاستثماري ، والبنوك تقرض الأفراد المستهلكون و المؤسسات الاستثمارية .
  - ❖ سعر الفائدة ، وتأثيره سلبي على الطلب الكلي ، يؤثر على الطلب الاستثماري و السلع المعمرة .

٤ – متغيرات الاقتصاد العالمي :

وتؤثر على الطلب الكلي من خلال عاملين :

- سعر صرف العملة الوطنية ، وتأثيره سلبي ، انخفاضها يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في لاقتصاد .
- مستوى الدخل في الدول الأخرى ، وتأثيره إيجابي ، زيادة الدخل في الدول الأجنبية تزاد كمية الطلب على السلع المنتجة في بلادنا ، بالنسبة لهم زيادة في الواردات [الصادرات بالنسبة لنا] .

الاستهلاك

- يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر من مكونات [الطلب الكلي في الاقتصاد] إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة .
- دالة الاستهلاك : وفق نظرية الدخل المطلق لكينز :
  + للاستهلاك دالة موجبة في الدخل .
  + الاستهلاك الحالي [لهذه السنة] يتأثر بالدخل في السنة الحالية .
+ يركز كينز على العلاقة بـ [القانون النفسي] الأفراد يميلون إلى زيادة الاستهلاك كلما زادت دخولهم ، وبنسبة استهلاك أقل من نسبة الزيادة في الدخل .
  + قام كينز بوضع دالة للاستهلاك [نظرية الدخل المطلق] :

$$C = a + bY$$

[C] الإنفاق الاستهلاكي .

[Y] الدخل الحقيقي .

[a] تمثل الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل [Autonomous Consumption] الذي يأتي من المدخرات أو من الاقتراض .

[b] هي ميل دالة الاستهلاك [نسبة الاستهلاك من الدخل] ، ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك [Marginal Propensity to Consume – MPC] ، ويعتبر هذا الميل [أقل من واحد و أكبر من صفر] .

- الميل الحدي لاستهلاك محصور بين [١] الصحيح و [٠] .
- يمكن الحصول على الميل الحدي بقسمة [التغير في C ÷ التغير في Y]

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

- بتعبير آخر للميل الحدي للاستهلاك ، ماذا يحدث للاستهلاك إذا تغير الدخل .
- يقيس الميل الحدي للاستهلاك ، الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل .

جدول رقم (٥-١):العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار بالدينار

(1) الدخل القابل للأنفاق Y	(2) الاستهلاك C	(3) الادخار S	(4) الميل المتوسط للاستهلاك 2÷1	(5) الميل المتوسط للادخار 3÷1	(6) الميل الحدي للاستهلاك $b=\frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(7) الميل الحدي للادخار $s=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$
400	460	-60	1.15	-0.15	0.70	0.30
500	530	-30	1.06	-0.06	0.70	0.30
600	600	0	1.00	0	0.70	0.30
700	670	30	0.96	0.04	0.70	0.30
800	740	60	0.93	0.07	0.70	0.30
900	810	90	0.90	0.10	0.70	0.30
1000	880	120	0.88	0.12	0.70	0.30
1100	950	150	0.86	0.14	0.70	0.30
1200	1020	180	0.85	0.15	0.70	0.30

الميل الحدي [المتوسط] للاستهلاك والميل الحدي [المتوسط] للادخار :

- يقيس الميل الحدي للاستهلاك ، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد.
  ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية : $MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$
- يقيس الميل الحدي للادخار التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد، ويعبر عنه بالمعادلة التالية : $MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$
- الميل الحدي [الموسط] للاستهلاك + الميل الحدي [المتوسط] للادخار = [١] صحيح
  MPC+MPS = 1
- الميل الحدي [المتوسط] للاستهلاك ينخفض كلما زاد الدخل .
- الميل الحدي [المتوسط] للادخار يزداد كلما زاد الدخل .

الاستثمار :

- يعتبر الاستثمار المكون الثاني المكمل للاستهلاك في النموذج المبسط للطب الكلي في اقتصاد المغلق.
- المقصود بالاستثمار : الإنفاق الاستثماري الحقيقي أو الثابت، الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية (آلات ومعدات ومباني ...) جديدة، تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.
- أصحاب الدخول المرتفعة ، تكون نسبة الادخار أعلى من نسبة الاستهلاك .
- أصحاب الدخول المنخفضة ، تكون نسبة الادخار أقل من نسبة الاستهلاك .

ويجب التمييز هنا بين:

- **الاستثمار المستقل [Autonomous Investment]** : هو الاستثمار المستقل عن التغير في الدخل ، مثل الاستثمار الإحلالي اللازم لاستبدال الأصول الهالكة ، الذي لا يضيف للطاقة الإنتاجية .
- **الاستثمار التابع [Induced Investment]** : هو الاستثمار الذي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل، أي الاستثمار استجابة للزيادة في الطلب الكلي أو الدخل (GDP)، الذي يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية ، ويطلق عليه الاستثمار الصافي [Net Investment] .
  - + له تأثير مضاعف على مستوى الفعاليات الاقتصادية ، وذلك بحدوث إما ...
    - !؟ التوسع التراكمي للاقتصاد [Cumulative Expansion] : حالة ارتفاع الطلب الكلي .
    - !؟ الانكماش التراكمي للاقتصاد [Cumulative Contraction] : حالة انخفاض الطلب الكلي .

- تعتبر توقعات الأرباح أو معدلات العائد المتوقع للاستثمار [Expected Rate of Return – r] المحدد الرئيسي لقرارات الاستثمار ، ويسمى هذا المعدل بالكفاءة الحدية للاستثمار [Marginal Efficiency of Investment] ، وهو معدل الخصم [Discount Rate] الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من السلعة الرأسمالية مساوياً لتكلفة إحلالها [أي معدل الفائدة] .
- إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي ، فمعنى ذلك أن القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار في السلعة الرأسمالية أكبر من تكلفة إحلالها ، وبالتالي سيكون من المربح القيام بالاستثمار .
- تقوم المنشآت بترتيب المشروعات الاستثمارية حسب معدل العائد المتوقع ، أي حسب مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار ، ومن الطبيعي أن تعطي الأولوية في الاستثمار للمشروعات التي تدر أعلى معدلات ربح ممكنة التحقق .

منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال

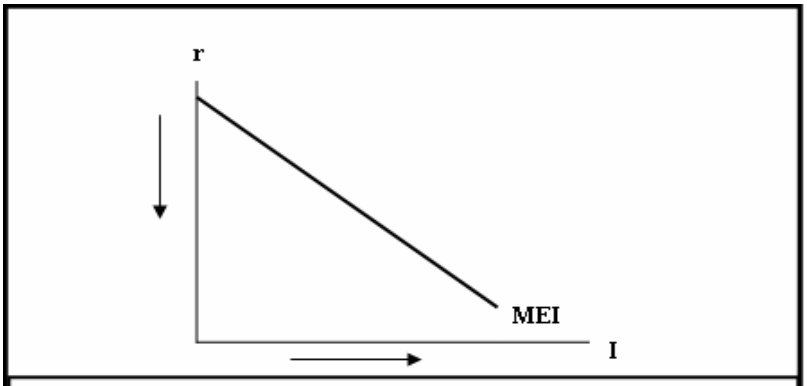

الشكل (5-5): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال، ويلاحظ معدل العائد المتوقع يتناقص بزيادة حجم الاستثمار، حيث يتم الاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع أولاً، ولزيادة الاستثمار بعد ذلك تنفذ المشروعات ذات العائد الأقل فالأقل.

- يوضح منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال العلاقة العكسية بين معدل العائد المتوقع وإجمالي الاستثمار

محددات للكفاءة الحدية للاستثمار

تتلخص العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار في :

(١) الطلب المتوقع : كلما زاد الطلب على المنتجات ارتفعت أسعارها ، وانتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين و ازداد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار .

(٢) التقدم التقني : يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج ، وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار ، حيث ينتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال جهة اليمين .

(٣) تكاليف الإنتاج : تؤدي توقعات زيادة تكاليف الانتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار ، ومن العوامل التي تؤثر على تكاليف الإنتاج هي : الأجور ، ضريبة ا لأرباح ، أسعار المواد الأولية ، أسعار الأصول الرأسمالية .

(٤) رصيد رأس المال : كلما زاد رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية [Capital Stock] ازدادت الطاقة الإنتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة ، وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار .

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار

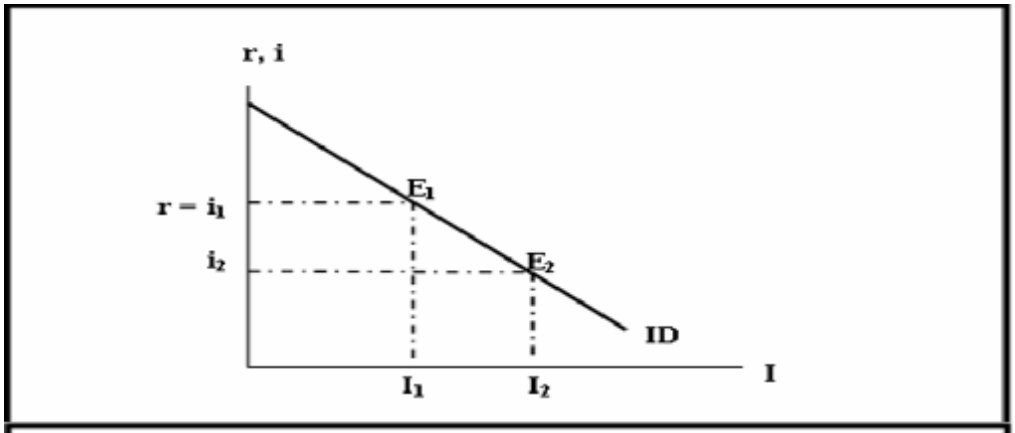

الشكل (5-6): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار (ID)، حيث يتحدد حجم الاستثمار بتعادل سعر الفائدة (i) ومعدل العائد على الاستثمار (r). فعند سعر الفائدة المرتفع نسبياً (i_1) يكون الاستثمار المطلوب هو (I_1)، وعند انخفاض سعر الفائدة إلى (i_2) يزيد الاستثمار إلى (I_2).

- المنشآت تزيد استثماراتها طالما كان العائد على الاستثمار [الكفاءة الحدية للاستثمار] يفوق سعر الفائدة ، وتتوقع عن زيادة الاستثمار عند الحد الذي يتساوى عنده معدل الفائدة مع الكفاءة الحدية للاستثمار .
- يطلب على المنحنى الذي يوضح العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وحجم الاستثمار ، منحنى الطلب على الاستثمار .

المحاضرة السادسة

توازن الاقتصاد الكلي

The Macroeconomic Equilibrium

- يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي .
- يقاس الطلب الكلي بإجمالي الإنفاقات [Aggregate Expenditures] والتي تشمل [[الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، الإنفاق الاستثماري الخاص ، الإنفاق الحكومي [الاستهلاكي و الاستثماري] بالإضافة إلى صافي الصادرات [الصادرات – الواردات]]] في سنة معينة .
- يقاس العرض الكلي بما يحققه الاقتصاد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال سنة معينة .

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين [قطاع الأعمال ، القطاع العائلي] :

- يفترض عدم وجود تعاملات خارجية [صادرات و واردات] .
- يفترض عدم وجود القطاع الحكومي و الضرائب .
- يفترض أن الاستثمار ذات و مستقل عن التغيرات التي تحدث في الدخل .
- يتحقق شرط التوازن في الاقتصاد المغلق بتعادل العرض الكلي [الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي] مع الطلب الكلي [الإنفاق الاستثماري المخطط و الإنفاق الاستهلاكي المخطط] .
- الإنفاق الاستثماري ، لا يتعمد على الدخل .
- الإنفاق الاستهلاك ، يعتمد على الدخل .
- في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي، المكون من :
  - ؛؟! الإنفاق الاستثماري المخطط (Ia)
  - ؛؟! الإنفاق الاستهلاكي المخطط (C)
- ويفترض أن الاستهلاك يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية التالية : $C = Ca + bY$
- [C] تمثل مجموع الاستهلاك على المستوى الكلي .
- [Ca] تمثل الاستهلاك التلقائي ، ذلك الجزء من الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن مستوى الدخل ، أو الاستهلاك الذي يتم حتى في حالة انخفاض الدخل إلى الصفر ، حيث يتم الإنفاق من مدخرات سابقة أو بالاقتراض .
- [bY] تمثل الجزء من الاستهلاك الذي يتبع التغير الذي يحصل في الدخل .
- [b] تمثل ميل دالة الاستهلاك ، ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك [Marginal Propensity of Consume] ، وهو ذلك الجزء من الدخل الموجه للاستهلاك ، وتقيس التغير في الإنفاق الاستهلاكي عندما يتغير الدخل بمقدار دينار واحد .

- ويتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما يكون : $Y = C + Ia$
- [Ia] الإنفاق الاستثماري المستقل عن الدخل .
- من شروط توازن الاقتصاد الكلي أيضاً ، أن يتعادل مجموع التسربات [Total leakages] مثل الادخار المخطط ، مع مجموع الحقن [Total Injections] مثل الاستثمار المخطط في الاقتصاد ، ومن شرط التوازن أعلاه ، وبإعادة ترتيب الحدود نجد أن : $Y - C = Ia$
- وفي هذا الإطار الثنائي نجد صيغة أخرى لشرط التوازن وهي تعادل الادخار المخطط = الاستثمار المخطط

الاستثمار المخطط $Ia = S$ الادخار المخطط

- أي أن لشرط توازن الاقتصاد المغلق صياغة بديلة وهي تعادل الادخار مع الاستثمار.

جدول (٤-١) : تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق

[٧] التغير في المخطط (٥-٦)	[٦] الحقن الكلي	[٥] الإنفاق الاستثماري المخطط	[٤] الادخار المخطط	[٣] الإنفاق الاستهلاكي المخطط	[٢] مستوى الاستخدام (الدخل)	[١] الدخل
	$C + I_a$	I_a	S	C	L	Y
-50	460	30	30	430	2	400
-30	480	30	0	450	2.5	450
0	500	30	30	470	3	500
+30	520	30	60	490	3.5	550
+60	540	30	90	510	4	600
+90	560	30	120	530	4.5	650

- ومن خلال تتبع الأرقام الافتراضية في الجدول (٤- ١) تتضح العلاقة بين المتغيرات المحددة للتوازن الاقتصادي.
- ومن خلال الجدول يلاحظ أن التغير غير المخطط يحدث في مخزون السلع في حالات عدم توازن الاقتصاد، فيزيد المخزون في حالات زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي وينقص في حالات زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي.
- وفي الشكل (٤- ١) في الجزء (A)، يقاس الناتج أو الدخل على المحور الأفقي، ويقاس الإنفاق على المحور الرأسي.

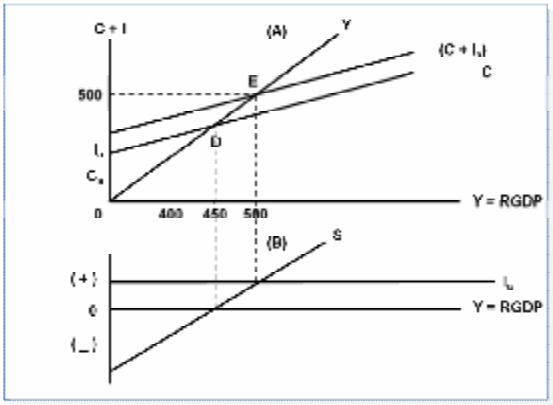

الشكل (٤-١) : يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدره ٥٠٠ مليون دينار، وعندما يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A) من الشكل أعلاه، ويتعادل عنده كذلك الادخار والاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل. أما النقطة (D) في الشكل العلوي فتقابلها في الشكل السفلي نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار مساويا لصفر.

مضاعف الإنفاق :

- في هذا النموذج [المكون من قطاعين] إذا زاد الاستثمار المستقل بقدر معين يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الإجمالي، وتؤدي الزيادة في الدخول إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لاعتماده على الدخل، وبذلك تتولد دخولاً جديدة، ينتج عنها زيادات متتالية في الاستهلاك. وتستمر هذه الموجات المتلاحقة من الإنفاق والزيادة في الدخل حتى يصل الاقتصاد إلى توازن جديد يكون عنده الادخار المخطط مساوياً للاستثمار المخطط .
- ولقياس أثر الزيادة في أي من الإنفاقات المستقلة عن الدخل نشتق أولاً مضاعف الإنفاق المستقل (Expenditure Multiplier)، فيكون شرط توازن الاقتصاد في اقتصاد مغلق من قطاعين، أي في غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي على النحو التالي :

$$Y = C + Ia$$

حيث أن: $C = Ca + bY$ وَ $I = Ia$

- Y] الدخل المحلي الإجمالي [
- Ia] الإنفاق الاستثماري المخطط [
- C] الإنفاق الاستهلاكي المخطط [
- Ca] الإنفاق الاستهلاكي المستقل [
- b] ميل دالة الاستهلاك [

- من المعادلات السابقة نجد أن :

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$$

- ولمعرفة أثر التغير في الإنفاقات المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد، يمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه في صيغة التغير التالية :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a + \Delta I_a)$$

- [b] الميل الحدي للاستهلاك .
- [1-b] الميل الحدي للادخار .
- ففي حالة زيادة الاستهلاك المستقل مع بقاء الاستثمار ثابتاً تتقلص الصيغة أعلاه إلى:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a)$$

- واستناداً إلى الصيغة أعلاه يمكن كتابة معادلة المضاعف في النفقات الاستهلاكية التلقائية على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1-b}$$

- وكذلك الحال بالنسبة لأثر التغير في الاستثمار المستقل على الدخل حيث نجد أن مضاعف النفقات الاستثمارية التلقائية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1-b}$$

- وتتضح طريقة عمل مضاعف الاستثمار المستقل من خلال الجدول (٤- ٢).

جدول (٤-٢) : أثر مضاعف الاستثمار على الدخل

الجولة	الزيادة في الاستثمار (مليون دينار)	الزيادة في الاستهلاك (مليون دينار)	الزيادة في الادخار (مليون دينار)	الزيادة في الدخل (مليون دينار)
١	١٠٠			١٠٠
٢	--	٨٠	٢٠	٨٠
٣	--	٦٤	١٦	٦٤
٤	--	٥١,٢٠	١٢,٨٠	٥١,٢٠
٥	--	٤٠,٩٦	١٠,٢٤	٤٠,٩٦
٦	--	٣٢,٧٧	٨,١٩	٣٢,٧٧
٧	--	٢٦,٢٠	٦,٥٥	٢٦,٢١
٨	--	٢٠,٩٧	٥,٢٤	٢٠,٩٧
٩	--	١٦,٧٨	٤,١٩	١٦,٧٨
وهكذا تستمر هذه الأصداء حتى يصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى أعلى من الدخل، وتكون التغيرات النهائية في الدخل والاستهلاك والادخار كما يوضحها السطر التالي :				
المجموع	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٥٠٠

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات :

- القطاعات الثلاثة هي : [القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي]
- ولنفترض أن الحكومة قد فرضت ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) من الدخل الشخصي
- كما نفترض أن الاستثمار ما زال مستقلاً عن الدخل ، وأن الإنفاق الحكومي هو الآخر مستقل عن الدخل . يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي :
- ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية :

+ دالة الاستهلاك	C = Ca + b (Y-T)
+ مقدار الضريبة النسبية	T = t Y
+ مقدار الإنفاق الحكومي	G = Ga
+ دالة الاستثمار	I = Ia

- ويمكن في هذا النموذج صياغة دخل التوازن على النحو التالي :

$$Y = \frac{1}{1-b+bt} \quad (Ca + Ia + Ga)$$

- ومن هذه المعادلة يمكن صياغة مضاعف الإنفاقات المستقلة (M) في ظل الضريبة النسبية على النحو التالي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}(\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a)$$

- حيث أن الاتفاقات المستقلة بين القوسين ، وتضم كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والإنفاق الحكومي وهو أيضاً مستقل عن الدخل في هذا النموذج .
- ومن ذلك نجد يمكن صياغة مضاعف الإنفاق المستقل (M) كما يلي :

$$\frac{1}{1-b+bt} = \frac{\Delta Y}{\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a} = M$$

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات [اقتصاد مفتوح] :

في هذا النموذج نضيف القطاع الخارجي (الصادرات والواردات). ويفترض في هذا النموذج أن :

- الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي .
- الواردات تعتمد على الدخل المحلي، والعلاقة بينهما موجبة.
- وللتبسيط نفترض أن كلاً من الاستثمار والإنفاق الحكومي مستقل عن الدخل.

للصادرات والواردات الدالتين التاليتين :

$$X = Xa$$

$$M = ma + m1\ Y$$

- [X] الصادرات .
- [Xa] الصادرات المستقلة التي لا تتأثر بتغير الدخل .
- [M] الواردات .
- [ma] الواردات المستقلة التي لا تتأثر بتغير الدخل .
- [m1] الميل الحدي للواردات التي تتأثر بتغير الدخل ، إذا تغير الدخل ما الذي يحدث في لواردات .

شرطي توازن الاقتصاد :

- الشرط الأول : تعادل الدخل المحلي الإجمالي مع الإنفاق [الاستهلاك] على الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن صياغته على النحو التالي : $Y = C + Ia + Ga + Xa - M$
- الشرط الثاني : تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي : $(S + T + M) = (I + G + X)$
- لا يشترط أن تتساوى مفردات التسرب والحقن لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين.

- في هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي [للحصول على مستوى الدخل التوازني في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات] :

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt + m_1}(C + I_a + G_a + X_a - m_a]$$

نظرية المعجل للاستثمار :

- وفقاً لنظرية المعجل تؤدي التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية ، أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد .
- ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Coefficient)، وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد، ويمكن قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية :

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث أن : (K) مخزون الاقتصاد من السلع الرأسمالية ، والتغير في هذا المخزون من عام لآخر يقيس (I) مقدار الإنفاق الاستثماري في هذه السنة، و (Y) الناتج المحلي الإجمالي .

التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل :

ارتكزت نظرية كينز على مبدأين :

الأول : أن الطلب الكلي يولد العرض الكلي، أي بعكس النظرية التقليدية .

الثاني : أن الأجور والأسعار وسعر الفائدة بطيئة الموائمة وليست فورية الموائمة .

فالعمال يطالبون برفع أجورهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكنهم لا يقبلون بخفضها عند انخفاض مستوى الأسعار، مما يتسبب في إطالة فترات الكساد الاقتصادي .

الفجوة التضخمية (Inflationary Gap) :

- تحدث الفجوة التضخمية في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل (YP)، مما يضع ضغوطاً على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم .
- تقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (Ya) والناتج المحلي الممكن (YP).
- يوضح الشكل (٤- ٢) منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط الرأسي الموازي للمحور الرأسي .

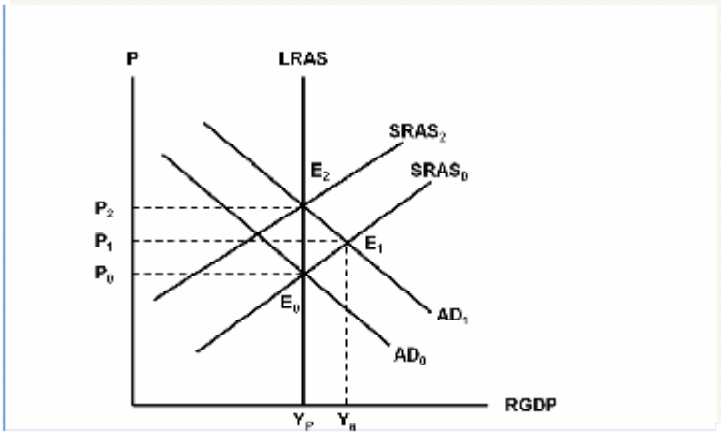

الشكل (٤-٢) : نتيجة لزيادة الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1، حيث يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي ويكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، ولكن لفترة مؤقتة. في المدى الطويل، ومع زيادة الأجور النقدية، ينتقل منحنى $LRAS_0$ تدريجيا إلى أعلى حتى يستقر عند $LRAS_2$، ويصل الاقتصاد إلى توازن جديد للمدى البعيد عند E_2، يختلف عن التوازن الأصلي فقط في ارتفاع مستوى الأسعار أو التضخم إلى P_2.

الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap) :

تحدث الفجوة الانكماشية ، في المدى القريب أيضاً نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ترتفع البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار. يوضح ذلك الشكل (٤- ٣).

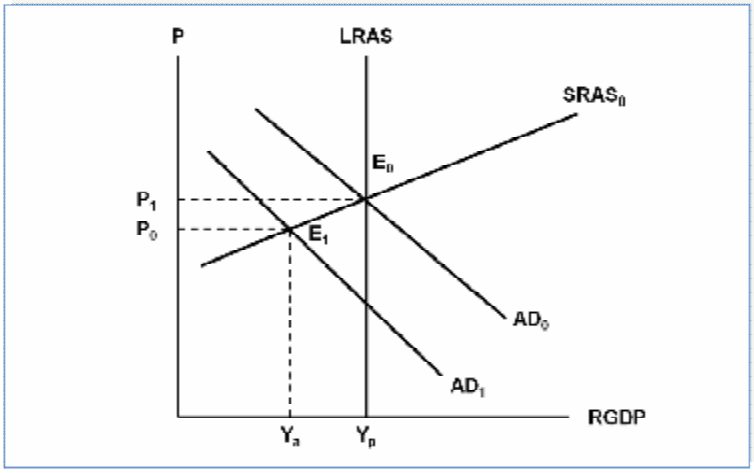

الشكل (٤-٣) : نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلا عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

التضخم الركودي :

نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، فقد جاء هذا التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج ممكن، كما يتضح من الشكل (٤- ٤).

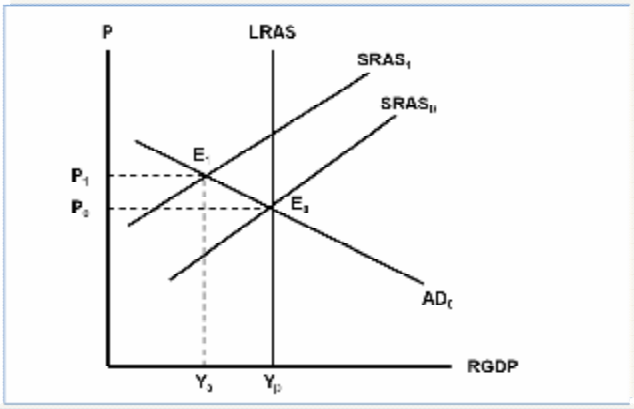

الشكل (٤-٤): نتيجة لزيادة أسعار الموارد ينتقل منحنى العرض $SRAS_0$ إلى $SRAS_1$. فينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1. حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أعلى أيضاً. في المدى البعيد، وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

المحاضرة السابعة

النقود و البنوك Money and Banking

أهمية دراسة النقود وتأثيراتها وطرق التحكم فيها:

- تمثل التدفقات النقدية في الاقتصاد كمية وسائل الدفع المتاحة والضرورية لمباشرة المهام الاقتصادية للاقتصاد القوي ، وتمثل جانب الطلب .
- تمثل التدفقات السلعية في الاقتصاد الجانب المادي الملموس للأنشطة الاقتصادية وتمثل جانب العرض
- معظم المشكلات الاقتصادية [مثل التضخم والبطالة] لها جوانبها النقدية ويتطلب علاجها غالباً سياسات وإجراءات نقدية .

نشأة النقود :

- انتقلت المجتمعات البشرية مع نمو طاقاتها الإنتاجية من مرحلة الإنتاج لغرض الاستهلاك [الاكتفاء الذاتي] إلى مرحلة التبادل التجاري ، وذلك ناتجاً عن إنتاج كميات أكبر من احتياجاتها وتحقق فائض اقتصادي ، وكان التبادل التجاري يتم في البداية تبادلاً مباشراً للسلع من خلال المقايضة (Barter) .

مشاكل وعيوب المقايضة :

أولاً: عدم التوافق بين رغبات الأفراد [المنتجين و المستهلكين] ، الأمر الذي يطيل سلسلة المبادلات اللازمة .

ثانياً: صعوبة الاتفاق على وحدة قياس ، وتعدد أسعار تبادل السلعة الواحدة .

ثالثاً: ارتفاع تكاليف نقل السلع وتخزينها وتكاليف المخاطر .

وظائف النقود :

١ – وسيط للتبادل [Medium of Exchange] :

- التخلص من صعوبات المقايضة .
- تلقى قبولاً عاماً من أفراد المجتمع كأداة مناسبة لتسوية المبادلات .

٢ – مقياس للقيمة [Measure of Value] :

- تستخدم كمقياس للقيمة .
- تحديد قيم السلع والخدمات وقيمة كل سلعة بالنسبة إلى غيرها من السلع والخدمات .

٣ – مستودع للقيمة :

- أن الأفراد لا يقومون بإنفاق دخولهم في اليوم الأول من الشهر بل يحتفظون بأجزاء منها لمقابلة نفقاتهم خلال باقي أيام الشهر .

- القيام بوظيفة مستودع للقيمة (Store of Value) أي احتفاظها بقيمتها الشرائية عبر الفترات الزمنية .
- تتميز النقود بسهولة حفظها ، واستخدامها في أي زمان أو مكان آخر بأقل تكلفة مقارنة بالنقود السلعية الأخرى .

٤ – معيار للمدفوعات الآجلة :

- أدى التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج، ومنعاً لتكدس السلع، اقتضى النظام الاقتصادي تسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة ، أي الاتفاق على بيع السلع بأسعار معينة على أن يتم سداد قيمتها في وقت لاحق .
- لذلك ، كان لا بد من وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع (Standard of Deferred Payment) ، وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل النقود.

تعريف النقود :

النقود هي أي شيء يمكن أن يستخدم بوظائفه [وظائف النقود] ❶ وسيطاً للتبادل ❷ ومستودعاً للقيمة ❸ و وحدة للحساب ❹ ومقياساً للقيمة ، ⊙ شريطة أن يلقى قبولاً عاماً من أفراد المجتمع .

تعريف البنك التجاري (Commercial Bank):

- هو مؤسسة مالية ساعية للربح من خلال القيام بخدمات الوساطة المالية .
- يتقاضى البنك فوائد قروض المقدمة (r) ، ويدفع فوائد أقل للمودعين (i) ، ويستخدم جزء آخر منها في تغطية نفقاته الإدارية (BAC)، وما تبقى يمثل جزءاً مهماً من أرباح البنك إلى جانب أرباحه من باقي استثماراته (BI) وخدماته البنكية الأخرى(BS).

نشأة البنوك التجارية :

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى التي شهدت ظهور فئة و الصُّياغ [تجار الذهب والفضة] في أوروبا ، حيث كانوا يصدرون إيصالات مقابل ما يحتفظون به من ذهب كودائع أو أمانات. ثم بدأت عمليات تقديم القروض وإصدار إيصالات قابلة للتداول ، فكانت أشبه ما تكون بما عرف لاحقاً بالنقود الورقية الائتمانية .

وظائف البنوك التجارية

١ – قبول الودائع :

تمثل ودائع العملاء من أفراد وشركات أهم مكونات الجانب المدين في ميزانية البنك التجاري ، فهي تمثل جزء من حقوق الآخرين على البنك ، والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب أو عند موعد استحقاقها، وتتكون هذه الودائع من نوعين :

- ودائع تحت الطلب : (Demand Deposits) : أو الودائع الجارية ، وهي ودائع العملاء في حساباتهم الجارية (Current Account) بالبنك .
- ودائع لأجل : (Time Deposits) : وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في إيداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر، أو ثلاثة أشهر ، أو سنة ، أو أكثر .

٢ – تقديم التسهيلات الائتمانية :

تعتبر التسهيلات الائتمانية أو القروض التي يقدمها البنك من أهم الاستثمارات التي تقوم بها البنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك تجميع المدخرات الوطنية للأفراد والمؤسسات على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لآجال مختلفة ، ومن ثم استخدام هذه الأرصدة في دعم قدرة البنك على تقديم القروض للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية .

٣ – خصم الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية هي سندات استدانة تصدرها المنشآت الكبيرة لغرض الاقتراض من الأفراد والهيئات والبنوك، يحمل السند لى وجهه القيمة الاسمية للسند ومعدل الفائدة السنوية وتاريخ الاستحقاق أو سداد قيمة السند. يستطيع حامل أي ورقة تجارية أن يتقدم إلى البنك التجاري، قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على القيمة الاسمية لهذه الأوراق، بعد أن يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق، حيث يقوم البنك بتحصيل القيمة الاسمية لهذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق.

٤ – بعض الوظائف الأخرى للبنوك التجارية :

بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية الثلاث السابقة، تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى ازدادت أهميتها بزيادة النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي ، وكذلك زيادة التعامل التجاري مع العالم الخارجي . من أهم هذه الوظائف ما يلي :

- التحصيل
- تحويل الأموال
- شراء و بيع الأوراق المالية
- إصدار خطابات الضمان البنكي
- الاعتمادات المستندية
- الاتجار في العملات الأجنبية والشيكات السياحية .

البنوك وعرض النقود :

للبنوك تأثيراً مهماً على أداء الإقتصاد من خلال قدرتها على التأثير على عرض النقود بتوليد النقود المصرفية الناتجة عن النشاط الائتماني للبنوك التجارية .

مقاييس عرض النقود :

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الإقتصاد في أي تاريخ معين. وتستخدم الدول عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود ، وتوضيحاً للفكرة نقدم ثلاثة مقاييس كمثال فيما يلي :

المقيـاس الأول : M1 = النقد المتداول (C) خارج البنوك + نقود الودائع الجارية (D) في البنوك .

المقياس الثاني : M2 = M1 + نقود الودائع قصيرة الأجل .

المقياس الثالث : M3 = M2 + نقود الودائع طويلة الأجل .

- عرض النقود في الاقتصاد يكون بالترتيب التالي [M1 ، M2 ، M3] وذلك بناءً على وفرة النقود .

عملية خلق النقود المصرفية :

- تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية [الودائع المشتقة] استناداً إلى ما بحوزتها من احتياطيات نقدية فائضة ، وقيامه بعمليات الإقراض .
- لتعقب أثر الوديعة الأولية بمبلغ ١٠٠ دينار على إجمالي الودائع بالبنك راجع الجدول التالي :

جدول رقم (٥-١) : أثر الوديعة الأولية على إجمالي ودائع البنك

المرحلة	(١) الودائع الأولية والودائع المشتقة	(٢) الاحتياطي القانوني ٥%	(٣) الاحتياطي الفائض (2) – (1) = (3)	(٤) القروض (3) = (4)
١	١٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	٩٥,٠٠٠
٢	٩٥,٠٠٠	٤,٧٥٠	٩٠,٢٥٠	٩٠,٢٥٠
٣	٩٠,٢٥٠	٤,٥١٠	٨٥,٧٤٠	٨٥,٧٤٠
٤	٨٥,٧٤٠	٤,٢٩٠	٨١,٤٥٠	٨١,٤٥٠
٥	٨١,٤٥٠	٤,٠٧٠	٧٧,٣٨٠	٧٧,٣٨٠
٦	٧٧,٣٨٠	٣,٨٧٠	٧٣,٥١٠	٧٣,٥١٠
:	:	:	:	:
:	:	:	:	:
المجموع	٢٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٩٠٠,٠٠٠	١٩٠٠,٠٠٠

- الاحتياطي الكلي [TR] .
- إجمالي الودائع [TD] .
- TR = TD x 5٪
- TD = 1/5٪ x 100.000 = 2000.000
- على فرض أن جانب الموجودات يشمل الاحتياطيات والقروض ، بينما يشمل جانب المطلوبات الودائع الجارية فقط ، نجد أن الموازنة النهائية للبنك بعد أن يصل إلى الإقراض الكامل هي :

Assetsالموجودات	Liabilitiesالمطلوبات
إحتياطات ١٠٠	ودائع ٢٠٠٠
قروض ١٩٠٠	
المجموع ٢٠٠٠	المجموع ٢٠٠٠

أثر التسربات النقدية على نشاط البنك :

يعتبر الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية، تسرباً نقدياً يحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع المطلق في منح القروض. وهناك تسربات نقدية أخرى بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني على الصعيد العملي التي من شأنها تقليل قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع أو النقود الائتمانية . من أهم هذه التسربات النقدية ما يلي :

- ✓ أولاً : تسرب العملة (Currency Leakage) : فعادة ما يفضل الأفراد والمنشآت الاحتفاظ ببعض النقد السائل لمقابلة المدفوعات الجارية اليومية .
- ✓ ثانياً : الإحتياطيات الإضافية (Additional Reserve) : حيث تقرر بعض البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من الاحتياطي تفوق النسبة المقررة من قبل البنك المركزي ، كإجراء احترازي لمقابلة السحب الزائد في المواسم والأعياد مثلاً .

البنوك التجارية والاستقرار الاقتصادي :

- تميل البنوك التجارية في أوقات الازدهار الاقتصادي إلى التوسع إلى أقصى حد ممكن في عمليات منح التسهيلات الائتمانية
- أن زيادة القروض المقدمة إلى العملاء في ظل هذه الظروف تعني زيادة أرباح البنوك.
- في حالة الركود الاقتصادي فتسارع البنوك إلى تحصيل قروضها، وقد تذهب إلى أبعد من ذلك فتمتنع كلياً أو جزئياً عن تقديم قروض جديدة تحسباً للكساد وعدم قدرة العملاء على السداد .

البنوك الإسلامية :

ترجع نشأة البنوك الإسلامية إلى الستينات من القرن الماضي ، حيث تأسس أول بنك للادخار يتعامل وفق الشريعة الإسلامية بمصر عام ١٩٦١ م . وكان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الإسلامية هو تجنب المعاملات الربوية التي يقوم عليها العمل المصرفي في النظام الوضعي .

وقد انتشرت البنوك الإسلامية خلال العقدين الماضيين انتشاراً واسعاً ، فلا تكاد تخلو عاصمة عربية من بنك إسلامي واحد على الأقل. بل تحقق إسلامية النظام المصرفي بكامله في السودان ، كما انتشرت البنوك الإسلامية في كل من باكستان وإيران وبنجلاديش ، كما أصبح للبنوك الإسلامية وجودها في بعض العواصم الغربية مثل جنيف ولوكسمبرج وأثينا.

موارد واستخدامات البنوك الإسلامية :

أولاً : الموارد : ١ / موارد ذاتية : وتشمل رأس المال المدفوع والأرباح غير الموزعة والاحتياطات والمخططات وصافي الموجودات الثابتة.

٢ / موارد خارجية : وتشمل الودائع الجارية والودائع الاستثمارية والحسابات الأخرى الدائنة مثل تأمينات الإعتمادات والشيكات المقبولة والحوالات والأمانات .

٣ / الودائع الجارية : هي ودائع تحت الطلب في أي وقت دون أي قيد أو شرط، يتم السحب عليها بالشيكات أو بالوسائل الإلكترونية الحديثة.

٤ / الودائع الإستثمارية : هي أهم مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الإطلاق، وتشمل الأموال التي تودع في البنك بغرض الاستثمار والحصول منها على عائد غير ربوي.

ثانياً : الاستخدامات : [[للأصول و الموجودات في البنك]] :

- تستخدم على شكل احتياطيات قانونية مطلوبة ، والغرض منها تأمين السحب من هذه الودائع ، مثل النقدية بالصندوق وودائع لدى البنك المركزي .
- احتياطيات زائدة ، ودائع لدى بنوك تجارية أخرى أو مطلوبات من البنوك الأخرى .
- استثمارات مباشرة ، من خلال المشاركة في المضاربة والمرابحة والسلم والبيع الآجل والتأجير .
- استثمارات غير مباشرة ، من خلال المشاركة في الاستثمارات غير الربوية في الأوراق المالية غير الربوية .

قنوات استثمار البنوك الإسلامية :

١/ المشاركة: يساهم البنك الإسلامي في رأس مال المشروع الاستثماري سواء في مجال التجارة أو الإنتاج ، كما يشارك في إدارة المشروع عن طريق عضويته في مجلس الإدارة على أن تكون المسئولية تضامنية. ويحصل البنك على حصة من ربح المشروع تتناسب وحصته في رأس المال المستثمر في المشروع .

٢/ المضاربة: يتم التعاقد بين البنك الإسلامي كممول ، ويسمى رب المال، وطرف آخر من أرباب الأعمال ذوي الدراية والخبرة ، ويطلق عليه المضارب .

٣/ المرابحة: المرابحة في الأساس هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم ، فيشترط فيها أن يكون رأس المال معلوماً للمشتري وأن يكون الربح أيضاً معلوماً كنسبة من رأس المال أو مبلغ من المال يضاف إلى رأس المال عند البيع .

٤/ السلـــم: السلم هو بيع آجل عاجل ، حيث يتم التعاقد بين المشتري ، ويطلق عليه رب السلم ، والبائع أو المسلم إليه ، على أن يدفع المشتري الثمن مقدماً عند التعاقد وأن يتم تسليم السلعة المباعة بالكمية والمواصفات المتفق عليها في أجل معلوم في المستقبل .

المحاضرة الثامنة

البنك المركزي والسياسة النقدية

Central Bank and Monetary Policy

- بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث أنشئ بنك السويد عام ١٦٦٨، وبنك إنكلترا عام ١٦٩٤، كما أنشئ بنك فرنسا عام ١٨٠٠.
- اقتصرت وظائف هذه البنوك في بادئ الأمر على :
  + القيام بالأعمال المصرفية الحكومية .
  + القيام بالأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية .
- تم منح هذه البنوك صلاحية إصدار العملة فقط خلال القرن التاسع عشر ، وكان ذلك في عام ١٨٣٣ بالنسبة لبنك إنكلترا، وعام ١٨٩٧ بالنسبة لبنك السويد.
- يقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة النقدية على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية .
- يتولى البنك المركزي [التحكم] بإصدار وإدارة كمية النقود الموجودة في الاقتصاد [M1 ، M2 ، M3] بما يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية [❶ تحقيق الاستقرار الاقتصادي ❷ خفض معدل البطالة ❸ ضمان النمو الاقتصادي المضطرد] .
- البنك المركزي في المملكة العربية السعودية هو [مؤسسة النقد العربي السعودي] .

وظائف البنك المركزي :

أولاً : تنفيذ ومتابعة العمليات و الالتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات و المقبوضات) .

ثانياً : إصدار العملة الوطنية ، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية.

ثالثاً : قبول ودائع البنوك التجارية العاملة في المجتمع ، وهي عبارة عن (احتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة ، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة [للشيكات] بين هذه البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد .

رابعاً : التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الإقتصاد الوطني ، وذلك للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية .

أهداف السياسة النقدية :

- الهدف النهائي هو الارتقاء المستدام بمستوى رفاهية المجتمع .
- لتحقيق هذا الهدف هناك مجموعة من الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تتمثل في الأهداف الأربعة التالية :

١. الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية في المجتمع ، أي خفض معدل البطالة .
٢. استقرار مستوى الأسعار العام في الاقتصاد ، أي خفض معدل التضخم .
٣. تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان ، أي زيادة كميات السلع والخدمات التي تنتج في الاقتصاد .
٤. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات [الميزان التجاري] من عجز أو فائض عن طريق الفرق بين الصادرات والواردات ، وذلك عن طريق تحسين مستوى الميزان التجاري .

- بالرغم من أهمية هذه الأهداف الأربعة للسياسة النقدية فإنها ليست الأهداف الوحيدة التي ينبغي على الحكومة تحقيقها ، حيث توجد بعض الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية عنها مثل :
  + العدالة في توزيع الدخل .
  + التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية لأفضل استخدام لها .
  + هذه الأهداف من أهداف السياسة الاقتصادية ومساهمة فاعلة من البنك المركزي .

منحنى فيليبس : [مهم]

- يعكس منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P) .
- أثبت فيليبس في بريطانيا في القرن التاسع عشر وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية ، كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج ، فتنعكس تغيراتها على معدل التضخم ، وهذا ما يتضح في الشكل [٦ – ١] .

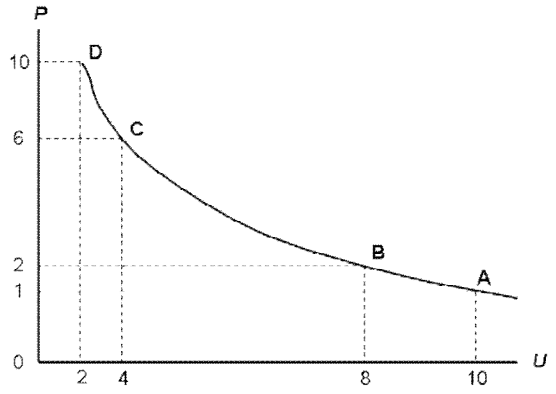

الشكل (٦-١) : يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. ويلاحظ أن معدل التضخم يكون قليل التأثر بخفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة، لكنه يكون شديد التأثر بخفض معدلات البطالة المنخفضة أصلا لقلة الطاقات الإنتاجية الفائضة.

ما هي العوامل التي تساعد على خفض معدلات البطالة و زحف المنحنى إلى جهة الشمال ؟

+ طرح برامج لتسهيل و تعجيل حركة انتقال العمال .
+ نشر المعلومات الخاصة بفرص العمل المتاحة .
+ تبني السياسات الاقتصادية [سياسة مالية ، سياسة نقدية] الهادفة إلى الاستقرار الاقتصادي .

البنك المركزي وإدارة عرض النقود :

- يحتم القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع كنقدية سائلة في حساباتها لدى البنك المركزي ، الذي يحدد نسبة [الاحتياطي القانوني] إلى الودائع ، وتتراوح نسبة الاحتياطي القانوني عادة بين [٥ ٪ إلى ٢٠ ٪] من حجم الودائع الكلية للبنك ، سواءً في البنك التجاري نفسه أو في البنك المركزي .
- الاحتياطي القانوني : هو الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجاري الاحتفاظ به
- تعتبر هذه الاحتياطيات مصدراً مهما للسيولة بالنسبة للبنوك التجارية ، في مواجهة الطلب الزائد للعملاء للسحب من ودائعهم لدى البنك [مثل موسم الأعياد أو العودة للمدارس أو دخول رمضان] .
- أما طلبات السحب الاعتيادية فتقابل من الإيداعات اليومية التي غالباً ما تفوق السحب من الودائع .

الاحتياطي القانوني :

- هو عبارة عن الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجارية الالتزام به .
- تحت ظروف معينة قد يرى البنك أن هناك ضرورة للاحتفاظ بنسب أعلى من هذا الحد ، إما لمواجهة السحب من الودائع في الأعياد والعطلات ، أو في فروع البنك بالمناطق المعروفة بمعدلات السحب العالية
- يوصف هذا الاحتياطي الزائد بأنه احتياطي اختياري ، أو بسبب عدم قدرة البنك على تحقيق الإقراض الكامل ، فيكون لدى البنك احتياطيات فائضة.
- بالنسبة للودائع في البنوك التجارية ، والتي تعرف بالودائع تحت الطلب أو ودائع الحسابات الجارية ، فهي عبارة عن مديونية البنك تجاه الجمهور .
- كلما قلة نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك على خلق ودائع ومن ثم زيادة عرض النقود في الاقتصاد .

أدوات السياسة النقدية :

- السياسة النقدية هي الوسيلة الغير مباشرة التي يتمكن بها البنك المركزي من التحكم في عرض النقود ، ومن التأثير في أداء ومسار الإقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي وخفض البطالة .

- تسمى الطرق التي تمكن البنك المركزي من تنظيم عرض النقد بشكل ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية بأدوات السياسة النقدية.
- لقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات الانتقائية إلى مجموعتين هي [الأدوات الكمية و الأدوات النوعية] :

١/ الأدوات الانتقائية الكمية للسياسة النقدية :

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية ، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان ، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية احتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها .

من أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي :

أ - تغيير نسبة الاحتياطي القانوني .

+ زيادة النسبة ، تقلل من مقدرة البنوك على خلق الودائع ومن ثم كمية النقود .

+ خفض النسبة ، تزيد من مقدرة البنوك على خلق الودائع ومن ثم كمية النقود .

ب - تغيير معدل الخصم ، وهو سعر الفائدة الذي يتقاضها البنك المركزي على القروض التي يقدمها إلى البنوك التجارية .

+ زيادة سعر الخصم [الفائدة] ، يقل الطلب على القروض .

+ خفض سعر الخصم [الفائدة] ، يزيد من الطلب على القروض .

ج - عمليات السوق المفتوحة ، وهي قيام البنك المركزي ببيع و شراء الأوراق المالية وبالذات السندات المالية ، وذلك بغية التأثير على تغيير عرض النقود في الاقتصاد .

+ في حالة شراء البنك المركزي للسندات فإنه يقوم بدفع قيمتها لدى البنوك التجارية ، ومن ثم زيادة معدل عرض النقود في الاقتصاد ، ثم يقل سعر الخصم [الفائدة] ومن ثم زيادة الطلب الاستثماري [الكلي] للاقتصاد وهو ما يسمى [انتعاش اقتصادي] .

+ في حالة بيع البنك المركزي للسندات فإنه يقوم بسحب قيمتها من البنوك التجارية ، ومن ثم انخفاض معدل عرض النقود في الاقتصاد ، ثم يرتفع سعر الخصم [الفائدة] ومن ثم انخفاض الطلب الاستثماري [الكلي] للاقتصاد وهو ما يسمى [ركود اقتصادي]

٢ / الأدوات الانتقائية النوعية للسياسة النقدية :

تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الانتقائية للائتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال الأدوات الانتقائية للنشاط الائتماني للبنوك التجارية. وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى .

رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية :

إن نجاح النظام المصرفي في أي مجتمع أمر مرهون بثقة الجمهور في سلامة الوضع المالي للبنوك، فاهتزاز هذه الثقة كفيل بإفلاس أي بنك مهما كان حجمه ووزنه المالي، ومهما كانت سمعته ونجاحاته في الماضي. لذلك، يقوم البنك المركزي بمسئولية الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية بهدف تحصين النظام المصرفي ضد هذه الهزات [المشاكل الاقتصادية في المجتمع] .

الطرق المتبعة لعملية الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على نظام البنوك التجارية :

- ✓ التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الائتمان وخلق النقود المصرفية ، عن طريق :
  - أ - تغيير نسبة الاحتياطي القانوني .
  - ب - تغيير معدل الخصم .
  - ج - عمليات السوق المفتوحة .
- ✓ ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري .
- ✓ توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي ، وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية .
- ✓ وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة

العوامل الخارجية والسياسة النقدية :

لم تعد فاعلية السياسة النقدية مقتصرة على الوسائل التقليدية المتاحة لدى البنك المركزي في القطر المعني ، فعالمنا المعاصر يشهد حالياً ثورة في مجالات الاتصالات والمعلومات وإزالة القيود على التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول [مثل إيداع رؤوس الأموال بالخارج لدى البنوك التجارية الخارجية في إحدى الدول الخارجية بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح] ، وقد انعكست آثار كل ذلك على القطاع المالي أكثر من أي قطاع آخر .

فاعلية السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية أكثر مرونة من السياسة المالية التي تستخدم الإنفاق الحكومي والضرائب فمن صلاحيات البنك المركزي أن يقوم بإدخال التعديلات المناسبة على أي من أدوات السياسة النقدية دون الحاجة إلى إصدار تشريعات أو قوانين جديدة أو تعديل التشريعات القائمة ، كما هو الحال بالنسبة للسياسة المالية .

ويعتقد أنصار المدرسة النقدية بزعامة [ملتون فريدمان] أن السياسة النقدية أكثر فاعلية في معالجة مشكلات الركود الاقتصادي من السياسة النقدية ، وخاصة في الدول المتقدمة ، وذلك بسبب الاستقلالية الكبيرة التي تتمتع بها البنوك المركزية في تلك الدول في اتخاذ قراراتها بعيداً عن الضغوط

السياسية ، بعكس الحال بالنسبة للبنوك المركزية في الأقطار النامية ، والتي غالباً ما يكون البنك المركزي فيها غير مستقل بل يعتبر أحد الإدارات التابعة للحكومة .

يوضح الشكل التالي أن النمو الاقتصادي مرهون بقلة التدخل الحكومي في السياسة النقدية وبزيادة استقلالية البنك المركزي.

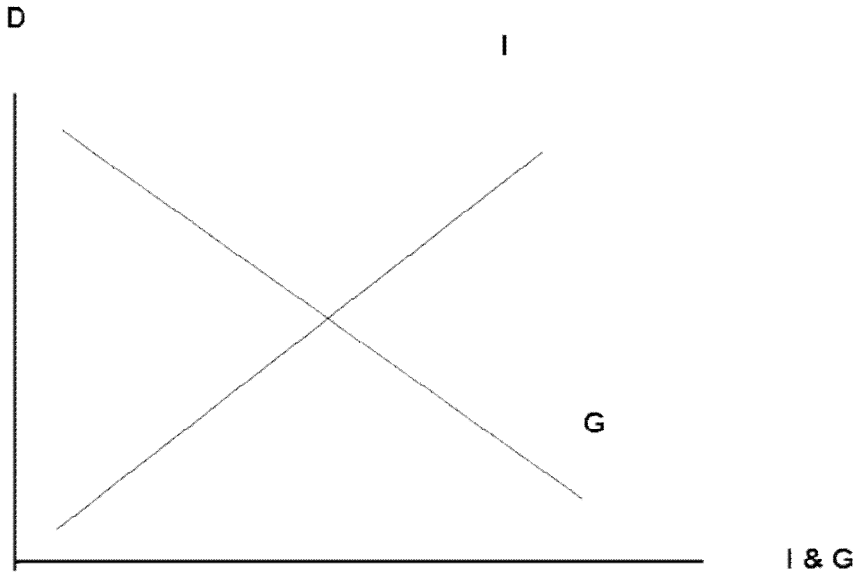

في السياسة النقدية قلت استقلالية (G)الشكل (٦-٢) : يتضح أنه كلما ازداد التدخل الحكومي (D). ومن الملاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى التطور الإقتصادي (I)البنك المركزي وبين استقلالية السياسة النقدية، خاصة في الدول المتقدمة.

المحاضرة التاسعة

السياسة المالية

السياسة المالية :

- هي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد :
  + طريقة مباشرة عن طريق الإنفاق الحكومي [ميزانية الدولة] .
  + طريقة غير مباشرة من خلال [الضرائب أو إعطاء إعانات]
- وتستخدم هذه الطرق لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية ، المتمثلة في التالي :
  ١- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية .
  ٢- الاستقرار مستوى الأسعار الاقتصادية ، أي خفض التضخم والبطالة .
  ٣- النمو الاقتصادي .
  ٤- تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة ، عدم وجود طبقات غنية و أخرى فقيرة .

أدوات السياسة المالية :

- يتأثر الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب.
- تنقسم تغيرات الإنفاق والضرائب إلى تغيرات غير مخططة وتغيرات مخططة .
- يقصد بتغيرات الإنفاق و الضرائب ، تغيرات السياسية المالية المخططة التي تهدف إلى التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وتنقسم السياسة المالية المخططة إلى :
  ❶ سياسة مالية مخططة كمية
  ❷ سياسة مالية مخططة نوعية

١/ أدوات السياسة المالية الكمية المخططة :

١/أ) الضرائب [T] :

- تعتمد الحكومات في تمويل إنفاقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها ، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية [مثل البترول] التي تمتلكها الدولة .
- زيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق ، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن .
- يقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة [سواءً بالزيادة أو النقصان للضريبة] على دخل توازن الاقتصاد باستخدام مضاعف الضريبة الثابتة ، الذي تمثل المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right)$$

ويوضح الشكل (٧-١) أدناه كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد.

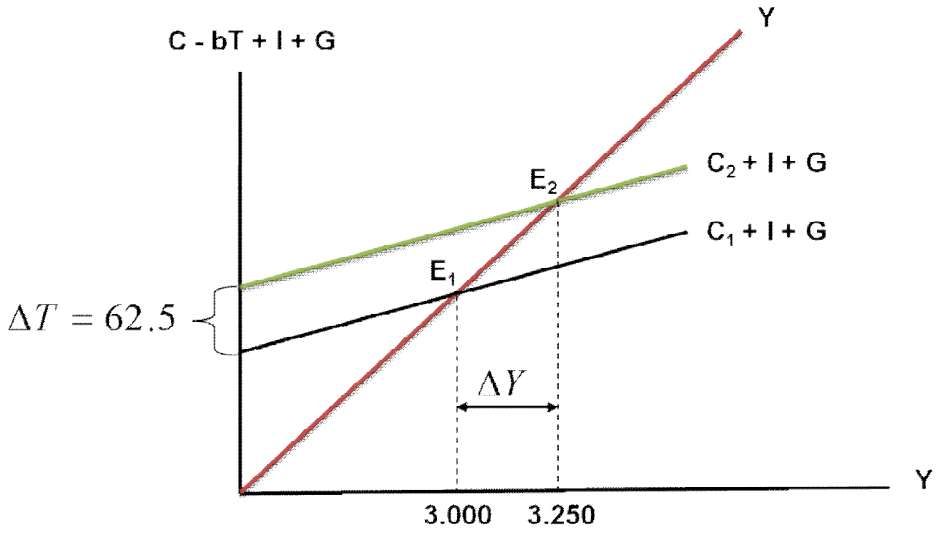

شكل (٧-١) : بخفض الضريبة الثابتة بمقدار ٦٢,٥ مليون دينار زاد الإنفاق الإستهلاكي نتيجة لزيادة الدخل المتاح، وانتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الإستخدام الكامل، وزاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي تعادل أربعة أضعاف الخفض في الضريبة الثابتة.

١/ب) الإنفاق الحكومي [G] :

- **يقصد بالإنفاق الحكومي : [ميزانية الدولة] وهو ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية ، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي ، والإنفاق على مدخلات الإنتاج ، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية .**
- **لقياس أثر زيادة معينة في الإنفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد لا بد من التعرف على مضاعف الإنفاق الحكومي، وهو مقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي. ويتمثل مضاعف الإنفاق الحكومي في المعادلة التالية :**

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

ويتضح من الشكل [٧ – ٢] أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار تؤدي إلى زيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار، نتيجة لتأثير مضاعف الإنفاق الحكومي أعلاه، الذي تزيد قيمته على الواحد الصحيح .

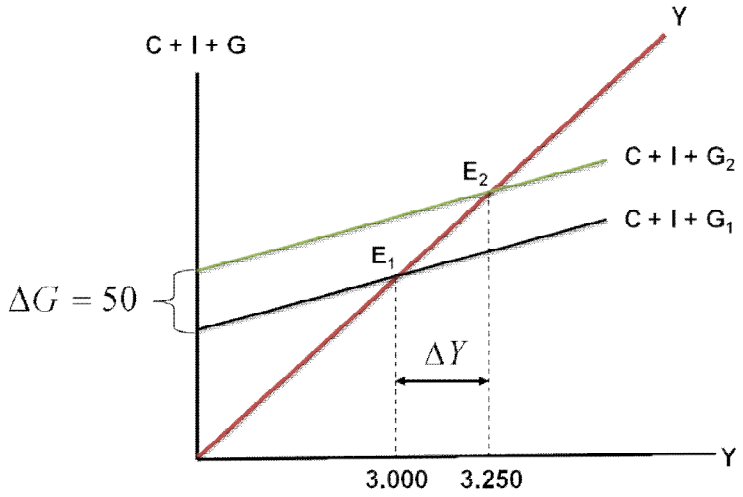

شكل (٧-٢) : بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار زاد الطلب الكلي مباشرة، وانتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد، وإرتفاع البطالة إلى E_2 حيث الإستخدام الكامل، وزاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

١/ج) الضرائب و الإنفاق معاً – الموازنة العامة :

- **الموازنة العامة للدولة : هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين ، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة .**
- **بينما تكون الميزانية متوازنة دائماً ، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات .**
- **كما يوضح الشكل [٧ – ٣] فقد يكون هناك عجز (Deficit) بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات الحكومية المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T) .**
- **الموازنة المتوازنة : فتعرف بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب ، أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان .**

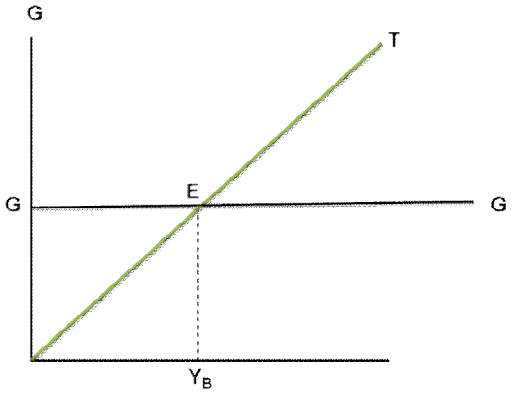

شكل (٧-٣) : في حال الضريبة النسبية، يوضح المنحنى (T) إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل (Y). ويمثل الخط الأفقي الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل. وعند (Y_B) يتعادل الإنفاق مع إيراد الضريبة وتكون الموازنة متوازنة (G=T)، عند أي مستوى للدخل أقل من (Y_B) يكون هناك عجز في الموازنة (G>T)، وعند أي مستوى للدخل أعلى من (Y_B)، يكون هناك فائض في الموازنة (T<G).

ومضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G + \Delta T} = \{\frac{1}{1-b}\} + \{-b\frac{1}{(1-b)}\} \Rightarrow \frac{1-b}{1-b} = 1$$

٢/ أدوات السياسة المالية المخططة النوعية :

- بالإضافة إلى السياسات المالية المخططة المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض إيرادات الضريبة .
- هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها ، وإنما تركز على هيكلها ، فتغير توزيع عبء الضريبة ، أو تغير هيكل الإنفاق ، أو تغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام .

وتتمثل السياسة المالية المخططة النوعية فيما يلي :

٢/أ) إعادة توزيع عبء الضرائب :

- إن إعادة توزيع عبء الضرائب (Redistribution of Taxes) ، من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة ، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم الإنفاق الحكومي ، وبالتالي إنعاش الاقتصاد .

٢/ب) إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي :

- تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي .
- بعض النفقات الحكومية ، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى .

إعادة هيكلة الدين العام :

تنصب هذه السياسة على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية .

الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي :

افترضنا في نقاشنا للسياسة المالية المخططة أن الضريبة مستقلة عن مستوى الدخل ، ولكن ، في الواقع أن ضريبة الدخل تعتمد على مستوى الدخل ، فهي نسبة مئوية من الدخل . لذلك ، يتضمن الإقتصاد آلية تلقائية للاستقرار .

تقويم سياسة الموازنة المتوازنة :

كان تحقيق توازن الموازنة أهم أهداف السياسة المالية ، في النظريات الاقتصادية التقليدية . فهل يجب على الحكومة أن تسعى دائماً لتحقيق توازن الموازنة ؟

والإجابة هي : يجب ألا يكون هدف الحكومة دائماً هو تحقيق التوازن في الموازنة العامة بأي ثمن ، بل يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل :

في هذه الحالة ، يمكن تمثيل الإقتصاد بالمعادلات التالية :

شرط التوازن $Y = C + I + G$

$C = C_a + b(Y + tY)$

$I = I_0, G = G_0, T = t_0 Y$

$Then, Y = C_a + bY - bt_0 Y + I_0 + G_0$

$Y = \frac{1}{1 - b + bt_0}(C_a + I_a + G_0)$

$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + bt_0}$

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة ثابتة واستثمار غير مستقل :

نفترض في هذه الحالة، اقتصاد من ثلاث قطاعات وضريبة ثابتة على الدخل مع وجود استثمار معتمد على الدخل . والمعادلات التالية تمثل هذا الإقتصاد .

شرط التوازن $Y = C + I + G$

دالة الاستثمار $C = C_a + b(Y - T_0)$

$I = i_0 + i_1 Y$

$G = G_0, T = T_0$

$Then, Y = C_a + bY - bT_0 + i_0 + i_1 Y + G_0$

$Y = \frac{1}{1 - b - i_1}(C_a - bT_0 + i_0 + G_0)$

$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b - i_1}$

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مفتوح وضريبة ثابتة واستثمار مستقل :

في هذه الحالة، نفترض لاقتصاد واقعي من أربعة قطاعات، كما نفترض أن الضريبة والاستثمار مستقلان عن الدخل . وعليه ، يمكن تمثيل الإقتصاد بالمعادلات التالية :

$Y = C + I + G + X - M$ شرط التوازن

$C = C_a + b(Y - T_0)$

$M = m_a + m_1(Y - T_0)$

$G = G_0, T = T_0, X = X_0$

$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_a - m_1 Y - m_1 T_0$

$Y = \frac{1}{1 - b + m_1}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_0 - m_1 T_0)$

$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + m_1}$

المحاضرة العاشرة

الاقتصاد الدولي

تعتبر دراسة الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية (International Trade) من الفروع المهمة لعلم الإقتصاد الحديث. وتعتمد دراسة الإقتصاد الدولي ، كما هي الحالة بالنسبة لفروع الإقتصاد الأخرى ، كالمالية العامة والتنمية الاقتصادية ، على النظرية الاقتصادية العامة بفرعيها : الإقتصاد الجزئي (Microeconomics)، والاقتصاد الكلي (Macroeconomics).

+ يدرس الإقتصاد الدولي على مستوى الإقتصاد الجزئي : أثر أنظمة الجمارك في مختلف الأقطار على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل.

+ يدرس الاقتصاد الدولي على مستوى الإقتصاد الكلي : فتهتم دراسة الإقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر بواسطتها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل والاستخدام والنمو الاقتصادي .

التجارة الدولية

* أنماط واتجاهات التجارة الدولية :

- الواردات (Imports) : عندما يقوم قطر معين بشراء السلع و الخدمات من أقطار أخرى .
- الصادرات (Exports) : السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى الأقطار الأخرى .
- الجدير بالملاحظة ، إن جميع الأقطار ، سواء كانت متقدمة أو نامية ، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة .

١ – تجارة السلع : تضم تجارة السلع التبادل التجاري في كل من السلع المصنعة والمواد الخام والسلع الوسيطة.

٢ – تجارة الخدمات : لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والاستشارية والسياحية وغيرها، إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات ، وخاصة السياحة والعمالة، من الأقطار النامية. حيث تشكل إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان.

* مبررات قيام التجارة الدولية :

١ – قانون الميزة المطلقة ٢ – مبدأ الميزة النسبية ٣ – مكاسب التجارة ٤ – شروط التبادل التجاري

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين بعض الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى. في الواقع، أنه من الصعب لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية ، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى. فقد يستحيل أن ينتج كل قطر جميع ما يحتاجه من السلع و الخدمات، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر.

١ – قانون الميزة المطلقة : إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة Law of Absolute Advantage الذي جاء به آدم سميث ، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار . حيث تحدث التجارة بين الأقطار ، استنادا إلى هذا المبدأ ، عندما يكون بإمكان كل قطر (بسبب اختلاف ظروف الإنتاج) أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر .

٢ – مبدأ الميزة النسبية : لا تقتصر أسباب قيام التجارة الدولية على أساس الميزة المطلقة . فيمكن أن تكون التجارة مربحة لجميع الأقطار حتى في حالة وجود قطر معين يستطيع أن ينتج أكثر من سلعة واحدة بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في قطر آخر . ويعزى هذا التبرير لقيام التجارة لما يعرف بمبدأ الميزة النسبية (Comparative Advantage).

ويمكن تفسير مبدأ الميزة النسبية بالمثال التالي. فإذا افترضنا أن العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفة في كلتا الدولتين لإنتاج كل من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحة في الجدول (٨- ١). يتضح من الجدول التالي :

- أن للعراق ميزة نسبية في إنتاج القمح ، أي أن العراق هو الأكثر كفاءة في إنتاج القمح .
- أن لسوريا ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات ، أي أن سوريا هي الأكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات .

جدول (٨-١) : إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا

الدولة	المنسوجات ألف متر / يوم	القمح ألف طن / يوم	تكلفة الفرص البديلة	
	إنتاج	إنتاج	المنسوجات	القمح
سوريا	٣٠	١٠	٣/١	١/٣
العراق	٣٠	٣٠	١/١	١/١

فإذا افترضنا عدم وجود تجارة بين البلدين، وكان كل منهما يحقق الاكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح، عند النقطة (S) على منحنى إمكانيات الإنتاج (AB) بالنسبة لسوريا ، وعند النقطة (I) على منحنى إمكانيات الإنتاج (CD) بالنسبة للعراق في الشكل (٨- ١). يتضح من الشكل أن سوريا قد اختارت أن تنتج ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف من المنسوجات لغرض استهلاكها المحلي، وذلك عند النقطة (S). بينما أختار العراق أن ينتج عشرة آلاف طن من القمح وعشرون ألف متر من المنسوجات لغرض الاستهلاك المحلي عند النقطة (I).

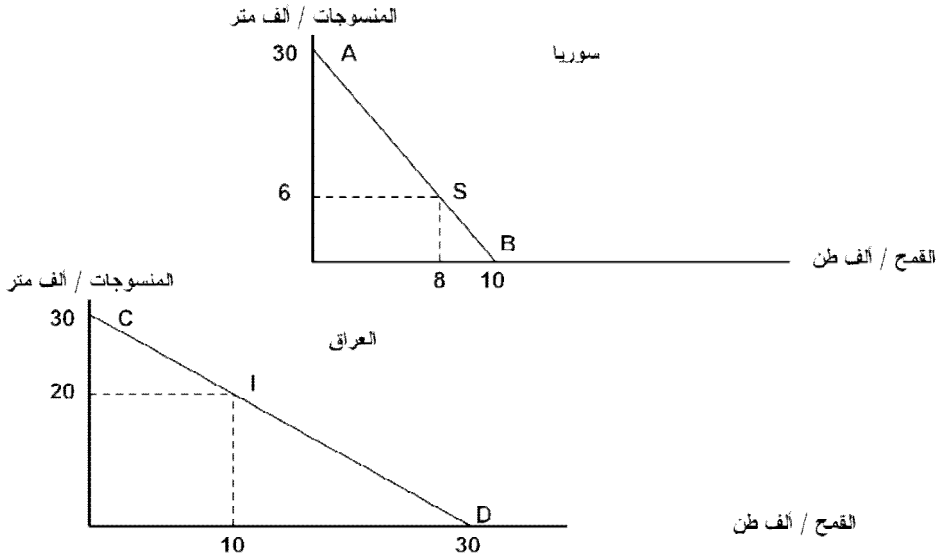

الشكل (٨-١) : منحنيات إمكانيات الإنتاج والإستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الإكتفاء الذاتي أي في غياب التبادل التجاري بين البلدين. فسوريا تنتج وتستهلك ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف متر من المنسوجات، بينما ينتج العراق ويستهلك عشرة الاف طن من القمح وعشرين ألف متر من المنسوجات.

٣ – مكاسب التجارة [The Gains from Trade] : تتمثل في إمكانية تخصص كل دولة في فرع الإنتاج الذي لها فيه ميزة نسبية. فنجد أن بإمكان كل دولة أن تنتج ما يكفي استهلاكها المحلي مع تصدير الفائض إلى الدولة الأخرى، والنتيجة هي زيادة المتاح للدولتين من كل المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاه شعبيهما، وذلك كما يتبين من الجدول (٨- ٢).

جدول (٨-٢) : إنتاج وإستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا

	إنتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك
سوريا	٣٠	٦	٠٠	٨
العراق	٠٠	٢٠	٣٠	١٠
المجموع	٣٠	٢٦	٣٠	١٨
مكاسب التجارة	٣٠ – ٢٦ = ٤		٣٠ – ١٨ = ١٢	

٤ – شروط التبادل التجاري (The Terms of Trade) : والتي يمكن تعريفها بأنها عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعة أخرى يتم استيرادها. وبعبارة أخرى أن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الاستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً .

* وسائل حماية التجارة :

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة ، ومن أبرزها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم ، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للاستجابة لأذواق المستهلكين ، فإن الكثير من الأقطار النامية وحتى بعض الأقطار المتقدمة ، ما زالت تمارس وسائل عديدة تعيق حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية. ومن أبرز وسائل حماية التجارة المطبقة ما يلي :

١ – التعريفة الجمركية [Tariff] : يقصد بها الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات .

٢ – نظام الحصص [Quota System] : هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة .

٣ – نظريات الحماية :

١/٣ : نظرية الصناعة الناشئة :

بما أن الصناعة الناشئة (Infant-Industry) تكون غير مكتملة التطور بعد فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية . لذلك تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة لحين اكتمال تطورها من حيث الكفاءة والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية ، خاصة في السوق المحلية .

- غير أن هذه النظرية وجهت إليها انتقادات تتمثل في التالي :

أولاً : أن الرسوم الجمركية ووسائل الحماية الأخرى سرعان ما تتحول إلى مصالح مكتسبة للصناعيين من ذوي النفوذ السياسي في القطاع الخاص .

ثانياً : إن بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحماية تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التشبث بالحماية لفترة طويلة جداً .

ثالثاً : تؤدي زيادة الرسوم الجمركية أو استخدام نظام الحصص إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين .

٢/٣ : نظرية الاقتصاد المتنوع [تنوع مصادر الدخل] :

تعتبر نظرية الإقتصاد المتنوع (Diversified-Economy) من أبرز مبررات حماية الصناعة المحلية، حيث أنها تمكن القطر من إقامة مختلف الصناعات التي تؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي .

٣/٣ : نظرية حماية الأجور :

تقوم بعض الأقطار ، وخاصة المتقدمة صناعياً ، بحماية الأجور Wage-Protection فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الأجنبية المنافسة من إنتاج الدول التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج، وخاصة الأجور .

- غير أن هذه النظرية وجهت لها بعض الانتقادات ، من أهمها ما يلي :

أولاً : أنها تفترض أن العمل هو المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج. في حين أن هناك عوامل أخرى مهمة في عملية الإنتاج .

ثانياً : يمكن للأقطار النامية التي تتميز بانخفاض مستويات الأجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبة للأقطار المتقدمة التي تتميز بارتفاع مستويات الأجور ، إلا أن هذه الميزة التنافسية تقتصر فقط على الصناعات التي تعتمد على العمل بنسبة كبيرة .

٤/٣ : نظرية حماية الاستخدام :

تركز هذه النظرية على أثر الحماية في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الاستخدام وتقليل مستوى البطالة وتحسين مستويات الدخل .

- غير أن هذه النظرية وجهت لها بعض الانتقادات ، من أهمها ما يلي :

أولاً : أن أي منافع يمكن تحقيقها كزيادة الدخل والاستخدام عن طريق سياسة الحماية لا يمكن أن تستمر مدة طويلة .

ثانياً : تؤدي الرسوم الجمركية، ونظام الحصص إلى تكوين الاحتكارات المحلية ودعم المنتجين غير الأكفاء .

ثالثاً : يرتكز منطق التجارة الدولية على حقيقة مهمة هي أن القطر الذي يصدر إلى الأقطار الأخرى يجب عليه أن يستورد أيضاً .

٥/٣ : نظرية الأمن القومي :

تبرر نظرية الأمن القومي National Security ضرورة حماية الصناعات العسكرية لاعتبارات الأمن القومي. غير أن هذه الاعتبارات لم تعد مقنعة لسببين :

أولاً : أن من الصعب في أوقات الحروب استبعاد بعض الصناعات دون غيرها بالنسبة لمساهمتها في المجهود الحربي.

ثانياً : إذا كان لا بد من حماية بعض الصناعات الإستراتيجية، فقد يكون من الأفضل تقديم إعانات مالية لدعم هذه الصناعات لغرض تحقيق أهدافها بدلاً من تقييد التجارة الدولية.

٦/٣ : نظرية الإغراق :

يحدث الإغراق Dumping عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي .

٧/٣ : نظرية التجارة الخارجية :

تهتم نظرية مضاعف التجارة الخارجية (Foreign Trade Multiplier) بدراسة تأثير التجارة الخارجية على الدخل و الاستخدام لقطر معين. تعتبر الواردات أحد مكونات التدفقات الخارجية (التسربات) للدخل الإجمالي للدولة المستوردة. أما الصادرات، فتعتبر أحد مكونات التدفقات الداخلة (الحقن)، فهي تمثل الأرصدة النقدية المستلمة من الخارج لقاء السلع والخدمات المنتجة محلياً والتي يتم تصديرها إلى الدول الأخرى .

المالية الدولية :

أصبحت العلاقات الاقتصادية في الوقت الحاضر بين الأقطار لا تعتمد فقط على الأنشطة التجارية بين الدول، بل أيضاً على التدفقات المالية فيما بينها. لذلك أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية (International Finance) التي تتعلق بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب حركة رؤوس الأموال الاستثمارية ، من أجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية .

أسواق الصرف الأجنبي :

تعتبر مجموعة أقطار الإتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم اعتبارا من ٢٠٠٤/٥/١ خمساً وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها ٤٥٠ مليون نسمة، أي أكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة، وهو أكبر تجمع دولي يستخدم عملة موحدة وهي اليورو. أما باقي أقطار العالم فلكل منها عملتها الخاصة بها، ويعنى هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة أو إلى عملة السداد التي يتم الاتفاق عليها مع الدولة المصدرة . وتسمى الأسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية أسواق الصرف الأجنبي .

- سعر الصرف : سعر استبدال الوحدة من عملة معينة بعملة أخرى .
- تدني قيمة العملة : انخفاض سعر صرف عملة معينة مقابل العملات الأخرى .
- تحسن قيمة العملة : ارتفاع سعر صرف عملة معينة مقابل العملات الأخرى .

وظيفة أسواق الصرف الأجنبي :

تؤدي المبادلات الدولية إلى حصول بعض الأقطار على عملات أجنبية معينة بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على عملات أخرى لاستيراد سلع من بلد تلك العملات. وقد تكون الحالة العكس بالنسبة لأقطار أخرى. لذلك يمكن الحصول على العملات الأجنبية عن طريق أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات حسب آلية العرض والطلب، كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى.

تأثيرات المبادلات الدولية :

أولاً : تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود في القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد.

ثانياً : يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الأجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج. أي أن قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج .

ثالثاً : يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية ، أي مركز ميزان مدفوعاته .

ميزان المدفوعات :

هو عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة ، وتشمل هذه المبادلات على قيم الواردات و الصادرات من السلع و الخدمات وحركات تدفق رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل والمنح والهبات والمساعدات الخارجية .

مكونات ميزان المدفوعات :

أولاً : الحساب الجاري : يشتمل الحساب الجاري (Current Account) على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية .

- فائض في الميزان التجاري = الصادرات أكبر من الواردات .
- عجز في الميزان التجاري = الصادرات أقل من الواردات .
- فقرة تجارة السلع : تسمى بالتجارة المنظورة ، أي السلع التي تمر عبر الحدود السياسية للقطر وتسجل في الدوائر الرسمية للجمارك .
- فقرة تجارة الخدمات : تسمى بالتجارة غير المنظورة ، وتشمل على خدمات النقل ، السياحة ، خدمات البنوك ، وشركات التأمين والنفقات و الإيرادات الحكومية في الخارج .

ثانياً : حساب رأس المال : يشتمل حساب رأس المال (Capital Account) على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

توازن ميزان المدفوعات :

يعتمد ميزان المدفوعات على ما يعرف بمبدأ القيد المزدوج (Double-Entry Book keeping) ، ويعني هذا المبدأ أن كل معاملة تجارية يعبر عنها لأغراض المحاسبة بقيدين ، فإذا كان قيدها الأول كحساب مدين (Debit Account) يكون قيدها الثاني كحساب دائن (Credit Account).

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات :

لما كان اختلال التوازن (Disequilibrium) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك كان لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج ، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج .

فإن مجموع المبالغ المدينة يجب أن يعادل مجموع المبالغ الدائنة ، فالعجز في الحساب الجاري لا بد أن يقابله فائض مساوٍ له في حساب رأس المال ، و الفائض في الحساب الجاري لا بد أن يقابله عجز في ميزان رأس المال مساوٍ له تماماً ، و الجدير بالملاحظة ، أن فقرة الأخطاء والحذوفات تعامل كجزء من حساب رأس المال ، وذلك لأن المبادلات المالية قصيرة الأجل هي التي تكون على الأغلب سبب هذه الأخطاء .

وسائل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :

أولاً : أسعار الصرف حرة : يعبر سعر الصرف الأجنبي عن سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الأجنبية الأخرى .

- لأسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة ثلاث مزايا مهمة وهي :

١/ أنها تؤدي إلى تصحيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية .

٢/ أنها تؤدي إلى زيادة الواردات وهبوط الصادرات أو بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في أسعار الصرف .

٣/ أنها لا تؤدي إلى فرض القيود على الاقتصاد المحلي .

- لأسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة بعض المساوئ منها :

١/ أنها تؤدي إلى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية بسبب احتمال تغير سعر الصرف بين فترة عقد الصفقة ووقت التسليم .

٢/ أنها تؤدي إلى تردي شروط التبادل التجاري في القطر الذي انخفضت قيمة عملته في سوق الصرف .

٣/ أنها تؤدي إلى الإضرار بالصناعات التصديرية وإلى التقلبات في مستوى الاستخدام والدخل.

ثانياً : تغيرات الأسعار والدخول : متى ما أمكن إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات أسعار الصرف ، مع بقاء مستويات الأسعار والدخول المحلية ثابتة ، ويصبح ذلك أيضاً ممكناً بالنسبة لتغيرات الأسعار والدخول، مع بقاء أسعار الصرف ثابتة .

ثالثاً : وسائل السيطرة الحكومية : تتمثل وسائل السيطرة الحكومية في مجموعتين هما :

❶ **وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي :**

- تخصيص الموجودات من العملات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية بصورة تنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ومتطلبات تنفيذ خطط التنمية .
- فرض الرقابة على تحويلات النقد الأجنبي ، حيث تعتبر وسيلة مباشرة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات .
- **أهم مساوئها :**
  + أنها تؤدي إلى تقييد استيراد بعض السلع لصالح المنتجين المحليين ، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع وحدوث التضخم ، و بالتالي تراجع الصادرات وزيادة حدة العجز في الميزان التجاري .
  + أنها تؤدي إلى تشجيع ظهور السوق السوداء للعملات الأجنبية .

❷ **وسائل السيطرة التجارية :**

- نظام أسعار الصرف المتعدد : حيث تحدد الحكومة أسعاراً متباينة لبيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً لأولويات أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .
- البنك المركزي يقوم بفرض أسعار عالية لبعض العملات الأجنبية المطلوبة لاستيراد السلع غير الضرورية [الكمالية] و فرض أسعار منخفضة لاستيراد السلع الضرورية ، كالمواد الأولية والمعدات الرأسمالية .
- البنك المركزي يقوم ببيع العملات الأجنبية بأسعار مرتفعة للحد من الواردات وشراء العملات الأجنبية من المصدرين بأسعار مرتفعة لتشجيع الصادرات .
- قد تستخدم الحكومة سياسات وإجراءات تجارية معينة بهدف معالجة العجز في ميزان المدفوعات ، كالتعريفة الجمركية ، نظام الحصص لتحديد الواردات ، فرض ضرائب خاصة على تحويلات رؤوس الأموال والسفر إلى الخارج لأغراض السياحة ، كما أنها قد تتبنى سياسات تستهدف تشجيع الصادرات ، كمنح الإعانات للصناعات التصديرية و إعفائها من الضرائب لفترة معينة ...
- **أهم مساوئها :**
  + أنها تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية .
  + أنها قد تسبب ردود فعل عدائية من قبل الأقطار الأخرى ، وبالتالي تقليل حجم التجارة .

المحاضرة الحادية عشر

التنمية الاقتصادية Economic Development

مفهوم التنمية الاقتصادية :

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة .

- بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية : تعني التنمية الاقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي .
- بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية : كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في اتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية في تخصيص الموارد الاقتصادية .

فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية ، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع. كذلك، تشمل أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي، ولاسيما فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسة و إغناء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة .

أثر التحولات الاقتصادية والسياسة العالمية :

بعد أن أخفقت معظم الأقطار النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم هذه الآمال بسبب التحولات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه الأقطار مما أدى بكثير من الكتاب المعنيين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية بالعقد الضائع .

خصائص الأقطار النامية :

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أنه يمكن تشخيص سبع خصائص عامة تنطبق على معظم هذه الأقطار. وتتمثل هذه الخصائص في التالي :

١/ انخفاض مستويات المعيشة للسكان :

تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة بصورة كمية ونوعية بحالة الفقر وتردي مستويات الصحة والتعليم وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وانخفاض معدل العمر المتوقع .

أ / معدل الدخل الفردي　　ب / عدالة توزيع الدخل القومي

ج / مستوى الفقر المطلق　　د / معدلات التغذية　　هـ / نسبة الأمية

٢/ انخفاض معدلات الدخل الفردي :

يقدر الناتج المحلي الإجمالي للأقطار النامية في سنة ٢٠٠٤ بما يعادل ٢٢٪ من الناتج المحلي العالمي بينما يشكل عدد السكان ٨٢,٤٪ من مجموع سكان العالم، أما بالنسبة للأقطار المتقدمة، فيشكل سكانها أقل من ١٨٪ من مجموع سكان العالم إلا أن حصتها النسبية تقدر بحوالي ٧٨٪ من مجموع الإنتاج العالمي .

والجدير بالملاحظة، أن الفجوة في معدل الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة قد ازدادت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بصورة أكبر مما كانت عليه طيلة العقود الثلاث السابقة، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم الأقطار النامية من جهة، واستمرار ارتفاع معدلات نمو السكان في هذه الأقطار من جهة أخرى .

أما بالنسبة للفجوة الآخذة بالإزدياد في توزيع الدخل العالمي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، فيتضح من الجدول (٨- ٢) أنه بينما كانت هذه الفجوة بين أغنى ٢٠٪ بالمقارنة مع أفقر ٢٠٪ من سكان العالم تبلغ (٣٠) ضعفاً في سنة ١٩٦٠، فإنها إزدادت إلى أكثر من (٦٠) ضعفاً في نهاية عقد الثمانينات وإلى (٨٨) ضعفاً في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي.

الجدول (٨-٢) : التفاوت في توزيع الدخل العالمي

السنة	نسبة الدخل العالمي		معدل حصص الدخل
	أفقر ٢٠%	أغنى ٢٠%	الأغنى إلى الأفقر
١٩٦٠	٢.٣	٧٠.٢	٣٠/١
١٩٧٠	٢.٣	٧٣.٩	٣٢/١
١٩٨٠	١.٧	٧٦.٣	٤٥/١
١٩٩٠	١.٤	٨٥.٠	٦١/١
١٩٩٩	١.٠	٨٦.٠	٨٨/١

٣/ سوء توزيع الدخل القومي :

يتضح من الجدول السابق بأن حصة أفقر ٢٠٪ من سكان العالم قد تدهورت من ٢,٣٪ من الدخل العالمي في سنة ١٩٦٠ إلى ١٪ في سنة ١٩٩٩ . وتجدر الإشارة هنا بأن زيادة الفجوة في معدلات الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة لا تعكس وحدها اتساع التفاوت الاقتصادي الحاد بين الأغنياء والفقراء في العالم، فمن الضروري أيضاً التعرف على الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء ضمن القطر الواحد في الأقطار الفقيرة ذاتها.

الناتج الإجمالي، السكان، ومعدل الدخل الفردي لسنة ٢٠٠٤						
الأقطار / مجموعة الأقطار	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) (١)	% من الناتج العالمي (٢)	السكان (مليون نسمة) (٣)	% من سكان العالم (٤)	معدل الناتج الفردي بالاسعار الجارية (دولار) (٥)	معدل الناتج الفردي على أساس القوة الشرائية المتكافئة (دولار) (٦)
(١) الولايات المتحدة	١١.٠٠٠	٣٠.٥	٣٠٠	٤.٧	٣٦.٦٦٧	٣٥.٧٥٠
(٢) أقطار المجموعة الأوروبية (٢٥)	١٠.٠٠٠	٢٧.٨	٤٧٠	٧.٣	٢١.٢٧٧	٢٥.٩٠٠
(٣) اليابان	٥.٠٠٠	١٣.٩	١٢٨	٢.٠	٣٩.٠٦٢	٢٦.٩٠٠
(٤) الأقطار المتقدمة الأخرى	١.٨٠٠	٥.٠	٩٠	١.٤	٢٠.٠٠٠	٢٦.٠٠٠
(٥) روسيا الاتحادية	٣٨٠	١.٠	١٤٢	٢.٢	٢٦٧٦	٨.٢٣٠
مجموع الاقطار المتقدمة (٣٣)	٢٨١٨٠	٧٨.٣	١.١٣٠	١٧.٦	٢٤.٩٣٨	٢٥.٠٠٠
(٦) الأقطار النامية : (١٤٤)	٧٨٢٠	٢١.٧	٥٢٧٠	٨٢.٤	١.٤٨٤	٤.١٥٠
آسيا : (٤٩)	٤٣٠٠	١٢.٠	٣٧٠٠	٥٧.٨	١١٦٢	٤.٨٠٠
الصين	١٥٠٠	٤.٢	١٣٠٠	٢٠.٣	١١٥٢	٤.٦٠٠
الهند	٥٥٠	١.٥	١٠٨٠	١٦.٩	٥٠٩	٢.٦٧٠
(٣) أمريكا اللاتينية : (٣٨)	٢٠٢٠٠	٦.١	٥٥٠	٨.٨	٣٩٢٨	٧.٣٠٠
المكسيك	٦٨٠	١.٩	١١٠	١.٧	٦١٨٢	٨.٩٧٠
البرازيل	٤٨٠	١.٣	١٨٠	٢.٨	٢٦٦٦	٧.٧٧٠
(٣) أفريقيا : (٤٨)	٥٢٠	١.٤	٧٠٠	١٠.٩	٧٤٣	١.٧٩٠
(٤) الأقطار العربية (١٩)	٨٠٠	٢.٢	٣١٠	٤.٩	٢٥٨١	٥.١٥٠
(٥) المجموع الكلي : (١٧٧)	٣٦.٠٠٠	١٠٠	٦.٤٠٠	١٠٠	٥٦٢٥	٧.٨٠٠
* تم التوصل إلى هذه التقديرات إستنادا إلى الأرقام المنشورة في التقارير الدولية						

٤ / الفقر المطلق :

تعتمد حدة الفقر في أي قطر على عاملين هما : مستوى الدخل القومي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل، وتزداد حدة الفقر عند أي مستوى من الدخل كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل. كذلك، تزداد حدة الفقر عند أي مستوى معين من نمط التوزيع كلما انخفض مستوى الدخل.

٥ / سوء التغذية :

بالإضافة إلى انخفاض معدلات الدخل الفردي وزيادة ظاهرة الفقر، تعاني معظم الأقطار النامية من حالة سوء التغذية، وتفشي الأمراض، لاسيما بين الأطفال دون السنة الخامسة. ويعزى تدهور الحالة الصحية في معظم الأقطار النامية بصورة رئيسية إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الخدمات الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية، كما يتضح من الجدول (٩- ٣).

٦ / ارتفاع نسبة الأمية :

بالرغم من الإنجازات الملموسة (الكمية) التي حققتها معظم الأقطار النامية في مجال توفير الخدمات التعليمية، وخاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي وتخفيض نسبة الأمية بين الكبار، فما زالت نسبة الأمية مرتفعة. وتنتشر ظاهرة الأمية بين الإناث، حيث تبلغ النسبة ٦٠٪ ويعيش أكثر من ٧٥٪ من السكان الأميين في العالم في قارة آسيا.

٧ / انخفاض الإنتاجية :

تتسم الأقطار النامية إضافة لانخفاض مستوى المعيشة، بانخفاض إنتاجية العمل (أي معدل الإنتاج لكل عامل) بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة، ويعزى انخفاض الإنتاجية إلى النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة الأخرى، مثل رأس المال والإدارة ذات الكفاءة وكذلك غياب الحوافز الاقتصادية.

٨/ ارتفاع معدلات نمو السكان :

تعتبر معدلات نمو السكان في معظم الأقطار النامية، و من ضمنها الأقطار العربية، مرتفعة بصورة عامة، حيث تتراوح بين ٢- ٣٪ سنويا بالمقارنة مع ٠,٦٪ سنوياً في الأقطار المتقدمة.

جدول (٩-٣) : الحرمان الصحي في الأقطار النامية ٢٠٠٠

	طبيعة الحرمان الصحى	العدد (مليون)
١	عدم توفر الخدمات الصحية	٧٦٦
٢	عدم توفر المياه الصالحة للشرب	١.١٦٠
٣	عدم توفر المرافق الصحية	٢.٣٦٠
٤	الأطفال الذين يفارقون الحياة قبل بلوغهم السنة الخامسة	١١
٥	الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية	٨٥٠

وتتمثل الخصائص الرئيسية للاقتصاديات النامية فيما يعرف بظاهرة الحلقة المفرغة للفقر (Vicious Circle of Poverty) المتمثلة بانخفاض معدل الدخل الفردي الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب و انخفاض الادخار ، ومن ثم انخفاض الاستثمار الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ، وبالتالي انخفاض معدل الدخل الفردي، الذي يزداد تدهوراً بسبب ارتفاع معدل نمو السكان، كما يتضح من الشكل (٩- ١).

ارتفاع معدلات البطالة :

تعتبر ظاهرة سوء استغلال الموارد البشرية من أهم أسباب انخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية. وتتجسم هذه الظاهرة بشكلين :

الأول : هو الاستغلال غير الكامل لمورد العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء ، أي أن الأفراد لا يعملون بكل طاقاتهم خلال فترة العمل اليومي، بالغرم من اشتغال نسبة كبيرة منهم بدوام كامل من الناحية الشكلية. ويطلق على هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة (Disguised Unemployment)، والتي تنتشر بصورة خاصة في المناطق الريفية حيث تنخفض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر تقريباً .

الثاني : يتمثل بالبطالة الهيكلية (Structural Unemployment)، والتي تعني عجز الإقتصاد القومي عن خلق فرص عمل جديدة لامتصاص الأيدي العاملة العاطلة .

الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية :

تتراوح نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين ٢٥٪ من مجموع الأيدي العاملة في أمريكا اللاتينية، ٧٠٪ في شرق آسيا، ٦٤٪ في جنوب آسيا، ٨٦٪ في أفريقيا، بالمقارنة مع ٥٪ في الأقطار المتقدمة، علماً بأن هذه النسبة تبلغ أقل من ٢٪ في كل من الولايات المتحدة وكندا. أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي القومي الإجمالي، فتتراوح بين ١٠٪ في أمريكا اللاتينية، ١٨٪ في شرق آسيا، و٣٠٪ في جنوب آسيا و٢٠٪ في أفريقيا، بالمقارنة مع ٧٪ في أقطار أوروبا الغربية وأقل من ٣٪ في أمريكا الشمالية .

ويعزى السبب الرئيسي لتركز السكان والإنتاج في الأنشطة الزراعية والأولية في معظم الأقطار النامية إلى حقيقة أنه عند المستويات المنخفضة للدخل تكون الأولوية بالنسبة للسكان هي محاولة إشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء.

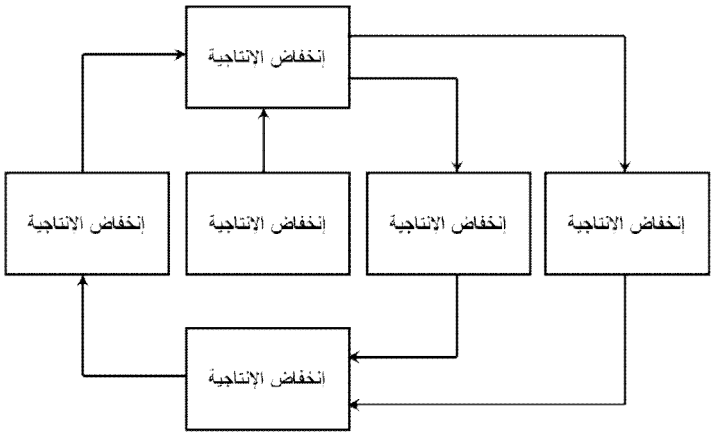

الشكل (٩-١) : الحلقة المفرغة للفقر، حيث يؤدي إنخفاض الإنتاجية وارتفاع النمو السكاني إلى إنخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض الطلب والادخار مما يؤدي إلى إنخفاض الاستثمار وبالتالي إلى إستمرار ظاهرة الفقر .

الانكشاف الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية :

لقد أسهم التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية في العالم في تعميق الفجوة بين الأقطار المتقدمة (أقطار الشمال) والأقطار النامية (أقطار الجنوب). ويتجسم تدهور القوة التساومية لأقطار الجنوب على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في زيادة هيمنة أقطار الشمال (وفي مقدمتها الولايات المتحدة) على الإقتصاد العالمي والتجارة الدولية وكذلك في التحكم بشروط نقل التقنية والتدخل في توجيه سياسات المؤسسات الائتمانية الدولية لخدمة مصالحها السياسية.

غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية :

يعزى غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية في عملية اتخاذ القرار إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني في معظم الأقطار النامية. حيث تتسم النظم السياسية في العديد من هذه الأقطار بوجود حكومات غير شرعية، أي أنها لم تأت إلى الحكم عن طريق الانتخاب الحر، وإنما عن طريق الانقلابات العسكرية أو هيمنة الحزب الواحد على السلطة لفترة طويلة.

المسئولية الدولية والمحلية لظاهرة التخلف الاقتصادي :

يجب التأكيد بأن ظاهرة التخلف الاقتصادي (Economic Underdevelopment) لا بد أن ينظر إليها من المنظورين الدولي والمحلي. فالمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الأقطار النامية لها جذورها المحلية والأجنبية. كذلك الحال بالنسبة للسياسات والإجراءات الهادفة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات .

أما على الصعيد الدولي، فيمكن إرجاع حالة التخلف إلى فترة الاستعمار الاستيطاني، حيث تعرضت شعوب المستعمرات في آسيا وأفريقيا إلى أبشع أنواع الاستغلال الاقتصادي من قبل الدول الاستعمارية ، وبصورة خاصة بريطانيا وفرنسا .

السياسات الائتمانية الهادفة :

لا شك أن معالجة ظاهرة التخلف الاقتصادي والفقر تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأقطار الفقيرة. ويمكن التقليل من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على عملية النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تكثيف الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية وتوفير الحوافز اللازمة للقطاع الخاص للمشاركة الفاعلة مع القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية. كذلك، لا بد من تبني السياسات الهادفة لتحسين نمط توزيع الدخل من خلال توجيه الإنفاق الحكومي بما يضمن حصول أكبر نسبة ممكنة من السكان على ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في توفير الفرص المتكافئة للجميع للحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، وبالتالي خروج نسبة متزايدة من السكان من دائرة الفقر .

محاضرة رقم [١٢] مراجعة ١ [مهمة جداً]

الاقتصاد المعياري : [Normative Economics] :

- يهتم بدراسة ما يجب أن يكون عليه الحال .
- يعتمد على أحكام ذاتية وغير قابل للاختبار [أي لا يمكن اختبار وجهات النظر] .
- السياسة غالبا ما تأخذ في اعتبارها بعض الأحكام القيمية التي يختلف حولها الناس [مثل : لتخفيض ظاهرة البطالة ، يظهر لنا شخص يقترح زيادة عرض النقود بنسبة ٥٪ وآخر بنسبة ١٠٪ ، إذاً يوجد هناك اختلاف في وجهات النظر] .

الاقتصاد الإيجابي : [Positive Economics] :

- يهتم بصياغة السياسات المناسبة لمعالجة مختلف المشكلات الاقتصادية [البطالة ، التضخم ، النمو ، التنمية ، التوازن ، ألا توازن ...]
- يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية ويضع النظريات لتفسيرها [نظرية الطلب ، نظرية الإنتاج ، نظرية التنمية الاقتصادية] .
- وتستخدم هذه النظريات لتحليل الأحداث الاقتصادية القائمة فعلاً .
- يكون ذلك بجمع البيانات [عن الكميات المطلوبة عند مستويات مختلفة من الأسعار]
- ثم تتم عملية إجراء التحليلات الاقتصادية والقياسية ، لماذا ؟
- وذلك بهدف اختبار ما يضعونه من نظريات تفسر الظواهر [بين السعر والكمية المطلوبة مثلاً : اختبار العلاقة بين السعر و الكمية المطلوبة وأنها علاقة عكسية] .

❖ **توجد هناك علاقة تبادلية بين الاقتصاد الإيجابي والاقتصاد المعياري كالتالي :**

- الاقتصاد الايجابي : يدرس الظاهرة [هذا ما هو كائن الآن] .
- الاقتصاد المعياري : يقدم مقترحات وحلول [هذا ما يجب أن يكون في المستقبل] .

فيستنير مصممو الاقتصاد المعياري بالحقائق التي توصلت لها الدراسات في مجال الاقتصاد الايجابي [التي وضحت ما هو كائن الآن] ويمدونهم بالمقابل بالموضوعات التي تهم المجتمع وتحتاج للدراسة .

النظريات الاقتصادية :

❶ الاقتصاد الجزئي : يهتم بدراسة الكيفية التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات الاقتصادية للمنشاة [مرتبطة بالإنتاج] والمستهلك [مرتبطة بالاستهلاك] على المستوى الجزئي .

❷ الاقتصاد الكلي : يهتم بدراسة الطلب الكلي و الناتج الكلي أو العرض الكلي والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي [على مستوى الدولة] .

الكساد الكبير :

الاقتصاد الكلاسيكي حيث كانت هي السائدة في عملية التحليلات الاقتصادية ، وتعرضت إلى تحديات كثيرة في مجال التطبيق العملي ، كان أبرزها [حدوث الكساد الكبير] خلال الفترة [١٩٢٩ – ١٩٣٣ م] والذي أدى إلى تراجع الإنتاج العالمي وتعرض النظام الرأسمالي بأكمله للخطر [التضخم] و وصل بهم الأمر إلى إلقاء المنتجات في البحار حتى ترتفع الأسعار في ظل عدم امتلاك الناس إلى الأموال [الحلقة المفرغة] ، وسببه الرئيسي فشل النظرية الكلاسيكية في إدارة الاقتصاد .

اهتمامات علم الإقتصاد :

- يهتم بدراسة سلوك المستهلك .
- يهتم بدراسة اقتصادية الرفاهية .
- يهتم بدراسة علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأخرى .
- يهتم بدراسة سلوك المنشأة .
- يهتم بدراسة حسابات الدخل القومي .
- يهتم بدراسة المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والتضخم .
- يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية .
- يهتم بدراسة المنظمات الدولية .

منحى إمكانيات الإنتاج [Production Possibilities Curve]

يعتبر منحنى إمكانيات الإنتاج [حدود إمكانيات الإنتاج الممكن] من أبسط وأهم النماذج الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون لتبسيط شرح وتفهم الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد المحدودة [النادرة] في الاقتصاد.

❖ إن زيادة الإنتاج في أي فرع من فروع الإنتاج إنما يتم على حسب النقص في إنتاج بعض الفروع الأخرى .

❖ مثال : بفرض أنه كان عندنا مورد اقتصادي واحد هو [العمال] وليكن مثلاً ١٠٠ عامل ، وليس لدينا رأس مال وليس لدينا أرض . ولدينا سلعتين نستطيع إنتاجهما [الغذاء ، الملابس] فإلى أين سوف نوجه عنصر الإنتاج هذا ؟ مع صعوبة المقارنة بين أهمهما من ناحية الاستهلاك ، فكلاهما مهم !

إذاً في النهاية ، علينا المفاضلة بينهما من الناحية الإنتاجية ، وليس من الناحية الاستهلاكية ، وهذا الاختيار يسمى [تكلفة الاختيار] ، والذي يتحمل صاحبه التكلفة [تكلفة الاختيار] .

الفروض الأساسية لنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج :

❖ الاقتصاد ينتج سلعتين فقط الغذاء [F] و الكساء [C]

[[وذلك تسهيلاً للمقارنة والقياس وتحديد تكلفة الفرصة البديلة]]

❖ الاقتصاد يملك عدد ثابت من العمال وهو المورد الوحيد اللازم للإنتاج

[[بهدف عمل توازن للاقتصاد عند مستوى أقل من التوظف الكامل في حالة الكساد]]

❖ المستوى التقني ثابت لا يتغير أي ليس هناك أي تطور تقني

[[كما ازداد التقدم والتطور التقني زادت الفرصة للجمع بين الاختيارين ، عمال وآلات]]

❖ مورد العمل يستخدم استخداما كاملا وكفؤ في الإنتاج.

[[مثل العمل لمدة ١٠ ساعات بجودة عالية ، ولكن الزيادة عن المعدل وسوء استخدام هذا المورد سيؤدي إلى إنتاج غير كفؤ وغير جيد]]

والشكل [٢ – ١] يصور إمكانيات الإنتاج في هذا الاقتصاد بيانيا بقياس الإنتاج من الغذاء [F] على المحور الأفقي والإنتاج من الكساء [C] على المحور الرأسي .

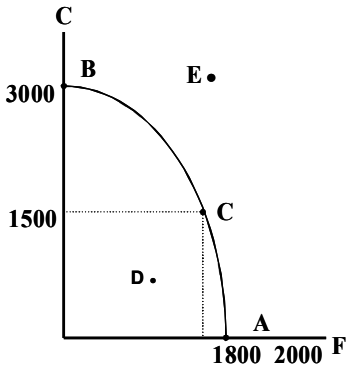

من الشكل نلاحظ أنه إذا وجهنا جميع العمال لإنتاج المأكولات سيتم إنتاج ٢٠٠٠ ريال من المأكولات وسيكون الملابس [صفر] ، أما إذا وجهنا جميع العمال في إنتاج الملابس سنحصل على ٣٠٠٠ ريال من الملابس و [صفر] من المأكولات وإذا وجهنا بعض العمال إلى صناعة الملابس وبعضهم إلى صناعة المأكولات ستنتج ١٨٠٠ ريال مأكولات و ١٥٠٠ ريال ملابس وعلى صاحب المؤسسة أن يختار الطريقة المناسبة والمثلى التي تناسبه وتناسب المستهلك .

* منحنى إمكانيات الإنتاج ، يوضح التالي :

- النقطة [A] تمثل أقصى إنتاج ممكن من الغذاء [F] .
- النقطة [B] تمثل أقصى إنتاج ممكن من الملابس [C] .
- النقطة [C] تشير إلى إنتاج ممكن وتتحقق معه الكفاءة في الإنتاج [إنتاج ممكن وكفء]

[بمعنى إيجاد توليفة معقولة تنتج بالتنازل عن قدرتنا في إنتاج بعض المأكولات ، مقابل الحصول على إنتاج من بعض الملبوسات] وبذلك فإننا حققنا ما يسمى الكفاءة ويوصف هذا الإنتاج انه كفؤ .

الدليل على تحقق الكفاءة في الإنتاج أن المجتمع في هذه الحالة غير قادر على إعادة تخصيص مورد العمل ليحصل على إنتاج أكبر من أحد السلعتين إلا إذا تم ذلك على حساب خفض إنتاج السلعة الأخرى [أي لن تتحصل على ملبوسات أكثر إلا إذا خفضنا إنتاج المأكولات ولن تتحصل على مأكولات أكثر ما لم نخفض إنتاج الملبوسات] .

- النقطة [D] تشير إلى توليفة إنتاجية ممكنه من السلعتين ، ولكنها لا تحقق الكفاءة في الإنتاج فعند [D] هناك وحدات عاطلة من مورد العمل أو أنها مستغله بالكامل ولكن بطريقه غير كفئة .

فالتكاسل في العمل الاقتصادي يكسب المؤسسة تكاليف إضافية ولن تنتج على حسب ما خططت له فعلى المؤسسة هنا أن تضع خطط جديدة وتعيد الإنتاج بطريقه كفئة .

- النقطة [E] تشير إلى مستويات من الإنتاج لا يمكن لهذا الاقتصاد تحقيقها في ظل فرضيه ثبات مورد العمل وثبات المستوى التقني .

وسبب تحدب منحنى إمكانيات الإنتاج هو اختلاف المهارات الإنتاجية للعمال !

❖ أي إذا وجهنا العمال إلى إنتاج المأكولات سننتج ٢٠٠٠ ريال وإذا وجهنا العمال إلى إنتاج الملبوسات ستنتج ٣٠٠٠ ريال يعني سيكون إنتاج الملبوسات أكفأ من إنتاج المأكولات وهذا على حسب مهارات العمال .

❖ والجدول [٢ – ١] يوضح مفهوم تكلفة الفرص البديلة استناداً إلى بيانات افتراضية عن الخيارات المتاحة لإنتاج توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية .

❖ على المنشأة أن تعيد النظر دائماً فيما بين ما خطط وما نفذ والمقارنة ما بين المحقق والمخطط ، واكتشاف العيوب والخطأ لتتمكن المنشأة من إعادة التخطيط لتخفيض التكاليف التي سوف تعود بالنفع على المستهلك لأنه سوف يجد السلع التي يريدها بسعر أقل .

❖ منحنى إمكانات الإنتاج له انحدار سالب مما يدل على أن العلاقة عكسية بين إنتاج السلعتين ، فزيادة إنتاج الغذاء لا تتم إلا بخفض إنتاج الكساء .

الخيارات	وحدات من السلع الاستهلاكية	وحدات من السلع الإنتاجية
أ	٠	١٠
ب	١	٩
ج	٢	٧
د	٣	٤
م	٤	٠

جدول [٢ – ١] إمكانيات الإنتاج البديلة للسلع الاستهلاكية و الإنتاجية بالمليون وحدة

[أ] إذا اخترنا أن نوجه جميع الموارد الاقتصادية إلى إنتاج وحدات من السلع الإنتاجية فإننا ننتج ١٠ ملايين من السلع الإنتاجية وصفر مليون من السلع الاستهلاكية ، وذلك يعني اقتصاديا تنازلنا عن المنافع التي تحققها لنا السلع الاستهلاكية مقابل حصولنا على المنافع التي تحققها لنا السلع الإنتاجية .

يعني: بشرح اقتصادي أكثر تعمقا فإننا نضحي بالمكاسب المادية التي تحققها لنا عملية إنتاج سلعه استهلاكية مقابل استفادتنا بالمكاسب المالية التي تعود لنا من خلال إنتاجنا لسلعة إنتاجيه لكنه اختيار غير صائب لكنها مفاضلة غير صحيحة .

س/ أيعقل أن نوجهه جميع إنتاجنا إلى الآلات ونستغني عن إنتاج السلع الاستهلاكية التي نحتاجها يومياً وبالتالي الاختيار الأول غير عقلاني غير اقتصادي غير رشيد

[ب] تنازلنا عن بعض المنتجات الصناعية من أجل توفير منتجات استهلاكية فتحصلنا على ٩ ملايين من المنتجات الصناعية مقابل مليون واحد من المنتجات الاستهلاكية ، فأنظر كلما تنازلنا من منافع الاختيار الأول زادت منافع الاختيار الثاني ومنه كانت العلامة ٩ في السلع الإنتاجية و ١ في السلع الاستهلاكية ، ولكنه كذالك يوصف الاختيار بأنه غير اقتصادي .

[ج] زاد تنازلنا عن المكاسب التي تحققها لنا السلع الصناعية السلع الإنتاجية وتحصلنا على ٧ ملايين فقط وعوضنا ذالك بإنتاج أثنين مليون من السلع الاستهلاكية ، فهل وصلنا إلى المفاضلة ؟؟ هل وصلنا بما يسمى التركيبة المثلى والفضلى هل وصلنا إلى ما يسمى بالمزاوجة المثلى التي تحقق لنا ما نحتاجه من مكاسب في السلع الإنتاجية وما نحتاجه من مكاسب في السلع الاستهلاكية ؟؟ طبعاً لا

[د] نتنازل أكثر عن السلع الإنتاجية و نحصل على سلع استهلاكية أكثر حيث نحصل ع ٣ ملايين من السلع الاستهلاكية و ٤ ملايين من السلع الإنتاجية .

[م] فإنه غير عقلاني كذالك فإننا تحصلنا على ٤ ملايين من السلع الاستهلاكية وصفر مليون من السلع الإنتاجية وهو اختيار غير واقعي ومنه فإن الملايين تقاس من خلال عملية التنازل .

نقاط مهمة ... منحنى إمكانات الإنتاج :

- على منحنى إمكانات الإنتاج جميع التوليفات الواقعة على هذا المنحنى يمكن إنتاجها بكفاءة [في حالة إنتاج سلعتين فقط وتوجيه جميع القوى العاملة لإنتاج هذه السلعتين فقط] .
- منحنى إمكانات الإنتاج يكون محدباً تجاه الأصل .
- على منحنى إمكانات الإنتاج لا توجد عناصر إنتاج معطلة ، فالإنتاج يكون بكفاءة .
- إذا أمكن زيادة إنتاج سلعة ما دون خفض إنتاج سلعة أخرى فهذا يعني أن الاقتصاد لا يستغل موارده بكفاءة ، بمعنى أنه لماذا لم يكن ينتج هذه الكمية في السابق ؟ هذا يدل على عدم استغلال موارد اقتصادية بكفاءة .
- السبب الرئيسي لكون منحنى إمكانات الإنتاج سالب هو أن الموارد الاقتصادية تتصف بالندرة النسبية ، أي أنها لا تكفي لسد الاحتياجات المطلوبة .
- ينتقل منحنى إمكانات الإنتاج إلى أعلى إذا كان هناك نمو اقتصادي .

تكلفة الاختيار [تكلفة الفرصة البديلة] :

جاء علم الاقتصاد لوضع حل للمشكلة الاقتصادية من خلال فكرة أساسية ، ألا وهي [فكرة الاختيار] ، ومعرفة الخيارات أو البدائل المتاحة أمر ضروري لاتخاذ القرار السليم .

س / ما معنى الاختيار ؟ وبين ماذا وماذا نختار ؟ ولماذا الاختيار ؟

- ❖ الاختيار هو المفاضلة بين البدائل من السلع الواجب إنتاجها ، واتخاذ قرار الاختيار كأمر حتمي في مواجهة مشكلة الندرة .
- ❖ استعان الاقتصاديون بأداة تحليلية بسيطة لعرض عملية الاختيار بين البدائل المختلفة في الإنتاج وتعرف بـ [نموذج منحنى إمكانيات الإنتاج] وتعتبر من أبسط وأقوى النماذج الاقتصادية .
- ❖ إذاً ، عملية الاختيار ، متعلقة أساساً بفكرة ، تكلفة الاختيار ، فما معنى تكلفة الاختيار ؟

تكلفة الاختيار : هي التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل وليكن [أ] هي بمقدار ما يضحى به من البديل الآخر [ب] في سبيل الحصول على البديل [أ]

- يعبر الاقتصاديون عن التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل ، بتكلفة الفرصة البديلة [Opportunity Cost] في حالة المفاضلة بين الاستخدامات البديلة لأحد الموارد .

كيف يمكن قياس تكلفة الفرصة البديلة ؟

يقاس تكلفة الفرص البديلة لأحد الموارد بالعائد الذي يمكن الحصول عليه من استغلال المورد المتاح في أفضل الاستخدامات البديلة .

تكلفة الفرصة البديلة للنمو الاقتصادي ، تتمثل في التضحية بالاستهلاك بالوقت الحاضر .

قاعدة الاختيار هي التي تفاضل بين البدائل معتمدة على تفسير هذه التعريفات :

ما معنى المنافع ؟ هي ما تمسى الإيرادات .

ما معنى التكاليف ؟ هي ما تصرفه من أجل أن تنتج شيء معين أو تستعمل خدمة معينه .

ما معنى المنفعة الحدية [الإيرادات] ؟ وهي المكاسب من آخر وحدة متحصل عليها .

ما معنى التكاليف الحدية [المصروفات] ؟ وهي تكلفة آخر وحدة مستعملة مضافة في الإنتاج .

متى نتوسع ؟ إذا فاقت [الإيرادات] المنفعة الحدية ، [المصروفات] التكاليف الحدية .

متى نتوقف أو نحجم العمل ؟ إذا تساوت التكاليف الحدية [المصروفات] بالمنافع الحدية [الإيرادات] .

- ❖ الأفراد يستجيبون للمنافع ، لأنها تحسن من رفاهيتهم .
- ❖ الأفراد تردعهم التكاليف ، لأنها تؤثر سلباً على رفاهيتهم .

❖ أي تغيير في لمنافع أو التكاليف المرتبطة ببديل معين لابد أن تؤثر على قرارات أفراد المجتمع واختياراتهم

❖ السياسة الاقتصادية عادة ما تغير من التكاليف أو المنافع بقصد دفع الأفراد باتجاه خيار معين أو ردعهم عن خيارات أخرى .

س/ ما هي قاعدة الاختيار ؟

يعتمد اتخاذ قرار الاختيار بين البدائل ، على مقارنة المنافع الحدية أو الإضافية [Marginal Benefit] المتوقعة من اتخاذ قرار الاختيار بالتكلفة الحديثة أو التضحية الحدية [Marginal Cost] .

- قرار التوسع في أي نشاط: إذا كانت المنافع الحدية المتوقعة أكبر من التكاليف الحدية المتوقعة .
- قرار التوقف عن التوسع في أي نشاط : متى ما تعادلت المنفعة الحدية المتوقعة مع التكاليف الحدية .

ما هي تكلفة الفرصة البديلة :

تكلفة الفرصة البديلة للنمو الاقتصادي تتمثل في التضحية بالاستهلاك في الوقت الحاضر ، أي أن استهلاك المجتمع في الوقت الحاضر يقل ، ويكون ذلك من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل ، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك في المستقبل نتيجة ارتباطه بزيادة الإنتاج .

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل : [دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية]

- هو عبارة عن جمع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية .
- الضرائب غير المباشرة [Indirect Tax] :

+ من مشكلات تقدير الناتج المحلي بواسطة طريقة الدخل ، هي وجود الضرائب غير المباشرة [Indirect Taxes] مثل ضريبة الإنتاج التي تفرض على بعض السلع الاستهلاكية ، و ضريبة المبيعات [Sales Taxes] ، وضريبة القيمة المضافة [Value Added Tax – VAT] و ضريبة السلع و الخدمات [Goods

GST – Services Tax &] ، لأنها تكون جزءاً من هذه تكاليف الإنتاج و تضاف إلى القيمة السوقية لهذه السلع و الخدمات ، إلا أنها لا تدخل ضمن دخول عوامل الإنتاج .

+ هذه الضرائب تحتسب كإيراد للدولة مقابل ما تقدمه لقطاع الأعمال من خدمات عامة كالطرق والصرف الصناعي والأمن و الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات في المناطق الصناعية .

+ يجب إضافة الضرائب غير المباشرة إلى مجموع دخول عناصر الإنتاج عند تقدير قيمة الناتج المحلي .

- إهلاك الأصول الثابتة [Capital Depreciation] .

- الإعانات الحكومية غير المباشرة [Indirect Government Subsidies] ، مثل دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية كالخبز من خلال توفير الطحين للمخابز بأسعار مخفضة ، لذا يجب استبعاد مثل هذا الدعم الغير مباشر عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل .

- المدفوعات التحويلية [Transfer Payments] :

+ مدفوعات تحويلية حكومية : تشمل المصروفات الحكومية على إعانات الأسر الفقيرة وتأمينات البطالة والعجز ومدفوعات التأمينات الاجتماعية ومعاشات المتقاعدين ، يتم استبعادها ، لا تحسب في تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، لماذا ؟ لأنها تمثل مدفوعات من جانب واحد [Unilateral Payments] وليست في مقابل سلع و خدمات تشتريها الحكومة .

+ مدفوعات تحويلية خاصة : تشمل هبات الأفراد لأقربائهم و التبرعات إلى الجهات الخيرية ، يتم استبعادها ، لا تحسب في تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، لماذا ؟ لأنه هذه الدخول قد سبق احتسابها ولم تدفع لقاء المساهمة في الإنتاج .

- يطلق على مجموع دخول عناصر الإنتاج ، الدخل المحلي الصافي أو الناتج المحلي الصافي [Net Domestic Product] أو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عناصر الإنتاج .

- صافي الفوائد = الفوائد المستلمة – الفوائد المدفوعة .

- صافي الضرائب غير المباشرة = الضرائب المدفوعة – الإعانات .

❖ الناتج المحلي الإجمالي [GDP] بطريقة الدخل

= دخول العاملين + صافي [العوائد] الفوائد + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الضرائب غير المباشرة + إهتلاك رأس المال .

الناتج المحلي الإجمالي [GDP] بطريقة الدخل ، هو دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية ، و المطلوب فقط التعويض في الأرقام للحصول على الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل .

رأس المال :

- يعتبر أحد الموارد الاقتصادية ويعتبر من العوامل المحددة و المهمة جداً للنمو الاقتصادي .
- زيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي .
- زيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات في المجتمع .

الناتج القومي الصافي [Net National Product - NNP] :

- الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي [GNP] – إهتلاك الأصول الثابتة [D] .
- إهتلاك الأصول الثابتة [Depreciation – D] يقصد به إهتلاك رأس المال .
- يمكن الحصول على أي عنصر من هذه العناصر عن طريق المبادئ الرياضية مثل :
  - ❖ الناتج القومي الإجمالي = الناتج القومي الصافي + إهتلاك رأس المال
  - ❖ إهتلاك رأس المال = الناتج القومي الإجمالي – الناتج القومي الصافي

الدخل الشخصي المتاح [Disposable Personal Income] :

- هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار .

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب على الدخل .

- يمكن الحصول على أي عنصر من هذه العناصر عن طريق المبادئ الرياضية مثل :

الدخل الشخصي = الدخل الشخصي المتاح + الضرائب على الدخل الشخصي

ضريبة الدخل الشخصي = الدخل الشخصي – الدخل الشخصي المتاح

القيمة المضافة [Value Added] :

- ولغرض تجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج لقيمة السلع الوسيطة عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي [GPD] يستخدم الخبراء ما يعرف بطريقة القيمة المضافة [Value Added] .
- القيمة المضافة [Value Added] يتم تجميع القيمة المضافة [قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة (وتعرف بعناصر الإنتاج)] في كل مرحلة من مراحل الإنتاج .

❖ القيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلع النهائية .

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

- سعر السلعة في السوق = قيمة الإنتاج + قيمة مستلزمات الإنتاج .
- قيمة مستلزمات الإنتاج = سعر السلعة في السوق – قيمة الإنتاج .
- قيمة الإنتاج = سعر السلعة في السوق – قيمة مستلزمات الإنتاج .
- أن القيمة المضافة لجميع مراحل الإنتاج تساوي سعر السلعة في السوق .

مراحل الإنتاج [١]	قيمة الإنتاج [٢]	القيمة المضافة [٣]	❖❖ ملاحظاتي الخاصة ❖❖ القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج
١- القمح	٢٠٠	٢٠٠	القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج = ٢٠٠ – صفر = ٢٠٠
٢- الطحين	٣٥٠	١٥٠	عند استخراج الطحين من القمح كان قيمته [٣٥٠] وبالتالي فالقيمة المضافة = قيمة إنتاج الطحين – قيمة إنتاج القمح = ٣٥٠ – ٢٠٠ = ١٥٠
٣- الخبز	٥٥٠	٢٠٠	عند إنتاج الخبز من الطحين كان قيمته [٥٥٠] القيمة المضافة = قيمة إنتاج الخبز – قيمة إنتاج الطحين = ٥٥٠ – ٣٥٠ = ٢٠٠
٤- المجموع	١.١٠٠	٥٥٠	مجموع القيم المضافة = ٢٠٠ + ١٥٠ +٢٠٠ = ٥٥٠

قياس البطالة :

- يمكن من خلال المسح السكاني [Population Survey] الذي تقوم بها الأجهزة الإحصائية في الدول تقسيم السكان إلى ثلاث مجموعات :

١) السكان في عمر العمل [Working Age Population] : الذين تتراوح أعمارهم بين [١٦ – ٦٥] سنة في معظم الدول ، ويستثنى من ذلك نزلاء السجون وأفراد الجيش و الشرطة .

❖ الأشخاص داخل قوة العمل الفاعلة [Active Labor Force] .

++ العاملون فعلاً ، سواءً بدوام كامل [Full Time Job] أو بدوام جزئي [Part Time Job]

++ العاطلون الجادون في البحث عن عمل ، وهم الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل و الذين يبحون بجدية عن عمل ولكن لا يجدون لهم فرصة عمل .

❖ الأشخاص خارج قوة العمل الفاعلة من غير الراغبين في العمل أو غير القادرين على العمل .

٢) السكان دون عمر العمل : وهم الأطفال والأشخاص البالغون تحت سن ١٦ سنة .

٣) السكان فوق عمر العمل : وهو المتقاعدون فوق ٦٥ سنة .

- يمكن توضيح كيفية قياس البطالة من خلال تتبع أرقام المثال الموضح في الجدول [٤ – ١] التالي :

الجدول رقم (4-1): عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين

	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل*	1.0	(7)-(6)=8

- ❖ عدد السكان في عمر العمل = عدد السكان – [السكان دون سن العمل + السكان فوق سن العمل] .
- ❖ قوة العمل الفاعلة = عدد السكان في عمر العمل – عدد المشاركين في القوى العاملة .
- ❖ عدد العاطلين عن العمل = قوة العمل الفاعلة – عدد العاملين فعلاً .

من المعطيات السابقة يمكن استخراج القانون التالي :

- ❖ قوة العمل الفاعلة = العاطلون عن العمل ويبحون عن عمل فقط + العاملون الحاليون

البطالة الدورية [Cyclical Unemployment] :

- هي البطالة الناتجة عن الدورات الاقتصادية(Business Cycles) .
- تنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) عن الناتج المحلي الحقيقي الممكن .
- الناتج المحلي الحقيقي الممكن [Potential RGDP] : هو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند التوظف الكامل للموارد الاقتصادية ، أي عند التوظف الكامل للقوى العاملة ، وهو ما ينتج في المجتمع إذا كانت جميع عناصر الإنتاج مستغلة بالكامل .
- يقاس الناتج المحلي الحقيقي [مجموع ما ينتج من سلع وخدمات × أسعارها] خلال فترة زمنية .
- يعزي ظهورها إلى :

+ تحدث بسبب الدورات الاقتصادية [فترات الانكماش الاقتصادي و الانتعاش الاقتصادي] التي يمر بها الاقتصاد .

مميزات مرحلة الركود الاقتصادي ، أو الانكماش الاقتصادي [Recession] :

- تتميز ↓ بانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي
- تتميز ↓ بانخفاض مستوى الدخول
- تتميز ↓ بانخفاض المستوى العام للأسعار [التضخم]
- تتميز ↓ بانخفاض الاستثمار
- تتميز ↑ بزيادة معدلات البطالة

+ يعتبر الكود الاقتصادي حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية ولا تقتصر على قطاع اقتصادي معين ، لذا فإن التغيرات الموسمية في الطلب الكلي التي تحدث عادة في بعض القطاعات لا تعتبر مؤشرات للدلالة على دخول الاقتصاد القومي مرحلة الركود ، مثل الانتاج الزراعي حيث يتم استبعاد تأثير هذه التغيرات ، والتركيز فقط على الاتجاه العام لمؤشرات النشاط الاقتصاد الكلي .

ارتفاع معدلات البطالة :

تعتبر ظاهرة سوء استغلال الموارد البشرية من أهم أسباب انخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية. وتتجسم هذه الظاهرة بشكلين :

- البطالة المقنعة (Disguised Unemployment) :
  + هي الاستغلال الغير كامل لموارد العمل [أي أن الأفراد لا يعملون بطاقتهم الكاملة خلال ساعات العمل اليومية ، بالرغم من الناحية الشكلية ، في هذه الحالة تنخفض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر]
  + هي عبارة عن تكدس مجموعة كبيرة من العمال في بقعة محددة مثل المزارع .
  + غياب بعض العمال عن العمل لا يؤثر على مستوى الإنتاج في ظل البطالة المقنعة .
  + البطالة المقنعة موجود في معظم الدول النامية .
- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) :
  + تعني عجز الاقتصاد القومي عن خلق فرص عمل جديدة لامتصاص الأيدي العاملة العاطلة .

العوامل المحددة للعرض الكلي :

- يقيس العرض الكلي كمية الناتج المحلي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة ، وتحددها العوامل الثلاثة [عناصر الإنتاج] التالية :

١ – كمية العمل المتاحة في الاقتصاد [L] أي عدد العمل [القوة العاملة الموجودة في الاقتصاد].

٢ – كمية رأس المال الموجودة في الاقتصاد [K] مثل [الآلات و الأجهزة و المباني و الطرق] وهي ما تمثل الرصيد الرأسمالي .

٣ – المستوى التقني السائد في الاقتصاد [T] مثل [التكنولوجيا ، التطورات التقنية ، الأساليب التي تستخدم في الإنتاج] .

- العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة [كمية العمل ، رأس المال ، المستوى التقني] و الناتج المحلي الإجمالي علاقة موجبة ، أي إذا زادت كمية العمل أو زادت كمية رأس المال ، أو زاد المستوى التقني ، إذاً الإنتاج في الاقتصاد سوف يزداد [السلع و الخدمات في الاقتصاد سوف تزداد] .
- يعتبر كمية رأس المال و المستوى التقني ثابت في المدى القريب ، إذ يحتاج تغيرهما إلى فترة زمنية طويلة نسبياً .
- يعتبر عنصر العمل المورد المتغير الوحيد في المدى القريب ، حيث تتغير كمية العمل المستخدمة في الإنتاج وفق ما يقرره المنتجون بشأن التوسع أو الانكماش في الإنتاج .
- حتى مع الاستخدام الكامل للاقتصاد ، نجد هناك نسبة من البطالة التي لا يمكن التخلص منها ويطلق عليها معدل البطالة الطبيعي [Natural Rate of Unemployment] .

العوامل المحددة للطلب الكلي على السلع و الخدمات في المجتمع :

١ – مستوى الأسعار : كلما ارتفع مستوى الأسعار ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، انخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة ، وتعزي العلاقة العكسية إلى كل من :

- تأثير الثروة : إذا ارتفع المستوى العام للأسعار ، بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للثروة المجتمع [ما تستطيع الثروة أن تشتريه من سلع و خدمات] .
- تأثير الإحلال : إذا ارتفع المستوى العام للأسعار ، معدلات الفائدة سوف ترتفع ، وبالتالي تأجيل العملية الاستثمارية من قبل الشركات العاملة في الاقتصاد لأن التكاليف مرتفعة ، وسوف تخفض من الطلب على السلع الاستثمارية ، ويؤثر على الاستهلاك والاستثمار في السلع و الخدمات المعمرة .

٢ – التوقعات : مثل توقع زيادة الدخل في المستقبل يؤدي إلى زيادة الرغبة في الإنفاق أي قلة الرغبة في الادخار في الوقت الحاضر ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

٣ – السياسات المالية والنقدية :

أ) السياسة المالية : أي تحكم الحكومة في كل من الضرائب [تأثير سلبي على الطلب الكلي] والإنفاق الحكومي [تأثير ايجابي على الطلب الكلي] لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية

- أدوات السياسة المالية [الإنفاق الحكومي ، الضرائب]

ب) السياسة النقدية : أي تحكم البنك المركزي في عرض النقود بقصد التأثير على الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد .

- أدوات السياسة النقدية :
  - ❖ كمية النقود في الاقتصاد ، وتأثيرها إيجابي على الطلب الكلي ، زيادة كمية النقود معناه أن الجهاز المصرفي سوف يتوسع في الإقراض للبنوك التجارية ، و بالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاك والاستثماري ، والبنوك تقرض الأفراد المستهلكون و المؤسسات الاستثمارية .
  - ❖ سعر الفائدة ، وتأثيره سلبي على الطلب الكلي ، يؤثر على الطلب الاستثماري و السلع المعمرة .

٤ – متغيرات الاقتصاد العالمي : وتؤثر على الطلب الكلي من خلال عاملين :

- سعر صرف العملة الوطنية ، وتأثيره سلبي ، انخفاضها يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في لاقتصاد .
- مستوى الدخل في الدول الأخرى ، وتأثيره إيجابي ، زيادة الدخل في الدول الأجنبية تزاد كمية الطلب على السلع المنتجة في بلادنا ، بالنسبة لهم زيادة في الواردات [الصادرات بالنسبة لنا] .

الاستهلاك

- يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر من مكونات [الطلب الكلي في الاقتصاد] إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة .
- دالة الاستهلاك : وفق نظرية الدخل المطلق لكينز :
  + للاستهلاك دالة موجبة في الدخل .
  + الاستهلاك الحالي [لهذه السنة] يتأثر بالدخل في السنة الحالية .
  + يركز كينز على العلاقة بـ [القانون النفسي] أن الأفراد يميلون إلى زيادة الاستهلاك كلما زادت دخولهم ، وبنسبة استهلاك أقل من نسبة الزيادة في الدخل .
  + قام كينز بوضع دالة للاستهلاك [نظرية الدخل المطلق] : $C = a + bY$
    [C] الإنفاق الاستهلاكي .
    [Y] الدخل الحقيقي .
    [a] تمثل الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل [Autonomous Consumption] الذي يأتي من المدخرات أو من الاقتراض .
    [b] هي ميل دالة الاستهلاك [نسبة الاستهلاك من الدخل] ، ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك [Marginal Propensity to Consume – MPC] ، ويعتبر هذا الميل [أقل من واحد و أكبر من صفر] .
- الميل الحدي لاستهلاك محصور بين [١] الصحيح و [٠] .
- يمكن الحصول على الميل الحدي بقسمة [التغير في C ÷ التغير في Y] $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$
- بتعبير آخر للميل الحدي للاستهلاك ، ماذا يحدث للاستهلاك إذا تغير الدخل .
- يقيس الميل الحدي للاستهلاك ، الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل .

جدول رقم (٥-١):العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار بالدينار

(1) الدخل القابل للأنفاق Y	(2) الاستهلاك C	(3) الادخار S	(4) الميل المتوسط للاستهلاك 1÷2	(5) الميل المتوسط للادخار 1÷3	(6) الميل الحدي للاستهلاك $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(7) الميل الحدي للادخار $s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$
400	460	-60	1.15	-0.15	0.70	0.30
500	530	-30	1.06	-0.06	0.70	0.30
600	600	0	1.00	0	0.70	0.30

الميل الحدي [المتوسط] للاستهلاك والميل الحدي [المتوسط] للادخار :

- يقيس الميل الحدي للاستهلاك ، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد. ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية : $MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$
- يقيس الميل الحدي للادخار التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد، ويعبر عنه بالمعادلة التالية : $MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$
- الميل الحدي [الموسط] للاستهلاك + الميل الحدي [المتوسط] للادخار = [١] صحيح
  MPC+MPS = 1
- الميل الحدي [المتوسط] للاستهلاك ينخفض كلما زاد الدخل .
- الميل الحدي [المتوسط] للادخار يزداد كلما زاد الدخل .

نظريات الدورات الاقتصادية [نظريات الاستهلاك] :

- هي التي تحدد العلاقة بين نظريات الاستهلاك و العوامل المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي .

(١) النظرية الماركسية :

- تعتبر الدورات الاقتصادية من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي ، تمتد جذورها في أعماق علاقات الإنتاج ونظام التبادل في السوق الرأسمالي الحر .
- هذه الدورات الاقتصادية مرتبطة بالإنتاج والتبادل التجاري في الأسواق .
- هذه الدورات يعزى سببها أن الأرباح تكون منخفضة .
- يكون الاستهلاك لا يكفي لمواكبة النمو في الإنتاج .

(٢) نظرية تشومبيتر :

- فسرت الدورات الاقتصادية بنظرية الإبداعات (Innovations).
- ترى أن الإبداعات والمخترعات الجديدة تأتي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في المجتمع ، وتؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و الخدمات في المجتمع ، وتؤدي إلى حدوث تغيرات في الاقتصاد [تقلبات اقتصادية] في موجات متلاحقة على فترات تطول أحياناً لعدة سنوات ، سببها الإبداع .

(٣) النظرية الكينزية :

- تعتبر التوقعات (Expectations) هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية .
- تؤدي التوقعات إلى التغير في الطلب على المعدات و الأجهزة الرأسمالية ، الأمر الذي يؤدي إلى تغير في الإنتاج .
- تؤدي التوقعات إلى التغير في مستوى الاستثمار ، ومن ثم التقلبات الاقتصادية .

(٤) النظرية النقدية :

- يعتقد دعاة هذه النظرية ، وفي مقدمتهم ملتون فريدمان (Milton Friedman) ، أن التقلبات في كمية النقود هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية .
- تركز على التغيرات التي تحدث في كمية النقود ، وهي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية .
- ارتفاع معدل نمو النقود يؤدي إلى حدوث توسع في الاقتصاد [سعر الفائدة ينخفض ، الاستثمار يزداد ، يحدث توسع وانتعاش اقتصادي نتيجة زيادة الاستثمار] .
- انخفاض كمية النقود [زيادة معدل الفائدة ، انخفاض الاستثمار ، يؤدي إلى انكماش وركود اقتصادي]

(٥) نظرية التوقعات الرشيدة : [المرتبة بمستوى الأسعار]

- تركز على ما هو متاح من معلومات .
- يقصد بهذه النظرية إمكانية التنبؤ في ضوء المعلومات المتاحة.
- هذه النظرية يمكنها التمييز بين وجهتين :

+ وجهة النظر الكلاسيكية الجديدة : تستند إلى أن التقلبات [التوقعات] التي تحدث سببها الرئيسي التقلبات غير المتوقعة .
+ وجهة النظر الكينزية الجديدة : تستند إلى أن التقلبات [التوقعات] التي تحدث سببها الرئيسي التقلبات غير المتوقعة ، ولكنهم لا يستبعدون التوقعات المتوقعة في الطلب .

(٦) النظرية العامة للعرض الكلي والطلب الكلي :

- تعتبر النظريات الخمس السابقة حالات خاصة بالنسبة لنظرية أكثر شمولاً وهي نظرية التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي .
- حيث يمكن حدوث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض العرض الكلي ، الذي يحدث مثلاً إذا كانت هناك أزمات اقتصادية [الجفاف ، الفيضانات] الأمر الذي يؤدي انخفاض الإنتاج الكلي أي انخفاض العرض الكلي أي تذبذبات في الاقتصاد أي حدوث ركود اقتصادي .

العوامل التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي :

١ – معدل الفائدة : معدل الفائدة [الحالي و المستقبلي] الذي يفرضه البنك المركزي .

٢ – الدخل المتاح : هو الدخل يمكن التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار .

٣ – الدخل المتوقع في المستقبل : هو المبني على التوقعات المستقبلية بناءً على المعطيات الحالية .

العوامل المحددة [المؤثرة] على الاستثمار :

١ – الكفاءة الحدية للاستثمار [معدل العائد على الاستثمار]

٢ – معدل الفائدة السائد في السوق

٣ – التوقعات المستقبلية

- كلما ↑ زاد معدل العائد ↑ زاد معدل الاستثمار
- كلما ↑ زاد معدل الفائدة ↓ انخفض حجم الاستثمار

على المستوى الدولي نلاحظ أن :

- تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية في الوطن العربي أكثر من ٤٦٪ .
- تشير الإحصاءات إلى أن نسبة سكان العالم في الأقطار منهم أكثر من ٨٠٪ قاطنين في الأقطار النامية مقارنة بنسبة السكان في الأقطار المتقدمة .
- تحتوى الأقطار المتقدمة على نسبة ٢٠٪ من سكان العالم ، والدخل الفردي فيها مرتفع .
- زيادة عدد السكان له أثر كبير على توزيع الدخل في الأقطار .

محاضرة رقم [١٣] مراجعة ٢ [مهمة جداً]

الميل الحدي للاستهلاك [b] :

- هو التغير في الاستهلاك الناتج عن تغير الدخل بوحدة واحدة .
- لو زاد الدخل بمقدار [١] ريال ، ما هو الجزء الموجه للاستهلاك ، وما هو الجزء الموجه للادخار من هذا الريال .
- لأنه الدخل ينقسم إلى قسمين [قسم للاستهلاك + قسم للادخار] فما نصيب كل منها من الدخل الإضافي [١] ريال مثلاً .
- نسبة المبالغ الموجهة إلى الاستهلاك أكبر من المبالغ الموجهة إلى الادخار .
- قام كينز بوضع دالة للاستهلاك [نظرية الدخل المطلق] : $C = a + bY$

[C] الإنفاق الاستهلاكي .

[a] تمثل الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل [Autonomous Consumption] الذي يأتي من المدخرات أو من الاقتراض .

[b] هي ميل دالة الاستهلاك [نسبة الاستهلاك من الدخل] ، ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك [Marginal Propensity to Consume – MPC] ، ويعتبر هذا الميل [أقل من واحد و أكبر من صفر] .

[Y] الدخل الحقيقي .

[By] الاستهلاك التابع .

- الميل الحدي لاستهلاك محصور بين [١] الصحيح و [٠] .
- يمكن الحصول على الميل الحدي بقسمة [التغير في C ÷ التغير في Y] $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$
- بتعبير آخر للميل الحدي للاستهلاك ، ماذا يحدث للاستهلاك إذا تغير الدخل .
- يقيس الميل الحدي للاستهلاك ، الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل .

أنواع التضخم :

١ – التضخم الناشئ عن الطلب [الفجوة التضخمية Inflationary Gap] والتي تحدث في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل (YP)، مما يضع ضغوطاً على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم .

٢ – التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف : [الفجوة الانكماشية Deflationary Gap] والتي تحدث في المدى القريب أيضاً نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي ، حيث ترتفع البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار .

٣ – التضخم المستورد : هو الذي يحدث نتيجة زيادة أسعار السلع والخدمات المستوردة نتيجة لزيادة أسعار السلع العالمية أي بسبب عوامل خارجة عن الاقتصاد المحلي .

٤ – التضخم الركودي : نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، فقد جاء هذا التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج ممكن ، وينتج عنه :

- ↑ ارتفاع معدل البطالة
- ↓ انخفاض الناتج المحلي الحقيقي
- ↑ ارتفاع معدل التضخم ↑ وارتفاع معدل البطالة ← في آن واحد .

اقتصاديات جانب العرض :

- بدأت في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغن [١٩٨١]
- واضع هذه الأسس لهذه الاقتصاديات شخص يدعى [لافار]
- تعني ↓ تخفيض الضرائب على عائدات الاستثمار
- وتعني ↓ تخفيض أسعار الفائدة
- وتعني ↓ تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الاستثمارية
- عند تطبيق اقتصاديات جانب العرض في الولايات المتحدة الأمريكية ، أدت إلى حدوث نتائج إيجابية [معدل التضخم ومعدلات البطالة انخفضت ↓]

العرض الكلي في الأمد البعيد :

- يقاس بكمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل.
- يعادل الناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن ، عند ثبات كل من كمية رأس المال ، والمستوى التقني.
- الناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار ، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة ، مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار . ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.
- منحى العرض الكلي ، يعكس العلاقة بين كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأمد البعيد عندما يتساوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع الناتج المحلي الإجمالي الممكن .
- يكون منحنى العرض الكلي ، خطاً عمودياً ، حيث يبقى الناتج الإجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن ، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار .
- ترجع عدم استجابة الناتج للتغير في مستوى الأسعار إلى تغير الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج بنسبة مماثلة لنسبة التغير في المستوى العام للأسعار .

- في الأمد البعيد ، يتمكن العمال من الحصول على المعلومات الكاملة عن أي زيادة في الأسعار ، مما يمكنهم من المطالبة بزيادة في الأجور وأسعار عناصر الإنتاج الأخرى ، بنسبة مماثلة لنسبة الزيادة في الأسعار .
- الزيادة في الإيراد الكلي نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار تصاحبها زيادة بالنسبة ذاتها في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج .
- تبقى الأرباح الحقيقية دون تغيير فلا يكون لدى المنتجين أي حافز لزيادة الإنتاج بالرغم من ارتفاع مستوى الأسعار .

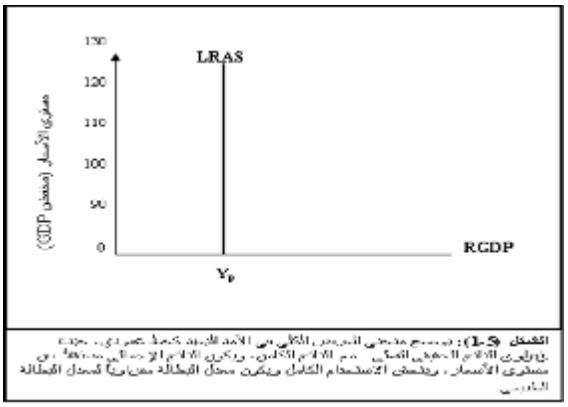

ملخص منحنى العرض في المدى البعيد :

- عند رسمه يكون خط عمودي على المحور الأفقي .
- يعكس أن الناتج المحلي الإجمالي [ما ينتج في المجتمع من سلع وخدمات] عند مستوى الاستخدام الكامل [لعناصر الإنتاج] وهو عمودي على المحور الأفقي ، ويكون الناتج مستقلاً عن مستوى الأسعار .
- مهما تغير السعر فإن الناتج لا يتغير لأن الموارد الاقتصادية مستقلة بالكامل .

العوامل التي تحد من قدرة البنك التجاري على التوسع في القروض :

١/ زيادة نسبة الاحتياط القانوني ، الذي يضعها البنك المركزي وذلك بنسبة معينة من الإيداعات لدى البنوك التجارية كاحتياطي قانوني ، فإذا زادت هذه النسبة فإن مقدرة البنك التجاري على منح القروض تقل ، و العكس صحيح .

٢/ تسرب نسبة من العملة خارج الجهاز المصرفي ، مثل [عدم قيام الأفراد بإيداع راتبه في البنوك بل يتحفظون به في البيت] .

٣/ احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات إضافية ، ويكون ذلك أعلى من النسبة التي فرضها البنك المركزي مثلاً [٥٪] ولكن البنك التجاري قرر الاحتفاظ بنسبة [٧٪] كاحتياطي قانوني بناءً على رغبته هو ودون تدخل البنك المركزي في ذلك ، مع ملاحظة التزامه بالحد الأدنى للنسبة المقرر .

- الهدف من الإقراض هو تحقيق الأرباح و العوائد .

❖ الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية = الاحتياط الكلي [الاحتياطيات الفائضة] × المضاعف النقدي

- المضاعف النقدي = [١ ÷ نسبة الاحتياطي القانوني]

يتم التعويض في هذه المعادلات على حسب الأرقام الموجودة عندك في المسألة .

البنوك التجارية وعلاقتها بالتقلبات الاقتصادية :

- البنوك التجارية لها دور في زيادة حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق تقليص القروض في فترة الركود الاقتصادي وزيادة القروض في فترة الانتعاش الاقتصادي .

أهمية البنوك الإسلامية :

١ – توفر خيار للتعامل المصرفي بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية .

٢ – تعطي عائد مجزي بالمقارنة مع البنوك الأخرى .

٣ – أصبحت واسعة الانتشار .

السياسات الاقتصادية ، كمؤثر على الطلب الكلي :

أ) السياسة المالية : أي تحكم الحكومة في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية .

- أدوات السياسة المالية :

❖ الإنفاق الحكومي ، وتأثيره إيجابي على الطلب الكلي .

❖ الضرائب ، وتأثيرها سلبي على الطلب الكلي .

ب) السياسة النقدية : **أي** تحكم البنك المركزي في عرض النقود بقصد التأثير على الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد .

- أدوات السياسة النقدية :

❖ تغيير نسبة الاحتياطي القانوني الموضوع من قبل البنك المركزي ، بهدف تغيير كمية النقود في الاقتصاد ، وتأثيرها إيجابي على الطلب الكلي ، زيادة كمية النقود معناه أن الجهاز المصرفي سوف يتوسع في الإقراض للبنوك التجارية ، و بالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاك والاستثماري والبنوك تقرض الأفراد المستهلكون و المؤسسات الاستثمارية .

❖ تغيير معدل الخصم [سعر الفائدة] وتأثيره سلبي على الطلب الكلي ، يؤثر على الطلب الاستثماري و السلع المعمرة .

أدوات السياسة النقدية :

- السياسة النقدية هي الوسيلة الغير مباشرة التي يتمكن بها البنك المركزي من التحكم في عرض النقود ، ومن التأثير في أداء ومسار الاقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي وخفض البطالة .
- تسمى الطرق التي تمكن البنك المركزي من تنظيم عرض النقد بشكل ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية بأدوات السياسة النقدية.
- لقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات الانتقائية إلى مجموعتين هي [الأدوات الكمية و الأدوات النوعية] :

١/ الأدوات الانتقائية الكمية للسياسة النقدية :

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية ، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان ، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية احتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها .

من أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي :

أ - تغيير نسبة الاحتياطي القانوني .

- زيادة النسبة ، تقلل من مقدرة البنوك على خلق الودائع ومن ثم كمية النقود .
- خفض النسبة ، تزيد من مقدرة البنوك على خلق الودائع ومن ثم كمية النقود .

ب - تغيير معدل الخصم ، وهو سعر الفائدة الذي يتقاضها البنك المركزي على القروض التي يقدمها إلى البنوك التجارية .

- زيادة سعر الخصم [الفائدة] ، يقل الطلب على القروض .
- خفض سعر الخصم [الفائدة] ، يزيد من الطلب على القروض .

ج - عمليات السوق المفتوحة ، وهي قيام البنك المركزي ببيع و شراء الأوراق المالية وبالذات السندات المالية ، وذلك بغية التأثير على تغيير عرض النقود في الاقتصاد .

- في حالة شراء البنك المركزي للسندات فإنه يقوم بدفع قيمتها لدى البنوك التجارية ، ومن ثم زيادة معدل عرض النقود في الاقتصاد ، ثم يقل سعر الخصم [الفائدة] ومن ثم زيادة الطلب الاستثماري [الكلي] للاقتصاد وهو ما يسمى [انتعاش اقتصادي] .
- في حالة بيع البنك المركزي للسندات فإنه يقوم بسحب قيمتها من البنوك التجارية ، ومن ثم انخفاض معدل عرض النقود في الاقتصاد ، ثم يرتفع سعر الخصم [الفائدة] ومن ثم انخفاض الطلب الاستثماري [الكلي] للاقتصاد وهو ما يسمى [ركود اقتصادي]

٢ / الأدوات الانتقائية النوعية للسياسة النقدية :

تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الانتقائية للائتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال الأدوات الانتقائية للنشاط الائتماني للبنوك التجارية. وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى .

مقاييس عرض النقود :

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الإقتصاد في أي تاريخ معين. وتستخدم الدول عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود ، وتوضيحاً للفكرة نقدم ثلاثة مقاييس كمثال فيما يلي :

المقيـاس الأول : M1 = النقد المتداول (C) خارج البنوك + نقود الودائع الجارية (D) في البنوك .

المقياس الثاني : M2 = M1 + نقود الودائع قصيرة الأجل .

المقياس الثالث : M3 = M2 + نقود الودائع طويلة الأجل .

- عرض النقود في الاقتصاد يكون بالترتيب التالي [M1 ، M2 ، M3] وذلك بناءً على وفرة النقود .

وظائف البنك المركزي :

أولاً : تنفيذ ومتابعة العمليات و الالتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات و المقبوضات) .

ثانياً : إصدار العملة الوطنية ، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية.

ثالثاً : قبول ودائع البنوك التجارية العاملة في المجتمع ، وهي عبارة عن (احتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة ، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة [للشيكات] بين هذه البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد .

رابعاً : التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الإقتصاد الوطني ، وذلك للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية ، وفقاً للأوضاع الاقتصادية السائدة .

- كل دولة بها بنك مركزي واحد فقط ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، في المملكة العربية السعودية

منحنى فيليبس : [مهم]

- اهتم بدراسة العلاقة بين الأجور ومعدلات التضخم والبطالة في المجتمع البريطاني .

- أثبت فيليبس في بريطانيا في القرن التاسع عشر وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية ، كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج ، فتنعكس تغيراتها على معدل التضخم ، وهذا ما يتضح في الشكل [٦ – ١] .
- يوضح العلاقة العكسية [⇔] بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P) .
- المجتمع يقبل بمعدل بطالة منخفض ↓ و معدل تضخم مرتفع ↑ .
- المجتمع يقبل بمعدل بطالة مرتفع ↑ و معدل تضخم منخفض ↓ .
- عملية [trade off] بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الاقتصاد .

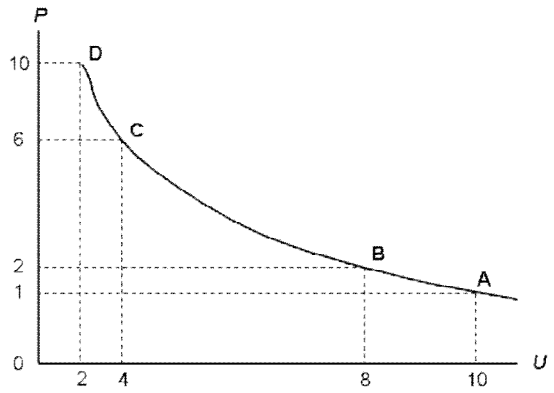

الشكل (٦-١) : يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. ويلاحظ أن معدل التضخم يكون قليل التأثر بخفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة، لكنه يكون شديد التأثر بخفض معدلات البطالة المنخفضة أصلا لقلة الطاقات الإنتاجية الفائضة.

ما هي العوامل التي تساعد على خفض معدلات البطالة و زحف المنحنى إلى جهة الشمال ؟

+ طرح برامج لتسهيل و تعجيل حركة انتقال العمال .
+ نشر المعلومات الخاصة بفرص العمل المتاحة .
+ تبني السياسات الاقتصادية [سياسة مالية ، سياسة نقدية] الهادفة إلى الاستقرار الاقتصادي .

السياسة المالية التوسعية :

- هي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد :
  + طريقة مباشرة عن طريق الإنفاق الحكومي [ميزانية الدولة] .
  + طريقة غير مباشرة من خلال [الضرائب أو إعطاء إعانات]
- وتستخدم هذه الطرق لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية ، المتمثلة في التالي :
  ١- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية .
  ٢- الاستقرار مستوى الأسعار الاقتصادية ، أي خفض التضخم والبطالة .
  ٣- النمو الاقتصادي .
  ٤- تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة ، عدم وجود طبقات غنية و أخرى فقيرة .
- تستخدم السياسة المالية التوسعية في فترة الركود الاقتصادي .

أدوات السياسة المالية :

- يتأثر الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب.
- تنقسم تغيرات الإنفاق والضرائب إلى تغيرات غير مخططة وتغيرات مخططة .
- يقصد بتغيرات الإنفاق و الضرائب ، تغيرات السياسية المالية المخططة التي تهدف إلى التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وتنقسم السياسة المالية المخططة إلى :

❶ سياسة مالية مخططة كمية ❷ سياسة مالية مخططة نوعية

١/ أدوات السياسة المالية الكمية المخططة :

١/أ) الضرائب [T] :

- تعتمد الحكومات في تمويل إنفاقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها ، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية [مثل البترول] التي تمتلكها الدولة .
- زيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق ، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن .
- يقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة [سواءً بالزيادة أو النقصان للضريبة] على دخل توازن الاقتصاد باستخدام مضاعف الضريبة الثابتة .

١/ب) الإنفاق الحكومي [G] :

- يقصد بالإنفاق الحكومي : [ميزانية الدولة] وهو ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية ، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي ، والإنفاق على مدخلات الإنتاج ، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية .
- لقياس أثر زيادة معينة في الإنفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد لا بد من التعرف على مضاعف الإنفاق الحكومي ، وهو مقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي.

١/ج) الضرائب و الإنفاق معاً – الموازنة العامة :

- **الموازنة العامة للدولة :** هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين ، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة .
- بينما تكون الميزانية متوازنة دائماً ، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات .
- قد يكون هناك عجز (Deficit) بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات الحكومية المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T) .

- الموازنة المتوازنة : فتعرف بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب ، أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان .
- ومضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي .

٢/ أدوات السياسة المالية المخططة النوعية :

- بالإضافة إلى السياسات المالية المخططة المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض إيرادات الضريبة .
- هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها ، وإنما تركز على هيكلها ، فتُغير توزيع عبء الضريبة ، أو تغير هيكل الإنفاق ، أو تغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام .

وتتمثل السياسة المالية المخططة النوعية فيما يلي :

٢/أ) إعادة توزيع عبء الضرائب :

- إن إعادة توزيع عبء الضرائب (Redistribution of Taxes) ، من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة ، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم الإنفاق الحكومي ، وبالتالي إنعاش الاقتصاد .

٢/ب) إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي :

- تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي .
- بعض النفقات الحكومية ، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى .

إعادة هيكلة الدين العام :

تنصب هذه السياسة على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية .

مصادر الاقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة ، يكون ذلك عن طريق :

- البنوك التجارية المحلية .
- المنظمات المالية الدولية [صندوق النقد الدولي ، هيئة الأمم المتحدة ، الأوبك ...] .
- المنظمات المالية الإقليمية [الموجودة في المنطقة ، العربية ، الخليجية ، منطقة الشرق الأوسط] .

وسائل [أدوات] السياسة المالية :

- تستخدم في فترة الكود وأيضاً الانتعاش الاقتصادي .

١ – الإنفاق الحكومي .

٢ – الضرائب و الرسوم [على الأفراد و الشركات والمؤسسات] .

مصادر الإيرادات في الدول المتقدمة : هي الضرائب على الدخول [الأفراد] و أرباح [الشركات] .

تمويل العجز في ميزان المدفوعات ، يأتي عن طريق :

- ⬇ تخفيض سعر العملة المحلية ، مقابل العملات الأخرى .
- ⬇ تقليل تكاليف الإنتاج في الاقتصاد .
- ⬇ تقليل الواردات من السلع الكمالية .

السياسة النقدية الانكماشية :

- ترتبط ⬇ بتخفيض عرض النقود في الاقتصاد لحل مشكلة اقتصادية قائمة .
- عند ⬇ تخفيض عرض النقود في الاقتصاد فإن سعر الفائدة سوف ⬆ يرتفع .
- عند ⬆ ارتفاع سعر الفائدة فإن الاستثمار سوف ⬇ ينخفض .
- الطلب الكلي في المجتمع سوف ⬇ يقل لأن الاستثمار عنصر من عناصر الطلب الكلي في الاقتصاد .

الناتج المحلي الإجمالي [GDP] :

- هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية [لغرض الاستهلاك] التي تم إنتاجها في الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة [سنة] أو [ثلاثة أشهر] أو [ستة أشهر] .
- السلع الوسيطة لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة .
- السلع التي أنتجت في عام سابق لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي لسنة أخرى .
- الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يكون أنتج داخل هذا الاقتصاد .
- مثال : شراء أسهم شركة سابك في هذه السنة ، فإننا نعلم أن الأسهم طرحت للتداول منذ زمن بعيد ، وهذه العملية تمثل عملية نقل ملكية فقط ، لذا فإن هذه العملية لا تدخل في حساب الناتج القومي المحلي الإجمالي للسنة الحالية .
- مثال : شراء منزل مبني منذ عام ١٩٨٥ م ، فإن عملية الشراء تمثل عملية نقل ملكية لسلعة منتجة في أعوام سابقة ، وبالتالي فإنها لا تدخل في حساب الناتج القومي المحلي الإجمالي للسنة الحالية .
- خلاصة القول ، الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن إجمالي الدخل

الدخل = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري [الادخار].

الأجر الحقيقي : هي القوة الشرائية للنقود .

الأجر الحقيقي = الناتج المحلي الاسمي ÷ مخفض الناتج المحلي الإجمالي × ١٠٠

المؤشرات الرئيسية التي تفسر أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية :

١ – التغير في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بزيادة أو انخفاض السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد .
٢ – التغير في معدلات البطالة ، أو الاستخدام .
٣ – التغير في المستوى العام للأسعار [التضخم] .
٤ – التغير في الطلب الكلي على السلع و الخدمات .
٥ – التغير في الإنتاج القطاعي [الصناعي و الزراعي و التجارة الخارجية] .
٥ – التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي .
٦ – التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي .

مرحلة الازدهار أو الرخاء [Prosperity] :

تتميز هذه المرحلة بـ :
- ↑ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش .
- ↓ انخفاض مستوى البطالة إلى أدنى مستوى .
- ↑ ارتفاع المستوى العام للأسعار [معدل التضخم] .

مكونات دالة الاستهلاك :

دالة الاستهلاك [C] = (الاستهلاك المستقل عن الدخل A + الميل الحدي b) × الدخل الحقيقي Y

١ – الاستهلاك التلقائي [A] : ذلك الجزء من الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن مستوى الدخل ، أو الاستهلاك الذي يتم حتى في حالة انخفاض الدخل إلى الصفر ، حيث يتم الإنفاق من مدخرات سابقة أو بالاقتراض أو عن طريق الهبات .

٢ – الاستهلاك التابع [bY] : يمثل ذلك الجزء من الاستهلاك الذي يتبع التغير الذي يحصل في الدخل ويمثل الميل الحدي للاستهلاك b × الدخل الحقيقي Y

محددات الكفاءة الحدية للاستثمار :

تتلخص العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار [معدل العائد] في :
(١) الطلب المتوقع : كلما زاد الطلب على المنتجات ارتفعت أسعارها ، وانتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين و ازداد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار .
(٢) التقدم التقني : يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج ، وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار ، حيث ينتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال جهة اليمين .
(٣) تكاليف الإنتاج : تؤدي توقعات زيادة تكاليف الإنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار ، ومن العوامل التي تؤثر على تكاليف الإنتاج هي : الأجور ، ضريبة ا لأرباح ، أسعار المواد الأولية ، أسعار الأصول الرأسمالية .
(٤) رصيد رأس المال : كلما زاد رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية [Capital Stock] ازدادت الطاقة الإنتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة ، وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار .

عناصر التسرب في الاقتصاد المفتوح :

- يمثل الاقتصاد المفتوح التعامل مع العالم الخارجي ، بالتجارة الخارجية .

عناصر التسرب في الإقتصاد المفتوح = الاستثمارات [I] + الإنفاق الكلي [G] + الصادرات [X]

١ – الاستثمار [I]

٢ – الإنفاق الكلي [G]

٣ – الصادرات [X]

نظرية المعجل للاستثمار : (مهم جداً) ...

- وفقاً لنظرية المعجل تؤدي التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية ، أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد .
- ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Coefficient) ، وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد، ويمكن قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية :

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث أن : (K) مخزون الاقتصاد من السلع الرأسمالية ، والتغير في هذا المخزون من عام لآخر يقيس (I) مقدار الإنفاق الاستثماري في هذه السنة، و (Y) الناتج المحلي الإجمالي .

إذاً المعُجل = الاستثمار الصافي ÷ التغير في الدخل

ملاحظة : تم إعداد ما تبقى من الملخص بالاستعانة بأصحاب المشاركات التالية ، فلهم جزيل الشكر :

مشاركة الأخت / تذكار http://www.ckfu.org/vb/t126245.html

مشاركة الأخت / Rw3ah http://kfuforums.kfu.edu.sa/showthread.php?t=89571

http://kfuforums.kfu.edu.sa/showthread.php?s=b458472a6d4ade93bb25f3f2aae57c4d&t=89959

مشاركة الأخ / بو علاء http://kfuforums.kfu.edu.sa/showpost.php?p=940965&postcount=8

محاضرة رقم [١٤] أمثلة عملية [مهمة جداً]

تطبيقات على حسابات الدخل القومي وتحديد مستوى التوازن

عناصر المحاضرة :

١ – كيفية حساب الناتج القومي + مثال ١

+ مثال ٢

٢ – كيفية تحديد مستوى التوازن + مثال ٣

+ مثال ٤

+ مثال ٥

مثال [١] كيفية حساب الناتج القومي :

إذا كانت لدينا المعلومات التالية [بالمليون ريال] :

١ – الضرائب المباشرة على الدخول = ٧٦

٢ – الإنفاق الحكومي = ١٦٨ [ما تنفقه الحكومة على شراء السلع و الخدمات]

٣ – إجمالي الاستثمار في الاقتصاد = ٩٢

٤ – الصادرات = ١٨

٥ – الادخار الشخصي = ٢٠

٦ – الواردات = ٢٤

٧ – الدخل المتاح = ٣٨٠

٨ – الضرائب الغير مباشرة = ٤٤

٩ – إهتلاك رأس المال = ١٠٠

المطلوب ما يلي :

١ – حساب إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

٢ – حساب صافي الناتج المحلي .

٣ – حساب الدخل الشخصي .

٤ – حساب مقدار العجز أو الفائض .

٥ – حساب صافي الاستثمار .

الحل : **ملاحظة : الدخل الكلي = الإنفاق الكلي**

١ – الناتج المحلي الإجمالي ، حسب القانون التالي :

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي [الصادرات – الواردات]

$GDP = C + I + G + NX \quad (X - M)$

قبل البدء : يجب استخراج الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، وهو عبارة عن المعادلة التالية :

- الدخل = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري [الادخار] ، وبعبارة رياضية أخرى ...
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص = الدخل – الإنفاق الاستثماري [الادخار]

= ٣٨٠ – ٢٠ = (٣٦٠)

- بعد أن حصلنا على [الإنفاق الاستهلاكي الخاص = ٣٦٠] نقوم الآن التعويض في المعادلة

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي [الصادرات – الواردات]

$GDP = C + I + G + NX \quad (X - M)$

الناتج المحلي الإجمالي [المقوم بالأسعار الجارية] = (٣٦٠) + ٩٢ + ١٦٨ + (١٨ – ٢٤) = ٦١٤ مليون

٢ – صافي الناتج المحلي = الناتج المحلي الإجمالي – إهتلاك رأس المال

= ٦١٤ – ١٠٠ = ٥١٤ مليون .

٣ – الدخل الشخصي :

- الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي ، وبالصياغة الرياضية ...
- الدخل الشخصي = الدخل الشخصي المتاح + ضريبة الدخل الشخصي
- الدخل الشخصي = الدخل المتاح + الضرائب على الدخول

= ٣٨٠ + ٧٦ = ٤٥٦ مليون

٤ – مقدار العجز أو الفائض = الصادرات – الواردات [ما يمثل صافي التعامل الخارجي في الاقتصاد]

= ١٨ – ٢٤ = – ٦ مليون [سالب]

❖ إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات ، فذلك يدل على عجز تجاري .

٥ – صافي الاستثمار = إجمالي الاستثمار – إهتلاك رأس المال

= ٩٢ – ١٠٠ = – ٨ مليون [سالب]

❖ إذا كانت قيمة صافي الاستثمارات بالسلب فإنه يدل على وجود تدهور في الاقتصاد .

مثال [٢] كيفية حساب الناتج القومي :

إذا كانت لدينا المعلومات التالية :

١- تعويضات معاشات التقاعد = ١٩٥

٢ – صادرات = ١٤

٣ – إهتلاك رأس المال = ١٢

٤ – الإنفاق الحكومي = ٦٠

٥ – الضرائب غير مباشرة = ١٣

٦ – صافي الاستثمار = ٦٣

٧ – مدفوعات تحويلية = ١٤

٨ – واردات = ١٧

٩ – ضرائب على الدخول = ٤٣

١٠ – الإنفاق الاستهلاكي الخاص = ٢٣٠

١١ – صافي عوائد الإنتاج = – ٢١ [سالب] { عوائد عناصر الإنتاج الوطنية – عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية } وهذا يعني أن عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية التي تعمل في الداخل أكبر من عوائد عناصر الإنتاج الوطنية التي تعمل في الخارج } .

١٢ – مخفض الناتج المحلي الإجمالي = ١,١

المطلوب :

١ – ما هو الناتج القومي المحلي .

٢ – ما هو الناتج القومي الصافي .

٣ – ما هو الدخل القومي .

٤ – ما هو الناتج القومي الإجمالي .

٥ – ما هو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي .

الحل :

قبل البدء : يجب استخراج الإنفاق الاستثماري ، وهو عبارة عن المعادلة التالية :

الإنفاق الاستثماري = إهتلاك رأس المال + صافي الاستثمار

= ١٢ + ٦٣ = ٧٥

١ - الناتج القومي المحلي =

= الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي

= ٢٣٠ + (إهتلاك رأس المال + صافي الاستثمار) + ٦٠ + (الصادرات – الواردات)

= ٢٣٠ + (١٢ + ٦٣) + ٦٠ + (١٤ – ١٧)

= ٢٣٠ + ٧٥ + ٦٠ – ٣ = (٣٦٢) مليون .

٢ – الناتج القومي الصافي = الناتج القومي المحلي – إهتلاك رأس المال

= (٣٦٢) – ١٢ = [٣٥٠] مليون

٣ – الدخل القومي = الناتج القومي الصافي – الضرائب الغير مباشرة + الإعانات الإنتاجية

= [٣٥٠] – ١٣ + ٠ = ٣٣٧ مليون

٤ – الناتج القومي الإجمالي = الناتج القومي المحلي + صافي عوائد عناصر الإنتاج

= (٣٦٢) – ٢١ = ⟨٣٤١⟩ مليون

٥ – الناتج القومي الإجمالي الحقيقي [إزالة أثر التغيرات التي تحدث في الأسعار]

= الناتج القومي الإجمالي ÷ مخفض الناتج القومي

= ⟨٣٤١⟩ ÷ ١,١ = ٣١٠ مليون

مثال [٣] كيفية تحديد مستوى التوازن :

إذا كانت دالة الادخار هي : $S = -40 + 0.2Y$

والاستثمار المخطط هو : 60

المطلوب :

١ – تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد .

٢ – تحديد مستوى الاستهلاك عند وضع التوازن .

الحل :

١ – تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد :

شرط التوازن هو : الاستثمار المخطط [I] = الادخار المخطط [S]

$$S = I$$
$$-40 + 0.2Y = 60$$

يتضح لنا أنه يوجد مجهول واحد وهو [Y] الدخل القومي [مستوى الدخل التوازني]

بالتعديل في المعادلة والحصول على الطرف الثابت وفقاً للمبادئ الرياضية ...

$$0.2Y = 60 + 40$$
$$0.2Y = 100$$
$$Y = 100 / 0.2$$
$$Y = 500$$

٢ – تحديد مستوى الاستهلاك عند وضع التوازن .

- من معطيات السؤال [0.2Y] هو الميل الحدي للادخار .
- بناءً عليه يمكننا معرفة الميل الحدي للاستهلاك ، لأن مجموعهما يساوي [١] صحيح .
- إذا الميل الحدي للاستهلاك [bY] = 1 – الميل الحدي للادخار = $1 - 0.2 = 0.8$
- الاستهلاك التلقائي : هو ذلك الجزء من الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن مستوى الدخل ، أو الاستهلاك الذي يتم حتى في حالة انخفاض الدخل إلى الصفر ، حيث يتم الإنفاق من مدخرات سابقة أو بالاقتراض .
  - ❖ وهذا بالضبط ما هو متوفر في معطيات السؤال كالتالي :
    $S = -40 + 0.2Y$ [-40] هو الادخار السالب ، ويمثل السحب من المدخرات .
  - ❖ إذاً يمكننا القول أن الاستهلاك التلقائي ، هو الادخار [–] السالب ، ولكنه [+] بالموجب .

دالة الاستهلاك [C] = الاستهلاك التلقائي [Ca] + الميل الحدي للاستهلاك [bY]

$$C = Ca + bY$$
$$C = 40 + 0.8Y$$

$Y = 500$ بالتعديل في المعادلة والتعويض عن العنصر المجهول

$$C = 40 + (0.8 \times 500)$$
$$C = 40 + 400$$
$$C = 440$$

معلومة : للحصول على حجم الدخل التوازني يكون وفق المعادلة التالية :

مستوى الاستهلاك عند وضع التوازن + مستوى الاستثمار المخطط [من معطيات السؤال]

حجم الدخل التوازني = 440 + 60 = 500

مثال [٤] كيفية تحديد مستوى التوازن :

نفترض أن لدينا المعلومات التالية :

$C = 100 + 0.75Y$
$I = 100$

والمطلوب :

١ – إيجاد مستوى الدخل التوازني .

٢ – إيجاد مستوى الاستهلاك والادخار عند وضع التوازن .

٣ – ما هو المضاعف .

الحل : هذا الاقتصاد مغلق مكون من قطاعين فقط ...

- خلاصة التوازن في قطاع ثنائي مكون من قطاعين فقط تكون هذه هي شروط التوازن :

$Y=C+I$	$I=S$	$Y=C$
الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري = الدخل	الادخار = الاستثمار	الإنفاق الاستهلاكي = الدخل [بفرض عدم وجود ادخار]

١ – مستوى الدخل التوازني :

$$Y = C + I$$
$$= 100 + 0.75Y + 100$$

بالتعديل في المعادلة والحصول على الطرف الثابت وفقاً للمبادئ الرياضية ...

$$Y - 0.75Y = 100 + 100$$
$$0.25Y = 200$$

بالقسمة على [0.25] لكلى الطرفين

$$0.25Y / 0.25 = 200 / 0.25$$
$$Y = 800$$

٢/أ : مستوى الاستهلاك عند وضع التوازن :

$$C = 100 + 0.75Y$$
$$C = 100 + 0.75\ (\ 800\ )$$
$$= 100 + 600$$
$$= 700$$

٢/ب : مستوى الادخار عند وضع التوازن

من معطيات السؤال [0.75Y] هو الميل الحدي للاستهلاك

بناءً عليه يمكننا معرفة الميل الحدي للادخار ، أن مجموعهم يساوي [١] صحيح .

إذا الميل الحدي للادخار = 1 – الميل الحدي للاستهلاك = 1 – 0.75 = 0.25

مستوى الادخار عند وضع التوازن

I=S
الادخار = الاستثمار

دالة الادخار = – الاستثمار [I] + الميل الحدي للادخار × مستوى الدخل التوازني [Y]

S = - 100 + 0.25 (800)
= - 100 + 200
= + 100

٣ – المضاعف = واحد ÷ الميل الحدي للادخار

المضاعف في الاقتصاد المغلق المكون من قطاعين = 1 ÷ 0.25 = 4

مثال [٥] كيفية تحديد مستوى التوازن :

إذا كان الميل الحدي للادخار هو [0.10] ونقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الرأسي هي [– 300] والإنفاق الحكومي [100] والضريبة الثابتة [100] و الاستثمار [100] .

ملاحظة : هذا الاقتصاد ، اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات [استهلاك ، استثمار ، إنفاق حكومي]

المطلوب :

١ – كتابة دالة الاستهلاك و دالة الادخار .

٢ – إيجاد قيمة مستوى الدخل و لاستهلاك و الادخار عند مستوى التوازن .

٣ – بافتراض زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار [٥٠] مليون ما هو التغير في الدخل و الاستهلاك .

٤ – بافتراض أن الضريبة ارتفعت بمقدار [٥٠] مليون ما هو التغير في الدخل و الاستهلاك .

٥ – بافتراض زيادة الإنفاق الحكومي [٥٠] مليون و الضريبة بمقدار [٥٠] مليون ، ما هو مستوى الدخل التوازني والاستهلاك .

الحل :

١ – كتابة دالة الاستهلاك و دالة الادخار .

- من معطيات السؤال نجد أن دالة الادخار = S = - 300 + 0.1Y
- دالة الاستهلاك [C] = الاستهلاك التلقائي [Ca] + الميل الحدي للاستهلاك [b]

دالة الاستهلاك = الاستهلاك التبعي + الاستهلاك التلقائي

C = Ca + bY

حيث [Ca] تمثل الاستهلاك التلقائي

وحيث [b] تمثل الميل الحدي للاستهلاك

وحيث [Y] تمثل الدخل

C = Ca + bY

C = 300 + 0.9Y

٢ – إيجاد قيمة مستوى الدخل و لاستهلاك و الادخار عند مستوى التوازن .

- في نموذج رباعي القطاعات يصبح شرط توازن الاقتصاد الكلي على النحو التالي :

الدخل = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

$Y = C + I + G + NX$ (X-M) الفرق بين الصادرات وقيمة الواردات

مستوى الدخل التوازني

$Y = C + I + G + NX\ (X - M)$
$Y = 300 + 0.9Y + 100 + 100 + 0$

ثم نطرح حجم الضريبة [100] من مستوى الدخل

$Y = 300 + 0.9(Y-100) + 100 + 100 + 0$

$Y = 300 + [(0.9 \times Y)(0.9 \times -100) + 100 + 100 + 0$
$Y = 300 + 0.9Y + (-90) + 100 + 100 + 0$
$Y - 0.9Y = 300 + (-90) + 100 + 100 + 0$
$Y\ 0.1 = 300 + (-90) + 100 + 100 + 0$
$Y\ 0.1 = 410$
$Y = 410 / 0.1$
$Y = 4100$

حجم الاستهلاك عند مستوى التوازن بالتعويض في دالة الاستهلاك :

$C = Ca + By$

ويلاحظ ، أنه يجب طرح الضريبة [100] من مستوى الدخل للحصول على مستوى الاستهلاك عند التوازن

$C = Ca + b\ (Y-T)$
$C = 300 + 0.9\ (4100 - 100)$
$C = 300 + 0.9\ (4000)$
$C = 300 + 3600$
$C = 3900$

حجم الادخار عند مستوى التوازن بالتعويض في دالة الادخار :

نعوض في دالة الادخار من قيمة مستوى الدخل ونطرح منه الضريبة [100] لتحصل على مستوى الادخار عند التوازن

$S = (-300) + 0.1\ (4100 - 100)$
$S = (-300) + 0.1\ (4000)$
$S = (-300) + 400$
$S = -300 + 400 = 100$

٣ – بافتراض زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار [٥٠] مليون ما هو التغير في الدخل و الاستهلاك .

حجم التغير في الدخل = التغير الذي حدث في الإنفاق الحكومي × مضاعف الإنفاق الحكومي

إذاً يجب معرفة مضاعف الإنفاق الحكومي ، وبمعرفة الميل الحدي للاستهلاك ، وفق المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.9} = 10$$

حجم التغير في الدخل = التغير الذي حدث في الإنفاق الحكومي × مضاعف الإنفاق الحكومي

= ٥٠ × ١٠ = ٥٠٠

حجم التغير في الاستهلاك = التغير الذي حدث في الدخل × الميل الحدي للاستهلاك

= ٥٠٠ × ٠,٩ = ٤٥٠

٤ – بافتراض أن الضريبة ارتفعت بمقدار [٥٠] مليون ما هو التغير في الدخل و الاستهلاك .

التغير في الدخل = التغير في الضريبة × مضاعف الضريبة

إذاً يجب معرفة مضاعف الضريبة ، وبمعرفة الميل الحدي للاستهلاك ، وفق المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right) = -0.9\left(\frac{1}{1-0.9}\right) = -9$$

التغير في الدخل = التغير في الضريبة [T] × مضاعف الضريبة

= ٥٠ × – ٩ = – ٤٥٠

التغير في الاستهلاك = التغير في الدخل [ΔY] × الميل الحدي للاستهلاك [b]

= – ٤٥٠ × ٠,٩ = – ٤٠٥

٥ – بافتراض زيادة الإنفاق الحكومي [٥٠] مليون و الضريبة بمقدار [٥٠] مليون ، ما هو مستوى الدخل التوازني والاستهلاك .

مضاعف الميزانية المتوازنة = ١ صحيح

التغير في الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي = التغير الذي حدث في الإنفاق الحكومي × مضاعف الإنفاق الحكومي

= ٥٠ × ١٠ = ٥٠٠ [سبق حله في الفقرة ٣ في الأعلى]

التغير في الدخل نتيجة تغير الضريبة = التغير في الضريبة [T] × مضاعف الضريبة

= ٥٠ × – ٩ = – ٤٥٠ [سبق حله في الفقرة ٤ في الأعلى]

- الفرق بين الاثنين هو [٥٠] وهو نفس التغير الذي حدث في الضريبة والإنفاق الحكومي
- هو نفس التغير الذي حدث في الضريبة والإنفاق الحكومي ، يعني إذا تغيرت الضريبة و الإنفاق الحكومي بنفس الحجم فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف يتغير بنفس المقدار [٥٠] .